المجلس المغربي للشؤون الخارجية
MOROCCAN COUNCIL FOR FOREIGN AFFAIRS
CONSEIL MAROCAIN DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES

منظمة المجتمع المدني الدولية
قيم المواطنة والتنمية والحوار

جمعية فاس سايس
Association Fès Saiss

أعمـــــــال
المائدة المستديرة حول موضوع :

"استراتيجيات الاستفادة من العقول والكفاءات المغربية والعربية في الخارج"

يوم السبت 26 يوليوز 2025 بقصر المؤتمرات بفاس

إعداد وتنسيق الأستاذ الدكتور
عبد النبي السباعي

منشورات جمعية فاس سايس

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

جمعية فاس سايس
للتنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية

- تأسست جمعية فاس سايس يوم ثاني رجب الفرد سنة 1406 هـ مو افق 13 مارس 1986 م، بوحي من الذكرى الخامسة والعشرين لتربع صاحب الجلالة المغفورله الملك الحسن الثاني على عرش أسلافه المنعمين.
- هي جمعية غيرحكومية ذات منفعة عامة.
- عضو المنظمة العالمية لرسل السلام.
- ذات صفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

الأهداف :

- التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لجهة فاس خاصة ولربوع المغرب عامة.
- العناية بالدراسات العلمية والحضارية، والمحافظة على التراث الثقافي والإنساني.
- السعي إلى التعاون والتنسيق مع الجمعيات والهيئات التي لها نفس الاهتمامات.

أهم منجزات الجمعية، بشكل مختصر:

ثقافيا :

نظمت الجمعية أنشطة ثقافية حظيت بالرعاية السامية لصاحب الجلالة نصره الله، منها : رحلة بحرية على ظهر سفينة 'مراكش'، أُطلق عليها اسم سفينة الوحدة، لتزامنها مع توقيع اتفاقية وحدة المغرب العربي سنة 1989. وقد قامت السفينة بجولة شملت عواصم دول المغرب العربي، بمشاركة فعاليات دولية، مغاربية ووطنية، شاركت في لقاءات وندوات وحوارات ذات تأثيربالغ سياسيًا، ثقافيًا و اقتصاديًا.

كما أشرفت الجمعية على تنظيم مهرجان فاس للموسيقى العالمية العريقة، الذي بلغ صداه مختلف أرجاء العالم، وهي المالكة للحقوق الفكرية لهذا الحدث العالمي. إضافة إلى تنظيم خيمة الشعر العربي، ومهرجان الطبخ، ومهرجان الملحون، ومهرجان فاس للثقافة الأمازيغية، وهي شريك في تنظيم مؤتمر فاس الدولي لتاريخ الطب سنويا. كما شاركت في تنظيم ندوة في موضوع : عودة المغرب إلى الاتحاد

الإفريقي : أية رهانات ؟ ونظمت كذلك ندوتين بمدينة العيون، الأولى حول : "دور المذهب المالكي وتجربة الوحدة المرابطية"، والثانية حول : "دولة امارة المؤمنين ورابطة البيعة الشرعية".

هذا إلى جانب تنظيم العديد من الندوات التي تناولت مواضيع متنوعة، مما يعكس انفتاح الجمعية على مختلف القضايا الفكرية والثقافية.

اجتماعيا :

دأبت الجمعية منذ أكثر من عشرين سنة على تنظيم حملة "نور الرحمن"، التي تهدف إلى إعادة الأمل لضعاف البصر، من خلال تقديم مساعدات طبية وإجراء عمليات إزالة الغشاوة عن العين، وكذا توزيع نظارات طبية، وذلك تحت إشراف نخبة من الأطباء المختصين من القطاعين العام والخاص. وقد استفاد منها أكثر من 2000 مريض ومريضة من الفئات المعوزة. وكذا تنظيم عمليات فحوص للبصر لفائدة التلاميذ وتزويدهم بالنظارات الطبية.

وقامت الجمعية بتنظيم عملية ضيف الله في شهر رمضان المبارك، حيث يتم توزيع وجبات الإفطار على العائلات المحتاجة وابن السبيل، تعزيزًا لقيم التكافل والتراحم التي يجسدها هذا الشهر الفضيل.

كذلك قامت بتوزيع معدات وأجهزة طبية على مندوبيات وزارة الصحة بفاس، وكذا على المديرية الجهوية للصحة بجهة فاس مكناس، إضافة على عدد من الجمعيات.

كما قامت بتنظيم عدد كبير من عمليات توزيع الكراسي المتحركة والعصي لفائدة ذوي الاحتياجات الخاصة، في إطار دعمها المستمر للفئات الهشة.

كما تنظّم الجمعية قافلةً تضامنيةً سنويةً "شتاء دافئ" لتوزيع الملابس والأغطية على التلاميذ المحتاجين وعائلاتهم بمدينة فاس ونواحيها.

واستفادت بعض المؤسسات الخيرية من عمليات توزيع المساعدات، التي شملت أغطية ومواد غذائية، بالإضافة إلى توزيع كراسي متحركة على نزلائها من المسنين.

اقتصاديا :

تنظيم ورشات لتوعية المقاولين الشباب وتأطيرهم.

تنظيم موائد مستديرة وندوات حول أهم القضايا الاقتصادية.

في التربية والتكوين :

أشرفت الجمعية لعدة سنوات على تنفيذ برنامج محو الأمية وبرنامج التربية غير النظامية بمقر الجمعية، كما احتضن مقرها ورشات منتظمة لتعليم الخياطة وفنون الطرز، في إطار دعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفتيات والنساء.

رياضيا :

نظمت الجمعية العديد من الأنشطة الرياضية : في الشطرنج، والعدو الريفي، وكرة القدم، خصوصا دوري الصداقة الدولي ... ودأبت على تنظيم السباق على إيقاعات الموسيقى العريقة، الذي يُقام سنويًا، وقد بلغ هذا العام دورته التاسعة، وحضره جميع الأبطال الأولمبيين : هشام الكروج، الذي شرف السباق كمتسابق، نوال المتوكل، سفيان البقالي، خالد السكاح، إبراهيم لحلافي، رشيد البصيرومولاي إبراهيم بوطيب.

ترميم مقر الجمعية :

خضع مقر الجمعية لعملية ترميم شاملة، والتي توجت بتدشينه من قبل صاحبة السمو الملكي الأميرة للا حسناء يوم 9 يونيو 2022.

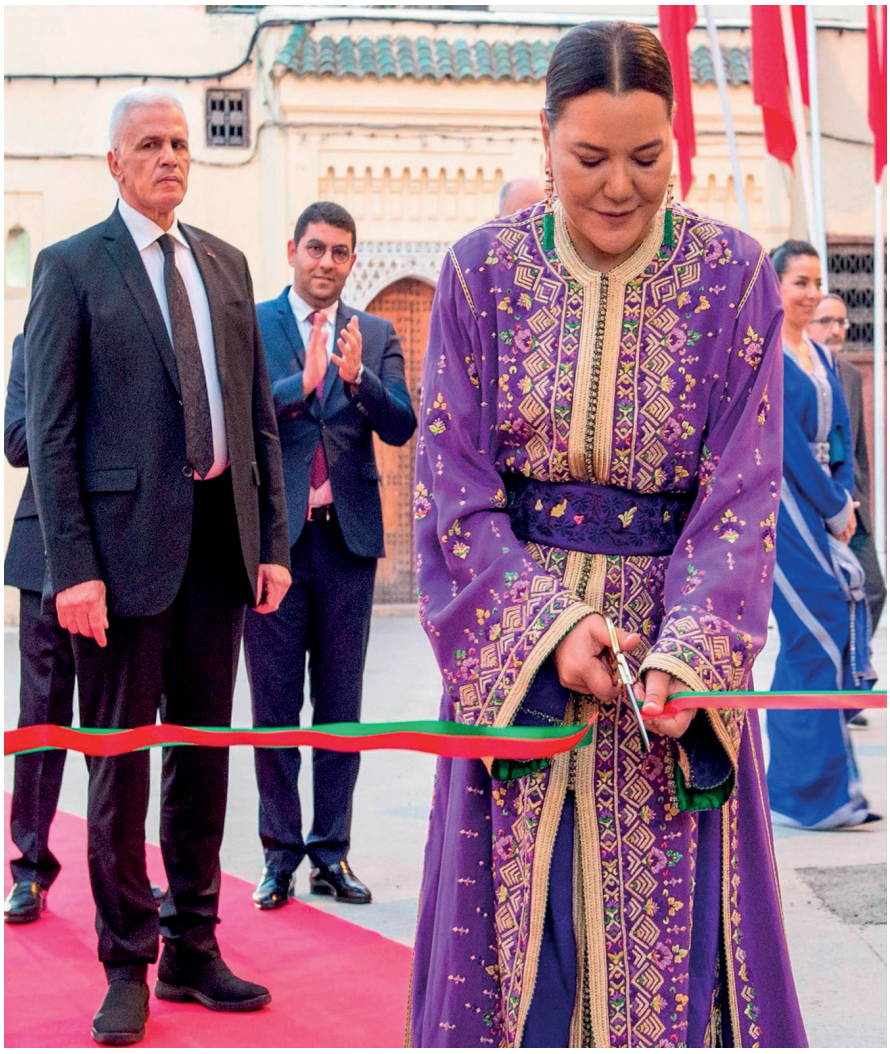

الأميرة الجليلة للا حسناء تدشن مقر جمعية فاس سايس يوم 9 يونيو 2022
بعد إخضاعه لعملية ترميم شاملة

المجلس المغربي للشؤون الخارجية
MOROCCAN COUNCIL FOR FOREIGN AFFAIRS
CONSEIL MAROCAIN DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES

منظمة المجتمع المدني الدولية
قيم المواطنة والتنمية والحوار

جمعية فاس سايس
Association Fès Saiss

احتفاء بالذكرى 26 لاعتلاء صاحب الجلالة نصره الله على عرش أسلافه المنعمين، وتخليدا لليوم الوطني للمهاجر الموافق ل 10 غشت، تنظم منظمة المجتمع المدني الدولية لقيم المواطنة والتنمية والحوار "إيكسو"
وجمعية فاس سايس بفاس والمجلس المغربي للشؤون الخارجية مائدة مستديرة تحت عنوان:

استراتيجيات الاستفادة من العقول والكفاءات المغربية والعربية في الخارج

أ.د. محمد السنوسي
أستاذ الاستشراف والدراسات المستقبلية
مستشار دولي في الاستراتيجيات والتنظيم
خبير في الذكاء الاقتصادي والاستراتيجي

أ.د. مصطفى الزباخ
أستاذ فخري بجامعة محمد الخامس
رئيس منظمة المجتمع المدني الدولية
لقيم المواطنة والتنمية والحوار

أ.د. حميد بودار
أستاذ التعليم العالي - علم النفس الاجتماعي
مدير المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية
بمنظمة المجتمع المدني الدولية
لقيم المواطنة والتنمية والحوار

أ.د. محمد بوزلافة
عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية
والاجتماعية/ جامعة سيدي محمد بن عبد الله
بفاس

أ.د. عبد النبي السباعي
كاتب عام جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كاتب عام جمعية فاس سايس

أ.د. الحسن عبيابة
أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
وزير سابق للتواصل والثقافة في حكومة صاحب الجلالة
رئيس مركز عين بطوطة للدراسات العلمية الاستراتيجية

أ.د. محمد أحمد الدبيان
مدير عام المركز الثقافي الإسلامي بلندن

وذلك يوم السبت 26 يوليوز 2025
على الساعة الرابعة (16:00) بعد الزوال
بقصر المؤتمرات بفاس

اليوم الدراسي حول :
"استراتيجيات الاستفادة من العقول والكفاءات المغربية والعربية في الخارج"
السبت 26 يوليوز 2025

الورقة العلمية وبرنامج العمل

في سياق التوجهات الملكية السامية للاهتمام بالجالية المغربية ومغاربة العالم المقيمين بالخارج، وبمناسبة اليوم الوطني للمهاجر الذي يو افق 10 غشت من كل سنة.

وفي إطار الأسئلة الاستر اتيجية الوطنية والدولية حول مقاربات واستر اتيجيات الاستفادة من العقول والكفاءات والطاقات وكل الفعاليات المغربية والعربية المقيمة بالخارج في أفق ربطها بعمقها الهوياتي المغربي والعربي وبزخمه التاريخي الديني والحضاري والثقافي والاجتماعي.

تنظم منظمة المجتمع المدني الدولية لقيم المواطنة والتنمية والحوار إيكسو ICSO والمجلس المغربي للشؤون الخارجية بشر اكة وتعاون مع جمعية فاس سايس مائدة مستديرة حول موضوع:

"استر اتيجيات الاستفادة من العقول والكفاءات المغربية والعربية في الخارج"

وذلك بمشاركة فعاليات علمية من الأساتذة الجامعيين والعلماء والخبراء والمثقفين: يوم السبت 26 يوليوز2025.

الورقة العلمية لليوم الدراسي حول :
"استراتيجيات الاستفادة من العقول والكفاءات المغربية والعربية في الخارج"

مقدمة:

ظاهرة "هجرة العقول" / "نزيف الأدمغة" / "عدم الاستفادة من العقول والكفاءات" ... في المغرب وفي الوطن العربي من الظواهر التي تعكس تحديات كبيرة في مجال التنمية البشرية والاقتصادية للمجتمعات والدول، ففي العقود الأخيرة شهد المغرب وكذلك الكثير من دول الوطن العربي موجات متز ايدة من هجرة الكفاءات والعقول إلى الخارج، مما يعكس الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة السلبية، ومحاولة إيجاد استر اتيجيات ومقاربات حلول مبتكرة للاستفادة من هذه الكفاءات والعقول والخبراء في تطوير الإمكانات العلمية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية لدولها وشعوبها.

يأتي هذا التحدي في وقت حاسم، حيث يسعى المغرب وباقي الدول العربية إلى تعزيز مكانته في الاقتصاد العالمي، وتحقيق التنمية المستدامة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية. فالهجرة رغم ما قد تسببه من خسائر في الموارد البشرية، تُعتبر أيضًا فرصة قيمة يمكن تحويلها إلى مصدر من مصادر التنمية إذا تم استثمارها بشكل فعال.

إن إشراك الكفاءات المغربية والعربية المقيمة في الخارج في تنمية أوطانهم يتطلب استراتيجيات مبتكرة، من بينها تعزيز قنوات التواصل والتعاون بين هذه البلدان وكفاءاتها المهاجرة، وتفعيل شراكات استراتيجية تمكن من نقل الخبرات والمعارف المتراكمة في الدول المستضيف عند هذه العقول والخبراء والمثقفين والمستثمرين وكل الفعاليات المنتجة إلى رأس مال استثماري يمكنه أن يطور المشاريع التنموية داخل بلدانهم.

وفي هذا السياق، يمكن اعتبار خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي دعا إلى تقوية الروابط مع الكفاءات المغربية والمثقفين والمستثمرين وكل فعاليات الجالية المغربية في الخارج، خطوة هامة نحو بناء سياسة وطنية تُمكّن من استثمار هذه العقول في مجالات متعددة. وفي هذا الإطار يمكن اعتبار أن تنظيم هذا اليوم الدراسي لمناقشة هذا الموضوع، يعد خطوة مهمة نحو وضع فرضيات علمية كخارطة طريق للاستفادة من الكفاءات والعقول والخبراء والمستثمرين والمثقفين واستثمارها في خدمة أوراش التنمية الوطنية في كل أبعادها.

ومن خلال هذه المبادرات، يمكن للدول أن تُحقق تأثيرًا إيجابيًا على سيرورات تطوير المستويات الاقتصادية والاجتماعية، وتحوّل تحدي "نزيف الأدمغة العقول الطاقات" إلى فرصة استراتيجية تساهم في بناء مستقبل أفضل للمملكة المغربية ولكل الدول في الوطن العربي.

نزيف / هجرة العقول / الطاقات البشرية المغربية أو العربية وسؤال الاستفادة منها.

مدخل إبستيمولوجي

دراسة هجرة الكفاءات ونزيف العقول المغربية العربية وسؤال الاستفادة منها تقتضي معالجة الظاهرة من منظور إبستيمولوجي متكامل، يراعي أبعادها المعرفية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فالعقل في السياق المغربي العربي ليس مجرد أداة معرفية للفرد، بل يمثل ثروة اجتماعية ورأس مال بشري للدولة يستلزم استثمارًا فاعلا في بناء التنمية الاستراتيجية الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية للدول، وهذا يتطلب مساءلة العلاقة بين الكفاءات المنتجة للمعرفة والثروة والبنية الاجتماعية التي تحتضنها، ومراجعة مدى إدراك الدولة والمجتمع وصانعي القرارات الاستراتيجية لهذه العقول كموارد استراتيجية.

الهجرة في هذا السياق ليست مجرد انتقال جغرافي، بل هي عملية معرفية تُحدث تحولا في أنماط إنتاج وتبادل المعرفة. نزيف وهجرة العقول والكفاءات المغربية العربية يعكس انتقالا للمعرفة والإنتاج العلمي والتكنولوجي من الجنوب إلى الشمال، مما يثير تساؤلات حول علاقات القوة التي تحكم هذه الدينامية. إذن يمكن اعتبار تحليل وفهم الهجرة كظاهرة سوسيو- معرفية يتيح تحليلا أعمق لتأثيراتها على استراتيجيات التنمية في كل الأوطان.

سؤال الاستفادة هذا يطرح أيضا إشكالية تتعلق بقدرة الدولة والمجتمع على بناء منظومة سوسيو-معرفية فعالة تعززالاستفادة من العقول المهاجرة بدلًا من اعتبارها خسائر جانبية، وهذا يتطلب تحليل العوامل التي تحول دون تحقيق التوازن بين احتياجات التنمية المحلية والخبرات المكتسبة في الخارج. ومن تم يصبح من الواجب النظر إلى العقول المهاجرة كجزء من حلقة ديناميكية يمكنها المساهمة في التنمية، إذا توفرت منظومة تفاعلية تُعيد توجيه المعرفة والخبرة نحو الداخل.

الهجرة ليست مؤشرًا على ضعف الأفراد، بل تعكس خللا بنيويًا في استثمار الدولة للمعرفة والرأس المال البشري، فهناك حاجة لإعادة تعريف مفهوم الوطن الوطنية والمواطنة ليشمل احتضان المعرفة المكتسبة في الخارج، بدلاً من التركيز على الحد من الهجرة، وهنا يمكن تصور سياسات تدبر العقول المهاجرة عبر بناء جسور تفاعلية تعززمن مساهمتها في التنمية الوطنية المحلية، الأمر الذي يتطلب رؤية معرفية شاملة تتجاوز الأحكام السطحية للظاهرة، بحيث تصبح الهجرة فرصة للتنمية بدلاً من تهديد لها.

إذن فالمقاربات العلمية تمثل أداة لتحليل جذور الظاهرة واستشراف الحلول الممكنة. إن نزيف هجرة العقول يعكس أزمة سوسيو- معرفية وبنيوية، والإجابة على سؤال الاستفادة تتطلب إعادة التفكير في كيفية إنتاج الحلول الحاضنة للعقول والمحفزة لاحتضان الكفاءات وإعادة إدماجها في المشاريع الاستثمارية والتنموية لأوطانها.

من خلال هذا المنظور الإبستيمولوجي، يمكن بناء تصور شمولي يعيد صياغة العلاقة بين العقول المغربية / العربية وأسئلة الهجرة والتنمية، بما يحقق فائدة مشتركة ويساهم في تحويل الأزمة إلى فرصة فرص الاحتضان والاستثمار المنتج للرأسمال البشري في إطار تكاملي (جنوب – شمال/شمال – جنوب) منتج وبناء وتشاركي.

فالإشكالية المركزية لهذه الندوة تتحدد في السؤال التالي: لماذا تستمر ظاهرة هجرة ونزيف الأدمغة والعقول رغم الجهود المبذولة؟ وكيف يمكن تحويلها من تحد استراتيجي قوي إلى فرص تساهم في إدماج كفاءات وعقول وطاقات المغرب والدول العربية إلى إمكانات دينامية تحقق التطوروالتقدم الاستراتيجي وفرص التنمية المستدامة؟

دواعي تنظيم اليوم الدراسي :

إن تنظيم هذا اليوم الدراسي حول "استراتيجيات الاستفادة من العقول والكفاءات المغربية والعربية في الخارج" يستند الى مجموعة من أهداف تبرر أهميتها وضرورتها من أبرز ما يلي:

1. استعادة الكفاءات والخبرات : تركز هذه الدافعية على الاستفادة من الكفاءات والخبرات التي يتمتع بها المغاربة والعرب المهاجرون، وتوظيفها في تطوير القطاعات الحيوية في المغرب وفي الأوطان العربية، مثل التعليم، والصحة، والتكنولوجيا والابتكار، وغيرها، حيث يمكن لهذه الكفاءات المهاجرة أن تسهم في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة في البلاد.

2. تعزيز الاستثمار وتشجيع التبادل : تعتبر هذه الدافعية مهمة لتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثمار في المغرب وفي الوطن العربي، حيث يمكن للمهاجرين المغاربة والعرب أن يلعبوا دورًا رئيسيًا في جذب الاستثمارات وتعزيز التجارة الخارجية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لتبادل المعرفة والخبرات بين المهاجرين العرب والمغاربة المقيمين في الخارج أن يسهم في تحفيز الابتكار وتعزيز التنمية الاقتصادية.

3 الروابط الاجتماعية والثقافية : تنظر هذه الدافعية إلى القيمة الاجتماعية والثقافية التي تأتي مع المهاجرين والمغتربين. حيث يمكن أن تسهم هذه الروابط في تعزيز التواصل والتفاهم بين المجتمع المغربي العربي والمجتمعات المهاجرة، وتعزيز العلاقات الثقافية والاجتماعية بين الأفراد والمؤسسات في البلد الأم وبلد الإقامة.

4. الدواعي الدينية، وتتمثل في:

بناء جسور التواصل : يمكن للعقول المهاجرة أن تلعب دورًا هامًا في بناء جسور التواصل بين المغرب والجاليات المغربية / العربية المسلمة في الخارج، مما يعزز الوحدة والتضامن بين أفراد الدول العربية.

تعزيز القيم والأخلاق : الكفاءات المهاجرة، خصوصًا من الذين يعيشون في مجتمعات متعددة الثقافات، يمكن أن يسهموا في تعزيز القيم الأخلاقية والدينية من خلال تقديم رؤى وتجارب من بيئات مختلفة. يمكنهم نشر التسامح والتعايش، والاعتدال الديني. المشاركة في الحوار الديني العالمي من خلال تجاربهم في بيئات دينية متعددة، يمكن للكفاءات المهاجرة أن تشارك بفعالية في الحوار الديني العالمي، مما يعزز مكانة المغرب كمنبر للحوار والتفاهم بين الأديان.

5. دواعي مرتبطة بتطوير منظومات التربية والتعليم:

نقل الخبرات التعليمية والتكنولوجية الكفاءات المهاجرة التي اكتسبت خبرات تعليمية وتكنولوجية في الخارج يمكن أن تساهم في نقل هذه الخبرات إلى المغرب والبلدان العربية، مما يرفع من مستوى التعليم والتدريب في المؤسسات التعليمية المغربية والعربية.

6- تشجيع التواصل والتبادل : يمكن لهذا اليوم الدراسي أن يسهم في تعزيز التواصل والتبادل بين المغاربة والعرب المقيمين في الخارج وبين مجتمعاتهم الأصلية. من خلال مناقشة التحديات والفرص المتعلقة بالعودة والاستثمار.

7. تعزيز الانتماء : تعزيز الشعور بالانتماء الهوياتي لدى الكفاءات المغربية العربية في الخارج وتقوية الروابط مع الوطن الأم.

أهداف اليوم الدراسي:

تحفيز النقاش العلمي الاستراتيجي : فتح باب الأبحاث العلمية التدخلية، وتفعيل الحوار الاستراتيجي المتعدد الأبعاد حول كيفية استغلال هجرة العقول والحد من نزيفها لخدمة غايات وأهداف التنمية المستدامة في الوطن.

تعزيز الشراكات : بناء شراكات بين المؤسسات الوطنية والجاليات المغربية والعربية بالخارج. وبين المؤسسات البحثية ومراكز الدراسات السوسيو-سياسية، والهادفة إلى خلق قوة اقتراحية علمية، و إيجاد الحلول العملية الفعالة بما يؤطر السياسات المغربية والعربية في مجال الاستفادة من العقول والكفاءات.

الفعاليات المشاركة من طرف منظمة المجتمع المدني الدولية لقيم المواطنة والحوار والتنمية ICSO.

1) الأستاذ الدكتور مصطفى الزباخ.

- مقرر عام أكاديمية المملكة المغربية.
- رئيس منظمة المجتمع الدولي لقيم المواطنة والحوار والتنمية.
- أستاذ فخري بجامعة محمد الخامس.

2) الأستاذ الدكتور حميد بودار.

- أستاذ التعليم العالي علم النفس الاجتماعي وعلوم التربية.
- المدير العام للمركز الدولي للدراسات الاستراتيجية (ICSO).
- خبير في مجال هندسات المناهج التربوية والتكوينية وهندسات الإدماج الاجتماعي.

3) الأستاذ الدكتور الحسن عبابية.

- أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء.

• وزير سابق للتواصل والثقافة في حكومة صاحب الجلالة.

• دكتوراه الدولة في الدراسات جيو - اقتصادية.

• رئيس مركز ابن بطوطة للدراسات العلمية الاستراتيجية.

الفعاليات المشاركة من طرف المجلس المغربي للشؤون الخارجية :

1) الأستاذ الدكتور محمد السنوسي:

• أستاذ الاستشراف والدراسات المستقبلية ؛

• باحث يركز على دراسة علم الاستشراف والمستقبليات والقضايا الجيوسياسية والجيو اقتصادية والاقتصاد المعرفي والذكاء الاستراتيجي والتدفقات العالمية (المعلومات والتكنولوجيات والأيديولوجيات والمالية، وما إلى ذلك ..)؛

• مستشار دولي في الاستراتيجية والتنظيم؛

• خبير في الذكاء الاقتصادي والاستراتيجي؛

الفعاليات المشاركة من طرف جمعية فاس سايس :

1) الأستاذ الدكتور محمد بوزلافة.

• عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية / جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس.

• رئيس شعبة القانون الخاص بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية / جامعة سيدي محمد بن عبد الله.

• أستاذ التعليم العالي شعبة القانون الخاص.

• عضو ومقرر لجنة جائزة المجتمع المدني دورة 2024.

2) الأستاذ الدكتور عبد النبي السباعي.

• كاتب عام جامعة سيدي محمد بن عبد الله.

• كاتب عام جمعية فاس سايس.

• أستاذ علم التدبير بالمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير جامعة سيدي محمد بن عبد الله وباحث في النظم الصحية.

• عضو لجنة التراث بكلية الطب والصيدلة وطب الأسنان بفاس.

. عناوين المداخلات.

أسماء المتدخلين وصفاتهم	عناوين المداخلة	ملخص عن المداخلة
(1) الأستاذ الدكتور مصطفى الزباخ. - مقرر عام أكاديمية المملكة المغربية. - رئيس منظمة المجتمع الدولي لقيم المواطنة والحوار والاستشرافات. والتنمية.	استراتيجيات العقول المهاجرة المغربية: التجليات	سترسل قريبا
(2) الأستاذ الدكتور حميد بودار. أستاذ التعليم العالي علم النفس الاجتماعي وعلوم التربية. - المدير العام للمركز الدولي للدراسات الاستراتيجية (ICSO)	الأدمغة والكفاءات المغربية المهاجرة أسئلة الانتماء الهوياتي السوسيو-ثقافي ومشاكل الاغتراب.	- أسئلة التعريف بالأدمغة والكفاءات المغربية. - المثقف المهاجر وأسئلة الهوية. - مشكلات الانتماء الهوياتي لدى المثقفين والكفاءات وتحديات الولاء. - استراتيجيات التأطير والتأثير الذي يمكن أن تقومبه الدول من أجل ترسيخ الانتماء السوسيو – ثقافي لدى مكونات الرأس المال البشري المغربي المهاجر.
(3) الدكتور الحسن عبابية. - أستاذ التعليم العالي جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء تخصص الدراسات الجيو-اقتصادية - وزير سابق للثقافة والشباب والرياضة.	الثقافة الوطنية ودورها في تنمية المواطنة	تعريف الثقافة : أنواع الثقافات المختلفة العامة والخاصة / الثقافة الوطنية الثقافة تعتبر بطاقة تعريف لكل دولة ، كما أن الثقافة لها عدة أدوار أساسية في المجتمعات المختلفة، ومن بين الأدوار الرئيسية للثقافة هي تنمية المواطنة لدى كل فئات المجتمع وفق معايير وأساليب

- رئيس مركز ابن بطوطة للدراسات العلمية الاستراتيجية بالمغرب. - رئيس الاتحاد الليبرالي العربي. - عضو اللجنة الوطنية للحوار حول المجتمع المدني.		ثقافية و إبداعية ترسخ الهوية الثقافية للمجتمع. ولابد هنا أن نتحدث عن الهوية الوطنية والدور الثقافي الذي يرسخ هذه الهوية وسنناقش الموضوع من عدة جوانب مع النسق العام بين الثقافة والمواطنة. مفهوم الثقافة الوطنية: الثقافة الوطنية هي الثقافة التي تتشكل في إطار دولة وطنية بحدود جغرافية محددة وهوية تاريخية وثقافية وحضارية معينة تتميز الثقافة الوطنية بالموروث الثقافي المشترك، والقيم والمعتقدات المشتركة، والتقاليد والعادات المشتركة للمجتمع الذي يتبنى هذه الثقافة. تعكس الثقافة الوطنية هوية الشعب وتاريخه وقيمه الأساسية التي تنتقل من جيل إلى جيل في المجتمع، وهي الثقافة التي تتشكل في إطار دولة وطنية بحدود جغرافية محددة وهوية تاريخية وثقافية وحضارية معينة. وهناك مفهوم جديد يسمى المواطنة الثقافية والتي يؤمن من خلالها (المواطن) بثقافة بلده على تنوعها وتغيرها، ويساهم في حمايتها وتطويرها بما يتناسب مع خصوصية وطنه ومعتقداته.
(4) الأستاذ الدكتور محمد أحمد الدبيان: - مدير عام المركز الثقافي الإسلامي بلندن.	استفادة العالم الإسلامي من عقوله المهاجرة	سترسل قريبا

(5) الأستاذ الدكتور محمد السنوسي: أستاذ الاستشراف والدراسات المستقبلية / باحث يركز على دراسة علم الاستشراف والمستقبليات والقضايا الجيوسياسية والجيو-اقتصادية والاقتصاد المعرفي والذكاء الاستراتيجي والتدفقات العالمية المعلومات والتكنولوجيات والأيديولوجيات والمالية وما إلى ذلك ..)؛ - مستشار دولي في الاستراتيجية والتنظيم؛ - خبير في الذكاء الاقتصادي والاستراتيجي؛	من هروب الأدمغة إلى استثمارها نحو استراتيجية وطنية جديدة	- من خطاب الخسارة إلى رؤية الاستثمار تحول مفاهيمي جذري في التعامل مع ظاهرة الكفاءات. - الفشل الداخلي المتراكم ساهم في نزيف العقول، ضعف البحث، غياب التقرير. - الأدمغة المغربية في الخارج تشكل رأسمال استراتيجي غير مستثمر. - الحل ليس في منع الهجرة بل في خلق شبكة ارتباط فعالة. - بناء استراتيجية وطنية جديد أمر سيادي ملح.

الفعاليات المشاركة من طرف جمعية فاس سايس

مداخلات الأساتذة المشاركين المقترحين من طرف جمعية فاس سايس

عناوين المداخلات :

أسماء المتدخلين وصفاتهم	عناوين المداخلة	ملخص عن المداخلة
(1) الأستاذ الدكتور محمد بوزلافة - عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة	المراجعة المؤسساتية والتشريعية مدخل أساس للاستفادة	تتحه المداخلة إلى إثارة الأسئلة العلمية التالية حول : - تحديث المنظومة القانونية والضوابط المتعلقة بالهجرة، وتسهيل إجراءات العودة للمهاجرين المغاربة.

سيدي محمد بن عبد الله بفاس. - رئيس شعبة القانون الخاص بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله. - أستاذ التعليم العالي شعبة القانون الخاص. - عضو لجنة تنسيق التعليم العالي الخاص بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - عضو ومقرر لجنة جائزة المجتمع المدني دورة 2024.	من الكفاءات المهاجرة	- إحداث مؤسسات قادرة على القيام بالأدوار الكفيلة بتحقيق التوجيهات الملكية السامية. - توفير الحوافز الاقتصادية للمهاجرين المغاربة الذين يعودون إلى المغرب، مثل الإعفاءات الضريبية أو تقديم قروض ميسرة لبدء مشاريع تجارية. - توفير الدعم الاجتماعي للمهاجرين المغاربة الذين يعودون إلى المغرب، مثل توفير السكن والرعاية الصحية والتعليم. - تسهيل إعادة الاندماج من خلال تقديم برامج تأهيل وتدريب، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي. - يمكن توفير الحماية القانونية للمهاجرين المغاربة الذين يعودون إلى المغرب، من خلال ضمان حقوقهم وتوفير الحماية القانونية لهم. إجراءات من شأنها أن تجعل المؤسسات المستحدثة، والقوانين في خدمة عودة المهاجرين المغاربة، ولتشجيعهم على العودة إلى وطنهم والمساهمة في تنميته.
(2) الأستاذ الدكتور عبد النبي السباعي - كاتب عام جامعة سيدي محمد بن عبد الله - كاتب عام جمعية فاس سايس - أستاذ علم التدبير بالمدرسة الوطنية للتجارة	استراتيجيات تعبئة الكفاءات الصحية المغربية والعربية : نحو نموذج جديد للهجرة المنتجة	- دراسة تهدف إلى بلورة رؤية استراتيجية تتجاوز منطق نزيف الأدمغة كمفهوم تقليدي نحو مقاربة مفهوم الهجرة المنتجة. - تحليل العوامل الدافعة لهجرة العقول الصحية، ونتائج هذه الأزمة البنيوية في المنظومة الصحية.

والتسيير، جامعة سيدي محمد بن عبد الله. - باحث في النظم الصحية. - عضو لجنة التراث بكلية الطب والصيدلة وطب الأسنان بفاس.		- اقتراح آليات مبتكرة مثل الشراكة الاستراتيجية والحركية الدائرية والمجموعات الصحية الترابية ... - تحويل الكفاءات المهاجرة من موضوع للمراقبة إلى شريك في البناء والإصلاح عبر آلية الشراكات المستدامة.

البرنامج

16.30-16.00 استقبال الضيوف والمشاركين

16.30 - تلاوة آيات بينات من الذكر الحكيم

- الاستماع للنشيد الوطني

- كلمات ترحيبية

- مداخلات الرؤساء

* مداخلة للسيد رئيس جمعية فاس سايس

* مداخلة تقديمية للسيد رئيس منظمة المجتمع المدني الدولية لقيم المواطنة والتنمية والحوار بعنوان : استراتيجيات العقول المهاجرة المغربية؛ التجليات والاستشرافات.

* مداخلة السيد رئيس المجلس المغربي للشؤون الخارجية.

17.00 مداخلة الأستاذ الدكتور الحسن عبابية

الموضوع : الثقافة الوطنية ودورها في تنمية المواطنة

17.30 مداخلة الأستاذ الدكتور محمد بوزلافة

الموضوع : المراجعة المؤسساتية والتشريعية : مدخل أساس للاستفادة من الكفاءات المهاجرة

18.00 مداخلة الأستاذ الدكتور محمد السنوسي

الموضوع : من هروب الأدمغة إلى استثمارها نحو استراتيجية

18.30 مداخلة الأستاذ الدكتور محمد أحمد الدبيان

الموضوع : استفادة العالم الإسلامي من عقوله المهاجرة

19.00 مداخلة الأستاذ الدكتور حميد بودار

الموضوع : الأدمغة والكفاءات المغربية المهاجرة بين أسئلة الانتماء والولاء الهوياتي ومقاربات الإدماج للاستثمار في المشروع التنموي الجديد.

19.30 مداخلة الأستاذ الدكتور عبد النبي السباعي

الموضوع : استراتيجيات تعبئة الكفاءات الصحية المغربية والعربية : نحو نموذج جديد للهجرة المنتجة

20.00 اختتام المائدة المستديرة

تقديـــم

يُشكّل هذا الكتاب العلمي وثيقةً مرجعية تؤرّخ لمحطة فكرية واستراتيجية في مسار التفكير العربي حول قضية محورية طالما شغلت العقل الجمعي للأمة: ظاهرة هجرة الكفاءات والعقول. فقد احتضن قصر المؤتمرات بمدينة فاس العالِمة، يوم السبت 26 يوليوز 2025، مائدةً مستديرة علمية رفيعة المستوى حول "استراتيجيات الاستفادة من العقول والكفاءات المغربية والعربية في الخارج"، بشراكة استراتيجية بين جمعية فاس سايس للتنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ومنظمة المجتمع المدني الدولية لقيم المواطنة والتنمية والحوار (ICSO)، وبتعاون مع المجلس المغربي للشؤون الخارجية.

تندرج هذه المبادرة العلمية ضمن الاحتفاء باليوم الوطني للمهاجر المغربي (10 غشت)، وتُترجم عملياً التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الرامية إلى تعزيز الروابط الوطنية مع المغاربة المقيمين بالخارج، وتفعيل إسهامهم في المسيرة التنموية الشاملة للمملكة، في أفق تحويل "الامتداد الجغرافي" إلى "قوة استراتيجية" تُعزّز المكانة الحضارية والاقتصادية للمغرب.

الإطار الإبستمولوجي والمفاهيمي

أولاً: من "نزيف الأدمغة" إلى "الهجرة المنتجة" - تحوّل المفاهيم

شهد الخطاب العلمي والسياسي حول هجرة الكفاءات تطوّراً مفاهيمياً عميقاً، انتقل فيه من النظرة التشاؤمية القائمة على "فقدان الرأسمال البشري" (Brain Drain)، إلى رؤية استراتيجية أكثر إيجابية تقوم على مفاهيم "تداول العقول" (Brain Circulation) و"كسب الأدمغة" (Brain Gain) و"الهجرة المنتجة" (Productive Migration). هذا التحوّل المفاهيمي لا يعكس فقط تطوّراً في الأدبيات العلمية، بل يُجسّد تحوّلاً جوهرياً في فلسفة التعامل مع الظاهرة، من منطق "الندم والخسارة" إلى منطق "الشراكة والاستثمار".

وقد أكّد الأستاذ الدكتور مصطفى الزباخ في مداخلته الافتتاحية على هذا التحوّل الضروري، مُعتبراً أن "الهجرة ليست خيانة للوطن، بل امتداد للسيادة الوطنية"، وأن السؤال المركزي لم يعد "كيف نمنع الهجرة؟" بل أصبح "كيف نُحوّل الكفاءات المهاجرة إلى شركاء استراتيجيين في التنمية الوطنية؟"

ثانياً: الرأسمال البشري كمحرّك للتنمية - المقاربة النظرية

استند الإطار النظري للندوة إلى مجموعة من المقاربات العلمية المتكاملة:

• نظرية الرأسمال البشري (Human Capital Theory): كما طوّرها Gary Becker وTheodore Schultz، والتي تعتبر الاستثمار في التعليم والتكوين استثماراً إنتاجياً يُولّد عوائد اقتصادية واجتماعية طويلة المدى.

• مقاربة Steven Pinker حول الرأسمال الاجتماعي: التي تُشدّد على أن قوة المجتمعات تُقاس بقدرتها على بناء الثقة المؤسساتية مع رأسمالها البشري، وخلق بيئة تُحفّز الابتكار والإبداع.

• المقاربة السوسيولوجية لـ Paul Collier: التي تُحلّل الهجرة من منظور ثلاثي الأبعاد (المهاجرون، الباقون في الوطن، المجتمعات المستقبِلة)، وتبحث في توزيع المكاسب والخسائر بين هذه الأطراف الثلاثة.

• نظرية الشخصية القاعدية (Personnalité de Base) لـ Ralph Linton: التي تُفسّر كيف تتشكّل الهوية الثقافية للفرد من خلال التنشئة الاجتماعية، وكيف تُواجه تحديات الاندماج في بيئات ثقافية جديدة.

• مقاربة John Tomlinson حول العولمة والهوية: التي تُحلّل كيف تُربك العولمة الثقافات المحلية وتُنتج "هويات متشظّية" (Fragmented Identities) لدى المهاجرين.

ثالثاً: الأسباب البنيوية - تشريح الظاهرة

حدّد الأستاذ الدكتور محمد السنوسي مجموعة من الأسباب البنيوية التي تُغذّي الظاهرة:

1. هشاشة منظومة البحث العلمي: ميزانية البحث العلمي لا تتجاوز 0.8% من الناتج الداخلي الخام (بينما المعايير الدولية تُوصي بـ 2-3%) مع غياب استراتيجية وطنية واضحة للبحث والابتكار وضعف الربط بين الجامعات والقطاع الإنتاجي

2. غياب التقدير المهني والاعتراف: تدني الأجور والتعويضات مقارنة بالدول المستقبِلة ومحدودية فرص الترقية والتطوير المهني مع غياب سياسات واضحة لتثمين الكفاءات

3. البيروقراطية القاتلة: هناك تعقيد المساطر الإدارية وبطء عمليات اتخاذ القرار مع محدودية الاستقلالية في العمل البحثي والمهني

4. ضعف آليات الربط والتواصل: غياب منصات فعّالة للتواصل مع الكفاءات بالخارج ومحدودية المبادرات المؤسساتية لاستقطاب الخبرات وضعف الدبلوماسية العلمية

5. عوامل جاذبية الدول المستقبِلة: وجود رواتب وتعويضات مجزية (تصل إلى 5-10 أضعاف في بعض التخصصات) وبنية تحتية بحثية متطورة وتوفر فرص تطوير مهني مستمر في إطار بيئة عمل محفّزة على الإبداع والابتكار مع اعتراف اجتماعي ومهني بالكفاءة

المقاربة الاستشرافية - من التشخيص إلى الحلول

أولاً: التحول الاستراتيجي المطلوب

يُشكّل السؤال الذي طرحه الدكتور محمد السنوسي نقطة تحوّل جوهرية في التفكير الاستراتيجي: "السؤال لم يعد: كيف نمنع الهجرة؟ بل: هل نملك مشروعاً وطنياً يستحق البقاء؟"

هذا التساؤل يكشف عن حاجة ملحّة لإعادة بناء العقد الاجتماعي بين الدولة وكفاءاتها، قائم على:

الثقة المؤسساتية المتبادلة والاعتراف الفعلي بالكفاءة كرأسمال استراتيجي مع خلق بيئة محفّزة على الإبداع والابتكاروتمكين الكفاءات من المساهمة الفعّالة في صنع القرار

ثانياً: الاستراتيجية الوطنية المقترحة - الأبعاد الأربعة

اقترح الدكتورمصطفى الزباخ استراتيجية وطنية شاملة تقوم على أربع محطات متكاملة:

المحطة الأولى: إحداث قاعدة بيانات وطنية شاملة للكفاءات :

وذلك رصد شامل لجميع الكفاءات المغربية والعربية بالخارج وتصنيف حسب التخصصات والخبرات والمو اقع الجغر افية مع تحديث مستمرودوري للمعطيات وربط رقمي بالمنصة الوطنية للتشبيك

المحطة الثانية: تنظيم منتديات دائمة للحوار والتشاور

عبر منتدى سنوي وطني للكفاءات المغربية بالخارج ومنتديات قطاعية متخصصة (صحة، هندسة، تكنولوجيا، اقتصاد...) ولقاءات إقليمية بالدول المستقبِلة وتنظيم ندوات علمية حول قضايا استراتيجية

المحطة الثالثة: صياغة استراتيجية مكتوبة ومترجمة

وضع وثيقة مرجعية تُحدّد الرؤية والأهداف والآليات وترجمة إلى اللغات الأجنبية (الفرنسية، الإنجليزية، الإسبانية) مع نشرواسع وتعميم على جميع المعنيين ومراجعة دورية كل 3-5 سنوات.

المحطة الرابعة: إحداث لجنة وطنية للمتابعة والتقييم تقوم بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية وتقييم دوري للنتائج والإنجازات و اقتراح التعديلات اللازمة وكذا إعداد تقاريرسنوية.

ثالثاً: الآليات العملية المقترحة

1. المرصد الوطني لهجرة الكفاءات يعمل على رصد وتتبع حركية الكفاءات و إنجاز دراسات و أبحاث حول الظاهرة وإصدارتقاريردورية وخلق بنك معطيات وإحصائيات.

2. المنصة الرقمية التفاعلية: هي فضاء رقمي للتواصل والتشبيك وعرض الفرص والمشاريع والتكوين عن بُعد وكذا المرافقة والاستشارة.

3. الشبكات القطاعية المتخصصة أهمها : شبكة الكفاءات الطبية (توسيع تجربة C3M)، شبكة المهندسين والتقنيين، شبكة خبراء التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، شبكة الاقتصاديين ورجال الأعمال وشبكة الأكاديميين والباحثين.

4. التوأمة المؤسساتية: يجب العمل على خلق توأمة بين الجامعات المغربية والجامعات بالخارج، توأمة بين المستشفيات والمراكز الصحية، توأمة بين مراكز البحث وكذا شراكات بين المقاولات.

5. التمثيلية السياسية والمشاركة: يجب تفعيل دور مجلس الجالية المغربية بالخارج (مؤسسة دستورية) ووضع تمثيلية برلمانية للكفاءات بالخارج وشراك في المجالس الاستشارية القطاعية وكذا المشاركة في صياغة السياسات العمومية.

6. الدبلوماسية العلمية الجديدة: يجل العمل على تحويل السفارات إلى "جسور ذكية" للربط العلمي وإحداث ملحقيات علمية بالسفارات وكذلك تنظيم لقاءات علمية دورية وتسهيل الشراكات الأكاديمية والبحثية.

التجارب الدولية الرائدة - دروس للاستلهام

استعرض الدكتور محمد بوزلافة مجموعة من التجارب الدولية الناجحة في تحويل "نزيف الأدمغة" إلى "كسب استراتيجي":

1. التجربة الصينية - برنامج "ألف موهبة" (Talents Plan 1000)، انطلق سنة : 2008، واستقطب 7,000 باحث من الطراز العالمي، مما أدى إلى رفع الإنتاجية العلمية بـ 25%، وذلك برصد حوافز مالية ضخمة، بنية تحتية بحثية متطورة، استقلالية في البحث، مما أدى إلى تحوّل الصين إلى قطب علمي عالمي في أقل من عقدين

2. التجربة الهندية - VAJRA & GATI، هو برنامج لاستضافة الباحثين الهنود بالخارج(VAJRA Visiting Advanced Joint Research)عبارة عن منصة للتواصل والتعاون GATI (Global Advancement for Tomorrow's India). حيث لا تشترط العودة الدائمة، بل التعاون المستمر وذلك بتفعيل التعاون عن بُعد، الجنسية المزدوجة، تسهيلات استثمارية مما أدى إلى خلق شراكات بحثية مع أفضل جامعات العالم، transfer تكنولوجي فعّال.

3. التجربة الكورية الجنوبية - KORBIT (Korea Brain Pool) : تعتمد على"العقول المعاكسة" - استقطاب عكسي للكفاءات، شجعت على عودة 30,000 كفاءة منذ التسعينيات في قطاعات: الذكاء الاصطناعي، الرقاقات الإلكترونية، السيارات، وذلك بتوفير رواتب تنافسية، بيئة بحث متطورة، اعتراف مؤسساتي، أدى إلى تحوّل كوريا إلى قوة تكنولوجية عالمية.

4. التجربة المكسيكية - شبكة العلماء المكسيكيين، وهي شبكة غير رسمية لعلماء مكسيكيين بالخارج، يتم القيام بزيارات قصيرة للوطن، على مجالس استشارية ومشاريع مشتركة مما أدى إلى مساهمة فعّالة

في رسم السياسات العلمية والتعليمية، وبمرونة حيث لا إكراه على العودة الدائمة، وتثمين المساهمة عن بُعد.

الدروس المستخلصة من التجارب الدولية: نهج المرونة في الصيغ (العودة الدائمة ليست الخيار الوحيد) والحوافز المادية والمعنوية الجذابة وتوفر البنية التحتية البحثية المتطورة إضافة إلى الثقة والاعتراف المؤسساتي والتشبيك وخلق الشراكات الاستراتيجية وتفعيل الدبلوماسية العلمية النشطة مع المتابعة والتقييم المستمر.

الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية المقترحة

حدّد الدكتور محمد بوزلافة مجموعة من الإصلاحات الضرورية على المستوى المؤسساتي والتشريعي:

أولاً: الإصلاح المؤسساتي

1. إحداث المؤسسة المحمدية للمغاربة المقيمين بالخارج (التوجيه الملكي 6 نونبر 2024): هو ذراع تنفيذي فعّال للتعامل مع ملف الكفاءات، له اختصاصات واضحة وموارد مالية كافية يعمل على التنسيق بين مختلف القطاعات المعنية ومتابعة وتقييم السياسات العمومية.

2. تفعيل مجلس الجالية المغربية بالخارج (مؤسسة دستورية): بتفعيل الفصل 163 من الدستور ومنح صلاحيات استشارية حقيقية مع تمثيلية فعلية للكفاءات في مختلف المجالات وخلق آليات للمتابعة والتنفيذ.

3. مراجعة المبادرات القائمة وتقييمها :

- مؤسسة الحسن الثاني (1975): يجب إعادة هيكلة وتحديث المهام
- برنامج MDM Invest: يجب تقييم النتائج وتطوير الآليات
- برنامج (2021) FINCOME: يجب تعزيز الفعالية
- إضافة معالجة مشكلة تعدد المتدخلين وغياب التنسيق

ثانياً: الإصلاح التشريعي

القوانين المطلوب مراجعتها:

1. قانون الجمعيات: يجب تسهيل إنشاء جمعيات للكفاءات بالخارج وتمكينها من العمل والتمويل بمرونة أكبر.

2. قانون الاستثمار: يجب توفير حوافز خاصة للكفاءات المغربية بالخارج الراغبة في الاستثمار وتسهيلات إدارية ومالية وجمركية مع ضمانات قانونية للاستثمارات.

3. قانون التعليم العالي: يجب تسهيل تعيين الأساتذة المغاربة بالخارج في الجامعات الوطنية وإحداث نظام مرن للأساتذة الزائرين مع الاعتراف بالشهادات والخبرات المكتسبة بالخارج.

4. قانون الوظيفة العمومية: يجب فتح مسارات خاصة لتوظيف الكفاءات واتباع مرونة في شروط السن والأقدمية ووضع نظام تعويضات تنافسي.

5. قانون الحالة المدنية: العمل على منح تسهيلات في الوثائق الإدارية وكذا خدمات قنصلية رقمية متطورة وتبسيط المساطر.

6. القانون المالي: منح إعفاءات ضريبية للكفاءات العائدة وإعطاء تحفيزات مالية للمساهمة في مشاريع وطنية مع وضع تسهيلات في تحويل الأموال والاستثمار.

البعد الهوياتي والثقافي - ربط العقول بالوطن

أكّد الدكتور حميد بودار والدكتور الحسن عبيابة على الأهمية القصوى للبعد الثقافي والهوياتي في ضمان الولاء الوطني للكفاءات المهاجرة.

أولاً: التحديات السيكو-سوسيولوجية

تواجه الكفاءات المهاجرة مجموعة من التحديات الهوياتية منها : ضغوط الإدماج السوسيو-ثقافي في المجتمعات المستقبِلة وقوة الإعلام الغربي وتأثيره على التمثلات والقيم وضعف الروابط مع الثقافة الأم وكذا تحديات التنشئة الثقافية للأجيال الجديدة، مع ظاهرة التشظي الهوياتي (John Tomlinson) واضطراب الانتماء بين الثقافة الأصلية والثقافة الجديدة.

ثانياً: الاستراتيجيات المقترحة للحفاظ على الولاء الهوياتي

1. التعاون الثقافي بين الدول يمكن بواسطة : خلق اتفاقيات ثنائية للحفاظ على التربية والدين واللغة وإنشاء مدارس مغربية في دول الاستقبال ووضع برامج تعليم اللغة العربية والأمازيغية وتنظيم دورات في التربية الإسلامية والتاريخ الوطني.

2. المبادرات الثقافية : بتنظيم مهرجانات ثقافية للجالية المغربية بالخارج ومعارض للتراث المغربي وتنظيم ندوات حول الثقافة المغربية والعربية ووضع منصات رقمية للمحتوى الثقافي المغربي.

3. تفعيل دور الثقافة الوطنية (مداخلة د. الحسن عبيابة):

في حالة تصادم الثقافة الوطنية مع الثقافة العامة يجب الحفاظ على الخصوصية، مع تفعيل المرجعيات الدستورية (الفصول 5، 16، 25، 88 من دستور 2011) وتفعيل المجلس الوطني للغات

والثقافة المغربية والحفاظ على الثقافة التاريخية والمعمارية كرأسمال حضاري (فاس، مراكش، مكناس...) مع إدماج البعد الثقافي في كل النقاشات العمومية.

4. الربط الوجداني بالوطن عبر: برمجة زيارات منتظمة للوطن (برامج مدعومة) وتنظيم مخيمات صيفية للأبناء مع جوائزوتكريمات للكفاءات المتميزة والإشراك في المناسبات الوطنية والدينية

5. الإعلام والتواصل: بخلق قنوات تلفزية موجهة للجالية وإذاعات ومحطات راديو وصحف ومجلات ووضع منصات رقمية وشبكات اجتماعية.

نموذج الهجرة المنتجة في القطاع الصحي

قدّم الدكتورعبد النبي السباعي نموذجاً مبتكراً يُمكن تعميمه على مختلف القطاعات:

أولاً: الإصلاحات الجارية

- القانون 09.21: تعميم الحماية الاجتماعية
- القانون 06.22: النظام الأساسي للوظيفة الصحية
- القانون 08.22: المجموعات الصحية الترابية (GST)

ثانياً: نموذج الهجرة المنتجة - المحاور الستة

1. الحركية الدائرية الذكية (Smart Circular Mobility): بتسهيل الحركة بين الوطن الأم ودولة الاستقبال في إطار مهمات قصيرة ومتوسطة المدى في المغرب مع استفادة الطرفين من الخبرات بتطبيق نموذج Win-Win

2. الجنسية المهنية المزدوجة: يجب الاعتراف بالممارسة المهنية في البلدين مع منح تسهيلات إدارية للعمل عن بُعد أو بالتناوب و إنشاء اتفاقيات ثنائية بين المجالس الوطنية للأطباء

3. الشراكات الثلاثية Win-Win-Win:

- الطرف الأول: المغرب (الاستفادة من الخبرة)
- الطرف الثاني: دولة الاستقبال (تبادل المعرفة)
- الطرف الثالث: الطبيب المهاجر (تطوير مهني مستمر)

4. التطبيب عن بُعد (Télémédecine): استشارات طبية عن بُعد وتكوين مستمر للأطباء المقيمين ومشاركة في التشخيص المعقد و إنشاء بنية تحتية رقمية متطورة.

5. الصناديق الاستثمارية المجتمعية: هي صناديق مشتركة للاستثمار في البنية الصحية بمساهمة الأطباء المهاجرين في تمويل مشاريع صحية مع عوائد استثمارية ومساهمة تنموية.

6. المنصة التكاملية: هي منصة رقمية تجمع جميع الكفاءات الصحية المغربية وقاعدة بيانات شاملة تتيح فرص التعاون والمشاريع وكذا التكوين والبحث العلمي.

ثالثاً: تجربة شبكة C3M (نموذج ناجح)

25 قافلة طبية سنوياً في المناطق النائية و4 دورات تكوينية متخصصة سنوياً وتنظيم مؤتمرات مغاربية-أوروبية للتبادل العلمي و إنشاء شبكة تواصل فعّالة بين الأطباء المغاربة في العالم.

رابعاً: استراتيجية IOM 2024-2028 (نموذج التعاون الدولي)

- الميزانية: 17.4 مليون دولار
- الأهداف: تكوين 1,426 مهني صحي
- مساعدة 147,688 مهاجر
- شراكة بين المنظمة الدولية للهجرة والحكومة المغربية

القيمة العلمية والإسهام المعرفي لأعمال الندوة

يُمثّل هذا الكتاب إضافة نوعية للمكتبة العربية في مجال دراسات الهجرة والرأسمال البشري، من خلال:

أولاً: على المستوى المنهجي

- مقاربة متعددة التخصصات (Multidisciplinary Approach):
  - قانونية ومؤسساتية (د. بوزلافة)
  - سوسيولوجية وسيكولوجية (د. بودار)
  - اقتصادية واستشرافية (د. السنوسي)
  - ثقافية وهوياتية (د. عبيابة)
  - صحية وتطبيقية (د. السباعي)
- الجمع بين النظري والتطبيقي: تأصيل نظري للمفاهيم مع دراسات ميدانية وإحصائيات دقيقة ومقترحات عملية قابلة للتنفيذ

• المقاربة المقارنة: تحليل التجارب الدولية الناجحة واستخلاص الدروس المستفادة مع تكييفها مع السياق المغربي والعربي

ثانياً: على المستوى المعرفي

• إنتاج معرفة جديدة: إحداث إحصائيات محدّثة ودقيقة عن هجرة الكفاءات المغربية والعربية وتشخيص علمي للأسباب البنيوية وكذا رصد للتحولات المفاهيمية في الأدبيات العالمية

• التأسيس النظري: توضيح المفاهيم (الرأسمال البشري، العقول، الكفاءات) وناء إطار نظري متكامل والربط بين المقاربات النظرية المختلفة

• الابتكار المفاهيمي: نهج نموذج الهجرة المنتجة والحركية الدائرية الذكية مع الجنسية المهنية المزدوجة إضافة الشراكات الثلاثية Win-Win-Win واعتماد الدبلوماسية العلمية الجديدة

ثالثاً: على المستوى الاستراتيجي والسياساتي

• بلورة استراتيجية وطنية شاملة: تعتمد رؤية واضحة وأهداف محددة وآليات عملية للتنفيذ مع مؤشرات للمتابعة والتقييم

• اقتراح إصلاحات مؤسساتية وتشريعية: محددة وقابلة للتطبيق ومتدرجة حسب الأولويات ومُكيّفة مع السياق الوطني

• تقديم نماذج عملية: نموذج القطاع الصحي (قابل للتعميم) وتجربة شبكة C3M واستراتيجية IOM

التوصيات الاستراتيجية

خلصت أشغال المائدة المستديرة إلى مجموعة من التوصيات الاستراتيجية الموجهة لمختلف الجهات الفاعلة:

أولاً: على المستوى المؤسساتي

طبع ونشر أعمال الندوة وتعميمها على صناع القرار والمهتمين وإحداث المؤسسة المحمدية للمغاربة المقيمين بالخارج (تنفيذ التوجيه الملكي) وتفعيل مجلس الجالية المغربية بالخارج كمؤسسة دستورية فاعلة وإحداث مرصد وطني لرصد ودراسة ظاهرة هجرة الكفاءات مع تنظيم مؤتمر دولي حول استراتيجيات الاستفادة من العقول المهاجرة

ثانياً: على المستوى التشريعي

مراجعة تشريعية شاملة للقوانين المعنية (الجمعيات، الاستثمار، التعليم العالي، الوظيفة العمومية، الحالة المدنية، المالية) وصياغة استراتيجية وطنية مكتوبة ومترجمة وكذا إحداث لجنة وطنية للمتابعة والتقييم

ثالثاً: على المستوى التنفيذي

إنشاء منصة رقمية تفاعلية للتواصل والتشبيك وتكوين شبكات قطاعية متخصصة للذكاء المغربي العالمي مع إطلاق برنامج التوأمة المؤسساتية (جامعات، مستشفيات، مراكز بحث) مع تطوير الدبلوماسية العلمية (تحويل السفارات إلى جسور ذكية)

رابعاً: على المستوى الثقافي والهوياتي

يجب ربط العقول بالهوية السوسيو-ثقافية (التعليم، الدين، اللغة) ودعم الثقافة الوطنية وتفعيل دورها في حفظ الانتماء مع تنظيم فعاليات ثقافية منتظمة للجالية

خامساً: على المستوى التنموي

إدماج الكفاءات في البحث العلمي والتعليم العالي وإشراكهم في مشاريع الجهوية المتقدمة والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (INDH) مع تشجيع الاستثمارات (نموذج الحماية الاجتماعية) ومرافقة المشاريع الاستثمارية المتخصصة (خاصة في القطاع الصحي)

سادساً: على المستوى القطاعي (نموذج الصحة)

تطبيق نموذج الهجرة المنتجة على القطاعات الأخرى وتعزيز دور شبكة C3M وتوسيع نطاقها مع تطوير منصة التطبيب عن بُعد و إنشاء صناديق استثمارية مجتمعية قطاعية

الرؤية الاستشرافية - نحو نموذج عربي متكامل

من المحلي إلى الإقليمي - أفق التكامل العربي

تتجاوز الرؤية الاستشرافية لهذه الندوة البعد الوطني المغربي لتطرح أفق التكامل العربي في مواجهة ظاهرة هجرة الكفاءات. فإذا كانت كل دولة عربية تُعاني من النزيف ذاته، فإن التنسيق العربي يُمكن أن يُحقّق نتائج أفضل من خلال:

أولاً: شبكة عربية موحدة للكفاءات

تضم منصة رقمية عربية مشتركة وقاعدة بيانات موحدة للكفاءات العربية في العالم مع تنسيق الجهود بين الدول العربية ووضع مشاريع مشتركة تستفيد من الخبرات المتراكمة

ثانياً: مؤتمر عربي سنوي للكفاءات

تكون دورة سنوية في عاصمة عربية مختلفة مع تبادل التجارب والخبرات وصياغة استراتيجيات مشتركة مع طلاق مشاريع تكاملية

ثالثاً: صندوق عربي لدعم عودة الكفاءات

وهو تمويل مشترك من الدول الأعضاء لدعم المشاريع البحثية والاستثمارية وتقديم حوافز مالية تنافسية مع ضمانات للاستقرار المهني

رابعاً: جامعات ومراكز بحث عربية مشتركة

تعمل على استقطاب الكفاءات العربية للعمل في مؤسسات عربية مشتركة ومنحها رواتب وشروط عمل تنافسية دولياً مع توفير بنية تحتية بحثية متطورة وحرية أكاديمية كاملة

السيناريوهات المستقبلية - استشراف 2030-2050

السيناريو التشاؤمي (Business as Usual): وهو استمرار النزيف بوتيرة متصاعدة وتفاقم العجز في الكفاءات (خاصة الصحية والتقنية) مع اتساع الفجوة التنموية مع الدول المتقدمة وفقدان تنافسية الاقتصادات العربية

السيناريو المتوسط (Partial Reform): تطبيق بعض الإصلاحات دون رؤية شاملة وتحسّن نسبي في بعض القطاعات مع استمرار الهجرة لكن بوتيرة أبطأ ونجاحات محدودة في استقطاب بعض الكفاءات

السيناريو التفاؤلي (Transformative Change): يجب تنفيذ استراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة وخلق تحوّل جذري في بيئة البحث والابتكار مع استقطاب ناجح للكفاءات العائدة والجديدة وتحويل "نزيف الأدمغة" إلى "دوران الأدمغة" المُنتج وإحداث قفزة نوعية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع بروز نماذج عربية ناجحة يُحتذى بها دولياً

خاتمة - من الندوة إلى الفعل

تُختتم أعمال هذه المائدة المستديرة بحصيلة علمية غنية ورؤية استراتيجية طموحة، لكن القيمة الحقيقية لهذا الجهد العلمي لن تتجلى إلا من خلال ترجمته إلى سياسات عمومية فعّالة وإجراءات ملموسة على أرض الواقع.

إن التحدي المطروح أمام المغرب والدول العربية ليس تقنياً فحسب، بل هو تحدٍّ حضاري بامتياز. فالسؤال الجوهري كما طرحه الدكتور السنوسي: "هل نملك مشروعاً وطنياً يستحق أن يبقى أبناؤنا

من أجله؟" هو في العمق سؤال عن مستقبل الأمة وقدرتها على المنافسة في عالم تُحدّد فيه قوة الدول بما تملكه من عقول مُبدعة وكفاءات منتجة للمعرفة والابتكار.

لقد أثبتت التجارب الدولية الناجحة - من الصين إلى الهند وكوريا الجنوبية - أن التحول ممكن، وأن "نزيف الأدمغة" يمكن تحويله إلى "كسب استراتيجي"، لكن ذلك يتطلب : إرادة سياسية قوية ومستدامة ورؤية استراتيجية واضحة وطويلة المدى مع إحداث إصلاحات مؤسساتية وتشريعية جريئة واستثمار مكثف في البحث العلمي والابتكار مع بناء الثقة المتبادلة بين الدولة وكفاءاتها وتثمين الكفاءة والإبداع مادياً ومعنوياً و انفتاح على التجارب الدولية مع تكييفها للخصوصيات الوطنية

إن الوطن الذي يُحسن الاستثمار في عقوله وكفاءاته، أينما كانوا، هو وطنٌ يضمن مستقبله ويُؤمّن تقدمه. وكما جاء في أحد المداخلات الملهمة: "الوطن الذي تهجره عقوله يفقد عقله ويخسر قطار تقدمه".

فلنعمل معاً - حكومات ومؤسسات ومجتمعاً مدنياً وكفاءات مهاجرة - على بناء جسور الثقة والتعاون، ولنجعل من الامتداد الجغرافي قوة وطنية، ومن التنوع الثقافي غنى حضارياً، ومن الهجرة شراكة تنموية تعود بالنفع على الجميع.

إن المستقبل لمن يُحسن استثمار عقوله. والمغرب، بتراثه الحضاري العريق وطموحاته التنموية الواعدة، قادر على أن يكون نموذجاً يُحتذى في تحويل التحدي إلى فرصة، والخسارة الظاهرة إلى مكسب استراتيجي.

والله ولي التوفيق

عن اللجنة العلمية المنظمة

د. عبد النبي السباعي : مدير عام مركز فاس سايس للدراسات و الأبحاث بجمعية فاس سايس.

د. حميد بودار : مدير عام المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية بمنظمة إيكسو.

فاس، يوليوز 2025

كلمة جمعية فاس سايس

ألقاها الدكتور عبد النبي السباعي الكاتب العام للجمعية

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وخاتم النبيين.

السيدات والسادة الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

يسعدني ويشرفني أن أرحب بكم جميعاً في هذا اللقاء العلمي الهام، الذي ينعقد اليوم بقصر المؤتمرات بمدينة فاس العالمة، حول موضوع استراتيجي ومحوري: "استراتيجيات الاستفادة من العقول والكفاءات المغربية والعربية في الخارج".

السيدات والسادة،

في البداية، يطيب لي أن أنقل إليكم تحيات وتقدير السيد رئيس مكتب جمعية فاس سايس بفاس، الذي يعتذر عن عدم حضوره الشخصي لهذه التظاهرة العلمية. وقد حرص على أن يوجه لكم جميعاً أطيب تحياته وأصدق تمنياته بالتوفيق والنجاح لأشغال هذه المائدة المستديرة، معبراً عن اعتزازه البالغ بهذه المبادرة العلمية الهامة.

كما يسعدني أن أرحب بكم باسمه وباسم كافة أعضاء الجمعية، شاكرين لكم تلبية الدعوة وحضوركم الكريم الذي يُثري هذا اللقاء العلمي ويعطيه القيمة التي يستحقها.

السيدات والسادة الأفاضل،

قبل أن نبدأ أشغالنا، أود أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والامتنان إلى جميع الأطراف المنظمة والمساهمة في إنجاح هذه المائدة المستديرة:

أولاً:

نشكر شركاءنا الاستراتيجيين في تنظيم هذا الحدث العلمي الهام، وعلى رأسهم منظمة المجتمع المدني الدولية لقيم المواطنة والتنمية والحوار (ICSO)، التي كانت شريكاً فاعلاً ومساهماً أساسياً في إنجاح هذه التظاهرة العلمية.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى المجلس المغربي للشؤون الخارجية على تعاونه الثمين ودعمه المتواصل.

ثانياً:

أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة الأفاضل، أصحاب المداخلات العلمية القيّمة، الذين تفضلوا بقبول دعوتنا وتشريفنا بخبراتهم العلمية والعملية الغنية:

الأخ الأستاذ الدكتور مصطفى الزباخ، الذي سيقدم لنا رؤية استراتيجية متكاملة حول آليات الاستفادة من الكفاءات المغربية بالخارج.

الأخ الأستاذ الدكتور محمد السنوسي، الذي سيُثري نقاشنا بتحليله العميق للأبعاد السوسيو-اقتصادية لهذه الظاهرة.

الأخ الأستاذ الدكتور الحسن عبيابة، الذي سينير لنا الطريق حول أهمية البعد الثقافي والهوياتي في الحفاظ على ارتباط كفاءاتنا بوطنهم الأم.

الأخ الأستاذ الدكتور حميد بودار، الذي سيشاركنا تحليله السوسيولوجي المعمق حول التحديات والفرص.

والأخ الأستاذ الدكتور محمد بوزلافة، عميد كلية الحقوق بفاس، الذي سيُنير لنا المسار بخبرته في الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية الضرورية.

فلكم جميعاً، أيها السادة الأفاضل، جزيل الشكر وعظيم الامتنان على تفضلكم بالمشاركة في هذا اللقاء العلمي النوعي.

حضراتِ السيدات والسادة،

إن موضوع ندوتنا اليوم ليس ترفاً فكرياً، بل هو ضرورة استراتيجية وطنية ملحة. فنحن نتحدث عن ثروة وطنية حقيقية، عن عقول وكفاءات مغربية وعربية منتشرة في أرجاء المعمور، تُسهم في تطوير دول أخرى بينما نحن في أمسّ الحاجة إليها.

واليوم، في هذا اللقاء، نجتمع لا لنندب حظنا أو لنبكي على الأطلال، بل لنفكر معاً، بروح علمية بناءة، في كيفية تحويل هذا التحدي إلى فرصة، وكيف نجعل من امتدادنا الجغرافي قوةً وطنية، ومن كفاءاتنا المهاجرة شركاء حقيقيين في التنمية الوطنية الشاملة.

إننا نجتمع اليوم انطلاقاً من قناعة راسخة بأن الحلول موجودة، وأن الإرادة الوطنية قوية، وأن التوجيهات الملكية السامية واضحة، وأن كفاءاتنا بالخارج تنتظر منا المبادرة والجدية في العمل.

السيدات والسادة،

إن ما سنستمع إليه اليوم من مداخلات علمية قيّمة، وما سنتبادله من أفكار و اقتراحات، سيشكل بلا شك لبنة أساسية في بناء استر اتيجية وطنية متكاملة للاستفادة من كفاءاتنا أينما كانوا.

فلنجعل من هذا اللقاء فضاءً للحوار البناء، وورشة عمل حقيقية، ومنطلقاً لمبادرات ملموسة تترجم على أرض الو اقع.

شاكراً لكم جميعاً حسن إصغائكم،

متمنياً لأشغال هذه المائدة المستديرة كل النجاح والتوفيق،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الأستاذ الدكتورعبد النبي السباعي

الكاتب العام لجامعة سيدي محمد بن عبد الله

نيابة عن السيد حسن سليغوة

رئيس مكتب جمعية فاس سايس بفاس

.

السادة الأساتذة المحاضرون

الدكتوررشيد بناني يقدم المائدة المستديرة

المحاضـــــرات

رؤية استشرافية للاستفادة من كفاءات مغاربة العالم

الأستاذ الدكتور مصطفى الزباخ

رئيس منظمة المجتمع المدني الدولية لقيم المواطنة والتنمية والحوار

يسعدني في افتتاح أعمال ندوة "استراتيجية الاستفادة من العقول والكفاءات المغربية والعربية في الخارج" أن أقدم باسم "منظمة المجتمع المدني الدولية لقيم المواطنة والتنمية والحوار" فائق تقديري لجمعية فاس السايس على كرم استضافتها وجليل تنظيمها لفعاليات الندوة التي نقيمها معاً احتفاء بالذكرى السادسة والعشرين لتربع صاحب الجلالة على عرش أسلافه المنعمين، وتزامنا مع اليوم الوطني للمهاجر الذي يوافق 10 غشت من كل سنة.

حضرات السيدات والسادة

استرشاداً بالعناية الكبرى التي يوليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس لمغاربة العالم، وتنزيلا لقيم المواطنة التي تشكل الانشغال المركزي في أهداف القانون الأساس لمنظمتنا، واستفادة من خبرتنا التي امتدت لأكثر من عشر سنوات أشرفت فيها عندما كنت مديراً للثقافة بمنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة "إيسيسكو" على "استراتيجية الاستفادة من الكفاءات المسلمة في الخارج".

استناداً إلى كل هذا ووعيا بما تشكله هجرة العقول من تحد هوياتي واجتماعي و اقتصادي، التي تمثل خسارة ونزيفا لمختلف قواعد البناء الوطني التنموي والاقتصادي والهوياتي والثقافي في المغرب، فإنه لا أراني مبالغا إذا قلت بأن «الوطن الذي تهجره عقوله يفقد عقله ويخسر قطار تقدمه» وليست خسارة واحدة بل خسارات متعددة الأبعاد والوجوه، فهي :

أولا : خسارة للعمران الاجتماعي، فالأسرة تفقد بهجرة أبنائها ركنا من أركان تماسكها وتراحمها وعقلا خادما لبنائها يقول الشاعر:

الناس للناس من بدو وحاضرة *** بعض لبعض وإن لم يشعروا خدم

ثانيا : خسارة خبرة وفكر، يفقد معها الوطن "كائنا مبدعاً، مسهما في تنمية وطنه، وحماية مقدساته ووحدته وسيادته استناداً إلى اضطلاع المثقف بمسؤولية وعيه ومعرفته في البناء الحضاري لمجتمعه وصيانة هويته.

ثالثاً خسارة أخرى عندما يستلب عقل المهاجر أمام التيارات الفكرية المهددة للقيم والانتماء، وأمام الإيديولوجيات التي تخدم أجندات معادية، ومشككة ومنحرفة، فبعد أن كان العقل المهاجر حاملا لآمال الوطن قد يصبح و أقول جهلا أو تجاهلا، حاملا للمخاطر والآلام لمجتمعه، كمن يستلبه التيار المادي المنافي للانتماء العقدي الخ... ذلك أن الوطن في المخيال الجمعي ليس مجرد أرض وأهل بل هو إلى جانب ذلك «يمثل الوجود الأنطولوجي: الروحي والمادي معا للإنسان والذي لا يقدر بثمن» يقول الشاعر ابن الرومي:

ولي وطنٌ آليت ألا أبيعَهُ *** وألا أرى غيري له الدهرَ مالكا

وإذا كان الإنسان ليس مجرد ورقة تلهو بها رياح الهجرة فما دواعي هجرة هذه العقول؟ لقد تنوعت الدواعي بتنوع الظروف البيئية والنفسية والاجتماعية للمهاجر، فإذا كانت الدواعي الطبيعية كالزلزال والفيضانات والجفاف التي دفعت إلى أن يهجر عدد كبير أوطانهم، فهناك دواعي نفسية وجودية تدفع الإنسان إلى الهجرة بحثا عن عالم يحقق له وجوده الإنساني واعتباره المجتمعي، بحثا في بيئة يوتوبية تمنحه الأمن والغذاء والدواء، وتغذي ظمأه إلى الملاذ الآمن الذي شجع عليه الإمام الشافعي في قوله :

سافِر تَجِد عِوَضاً عَمَّن تُفارِقُهُ *** وَ اِنصَب فَإِنَّ لَذيذَ العَيشِ في النَصَبِ

إِنّي رَأَيتُ وُقوفَ الماءِ يُفسِدُهُ *** إِن ساحَ طابَ وَإِن لَم يَجرِ لَم يطب

بينما كانت للهجرة أيضا دو افع اقتصادية، يبحث فيها عن منافذ الرزق، وفي ذلك يقول الشاعر المهجري معتذرا لوطنه لبنان في هجرته :

لم يهجروك ملالة لكنّهم *** خلقوا لصيد اللؤلؤ المكنون

فالهجرة بمختلف دواعيها سواء أكانت طوعية أم قسرية تمثل تهديدا كبيرا لتطور المجتمعات وخاصة بعقولها العلمية في عصر أبرز ما يسمه أنه عصر الحروب العلمية والحضارية... وعصر الصراعات الهوياتية.. ففقدان العقول الوطنية فقر لمجتمعها واستقواء للمجتمعات الأخرى.

وقبل مضي قدما في رصد آثار هجرة العقول المغربية و اقتراح آليات استراتيجية للاستفادة من كفاءتها يلقانا سؤال وجيه يتعلق بالجهاز المفاهيمي للمعاني المعجمية وللمصطلحات المتداولة في هذا الحقل ضبطاً لدلالتها وتحديدا للمسافات بينها ك "هجرة العقول" وهجرة الأدمغة " و"هجرة الكفاءات" لما تحمله مفرداتها من دلالات مهمة في التوجه الاستراتيجي المقاصدي، فعندما أراد أحد ملوك الصين

إصلاح بلده سأل الحكيم الصيني "كونفوشيوس" قائلا : أريد إصلاح البلاد فبماذا أبدأ ؟ فقال له الحكيم كونفوشيوس: «ابدأ باللغة» فبأي مسمى نمضي إذا في معالجة هذه الظاهرة ؟ ، فأغلب الدراسات في هذا المجال تطلق هذه النعوت دون الوعي بخلفياتها ودون التمييز بينها، ذلك أن كلمة العقول تستخدم مرادفة "للأدمغة" رغم اختلاف معانيهما، فاستنادا إلى ما يقوله فقهاء اللغة العربية بأن لكل كلمة معنى مختلفاً في دلالته فإن علماء التشريع واللغة يرون أن "العقل هو مركز المعرفة المجردة التي تتمثل في الوعي والتفكير والتحليل، والتمييز والحكم واللغة، يقول ابن منظور في لسان العرب : إن العقل هو المسؤول عن "النهي ضد الحمق" فهو الذي يعقل أي يحمي الإنسان من الضلال، ومنه قوله تعالى "أفلا تعقلون" وقوله (ﷺ) "اعقلها وتوكل"، وهناك في التراث العربي قصص للفرق أيضا بين العقل والعلم، فقد نسب إلى هارون الرشيد أنه قال لأحد العلماء "أنت أعلم منا لكننا أعقل منك" وينقل التراث الشعري العربي الحوار بين العقل والعلم الذي انتصر فيه العلم والذي ينسب إلى الحارث المحاسبي :

علم العليم وعقل العاقل اختلفا *** من ذا الذي منهما قد أحرز الشرفا

فالعلم قال أنا أحرزت غايتـــــه *** والعقل قال أنا الرحمن بي عرفـا

فأفصح العلم إفصاحا وقال لـه *** بأينـا الله في تنزيله اتصفـــــــا

فبان للعقل أن العلم سيـــده *** وقبل العقل رأس العلم و انصرفـا

بينما ترى هذه المرجعيات اللغوية والعلمية أن الدماغ يتمثل في الجهاز المادي الذي يحتوي على المخ والماء والخلايا العصبية. من هنا ماذا نقول: أظن أن القول بالأدمغة يجرد الإنسان من التفكير والابداع، ليبقى "مصطلح العقل" أنسب في هذا المجال إلى جانب هذين المصطلحين يرد مصطلح "الكفاءات المهاجرة" والذي يدل على "الخبرة والقدرة والمهارة" التي يتميز بها عقل من العقول.. مما يضعنا أمام سؤال جديد هل العقول هي التي تهاجر أم الكفاءات أم هما معا؟

فالذي يهجر وطنه وأهله هو "الكفاءة" أما العقل فقد يبقى حاملا لوطنه في غربته ومن ثم فالكفاءات تبقى أدق وأوفى إذا كان يقصد بها أن العقل المهاجر لا يفقد انتماءه وقيمه في غربته وسواء استخدمنا "الكفاءات" أو "العقول المهاجرة" تحرضنا هجرة الكفاءات على وضع سؤال آخر: هل هي مهاجرة أم مهجّرة بفتح الجيم المشددة، التي اضطرتها ظروف قاهرة إلى الهجرة؟

وسواء فقدت العقول المهاجرة أو المهجرة عقلها الوطني والهوياتي في وطنها الجديد خاصة أمام مهددات تيار العولمة وتيار المواطنة العالمية وإغراءات الاستلابات الجديدة، فإن هجرة العقول تعرف تناميا مطردا، فحسب مجلة "عرب وكلي arab weekly أن المغرب يحتل درجة متقدمة في هجرة عقوله من الأطباء والمهندسين والكفاءات المختلفة، وهناك دراسات قدمتها جامعة الدول العربية قدرت أكثر من 200 كفاءة تهاجر المغرب سنويا من مختلف الشخصيات، بينما أشار وزير التعليم المغربي السابق سعيد

أمزازي إلى أن حوالي 600 مهندس يغادر المغرب سنويا، وقدرت بعض الاحصائيات أيضا أن المغرب يخسر ثلث طاقته البشرية التي تبلغ 50% من العقول الطبية و23% من المهندسين، كما أفاد تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية أن نسبة الهجرة من المغرب بلغت 10.5% من إجمالي عدد سكان المغرب عام 2020 أي ما يعادل 3 ملايين مهاجر من الأطباء والمهندسين والأساتذة الجامعيين والخبراء المتخصصين.

إن نزيف هذه الهجرات لا يسهم فقط في شل دينامية التطور التنموي والاقتصادي والفكري فقط، بل قد يُصبح آفة مهددة بعد استغرابها، فعقل العاقل لا يفقد عقله فقط بسبب الصرع والهستيريا، والجنون بل أيضا عندما يصاب بانفصام في شخصيته وبالتالي يصبح مجرد جهاز لاستقبال تيارات و ايديولوجيات مستلبة، ومن ثم أصبحت الهجرة بكل أنماطها تشكل القلق الحضاري العاصف في انشغالات منظمات الهجرة الدولية ومؤسسات البحوث العلمية، ففي المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة المنعقد عام 1994 دق المؤتمرون ناقوس الخطر للحد من هذه الهجرات وفي المغرب رصدت المائدة المستديرة المنظمة بكلية علوم التربية عام 1995 "الانعكاسات السوسيو مجالية للهجرة".

وبرغم الانشغالات القلقة وإحداث مؤسسات مهتمة بالهجرة فإن هناك غيابا لرؤية استر اتيجية وطنية بخصوصية مكوناتها وآليات الاستفادة منها ويمكننا تجلية هذا الغياب في المقاربات التالية:

أولا : غياب المرجعية الدينية والتربوية في مقاربة المقصد المادي لهجرة العقول، والتي ينبغي أن تضطلع بهما التربية الوالدية والمدرسة في بناء قيم المواطنة المحصنة للذات أمام المغريات المادية والإيديولوجية الغربية.

ثانيا : اختزال آثار هجرة العقول في التحديات الاقتصادية والتنموية التي تواجه البلدان المصدرة دون إيلاء الاهتمام للآثار الهوياتية والثقافية.

ثالثا : هيمنة المقاربات الرسمية التي تغفل الرو افد المغذية والآثار الناجمة، وطغيان المقاربات ذات الخلفيات الأيديولوجية والنظريات التي تروج لمفاهيم وآراء خارج خصوصية الهجرة الوطنية لكل بلد مما يبقيها في نسق القراءات المتسكعة.

رابعا : غياب الرؤية الشمولية التي تتكامل فيها مكونات ظاهرة الهجرة باعتبارها ثمرة عوامل تناغمت وتكاملت في إنتاجها، وليست نتيجة عامل معين، مما يجعل كل واحد يصيح بصوت يدعي فيه امتلاك حقيقة الهجرة.

إن المتأمل في هذه المقاربات لا يتردد في القول بأن قراءة بعضها لم تراع الخصوصيات السيكولوجية والدينية والاجتماعية لهجرة العقول المغربية التي تتحكم في شخصية العقل المغربي، ولم تراعي المرجعيات والمقاصد الكلية للعقل المهاجر مما يضعنا أمام المعطيات والتحديات التالية:

أولها : يجب أن نعترف بأننا دخلنا عصر "صراع العلم والتقدم" فالانتصارات العسكرية اليوم ليست إلا ثمرة للتفوق العلمي الذي تحققه الدول في صراعها، ومن ثم أصبح التنافس على جلب العقول ضرورة وجودية في عالم تسود فيه "قوة العقل" التي يقودها "قانون القوة لا قوة القانون" ومن ثم تمثل

هجرة العقول في جوهرها سطوا على القدرات المعرفية المنتجة وخسارة كبرى للمعرفة والرأسمال البشري لأي مجتمع، لذا ينبغي الحد من نزيفها والعمل على استرداد خبرات عقولها لإنعاش مجالات التطور الحيوية كالتعليم والصحة والبحث العلمي.

لهذا نعتبر العقول المهجرة بإغراءات ممنهجة، واستلابات استعمارية جديدة سرقة ثروة وطنية واغتصاب عقول يجب تجريمها واستردادها، استنادا إلى برنامج اليونسكو الداعي إلى حماية ممتلكات المجتمعات الفكرية والمادية، وتزداد آثام هذا التهجير الممنهج عندما تتعرض العقول لما يمكن أن نسميه "بالدهس العولمي والتغريبي" للعقل المغربي والعربي عامة.

ثانيا : إن تزايد موجات الهجرة المطرد من الحقول الصحية والهندسة والتعليمية يكشف عن هشاشة التدابير الإدارية والثقافية والاجتماعية والإعلامية والتربوية والبحثية التي لم تنجح في تحليل جذور الظاهرة واستشراف الحلول المستدامة للظاهرة.

ثالثا : إن عودة الاستفادة من هذه العقول المهاجرة لا تتم بالقرارات والخطب والإغراءات، ولكنها تحتاج إلى وضع "استراتيجية وطنية تستند إلى تحديد منظومة متكاملة من المرجعيات والتحديات والأولويات والغايات استنادا إلى الوثيقة المرجعية الرسمية في التوجهات الملكية السامية الداعية إلى العناية بمغاربة الخارج وتعزيز جسور الروابط مع كفاءاتها المختلفة.

رابعا : أهم رسالة ينبغي أن توجهها المقاربات البحثية والدراسات الاستشرافية هي اعتبار العقل المهاجر كائناً روحياً، نفسيا، اجتماعيا، ثقافيا تحكمه شهوة الغايات السامية، لذا لا يمكن اختزال دواعي هجرة العقول ومقاصدها في الغايات المادية، ولا ينبغي إغفال الدواعي المعرفية والوطنية التي تؤكد أن غالبية هذه العقول المهاجرة تظل حاملة لوطنها وتقدمه في مهجرها.

ولتنزيل هذه المقاصد الكلية نقترح للخطة التنفيذية التصور الاستشرافي التالي :

التصور الاستراتيجي التنفيذي

للاستفادة من العقول المهاجرة

نقترح أربع محطات استراتيجية للاستفادة من العقول المهاجرة.

1. **في المحطة الأولى، يتم :**

- **إحداث منصة للمتابعة والتنفيذ تضم ممثلين عن الوزارات المعنية، عن المجتمع المدني، عن العقول المهاجرة، عن مؤسسات بحثية، عن خبراء متخصصين ؛**

- وضع قاعدة البيانات عن العقول المغربية المهاجرة تشمل : 1) مدينة ودولة المهجر، 2) تخصصهم، 3) وسائل الاتصال : البريد الإلكتروني، الهاتف ... إلخ 4) منطقة الانتماء في المغرب ؛
- استطلاع رأيهم بنمط العودة للاستفادة من خبرتهم (دائمة، مؤقتة، زيارات تكوينية قصيرة، استثمارات).

2. في المحطة الثانية، يتم :
- عقد أنشطة بالمغرب وخارجه يحضرفيها ممثلون للعقول المهاجرة ؛
- تشكل لجان مشتركة لبحث مسألة الاستفادة في مجالات 1) اقتصادية 2) ثقافية 3) اجتماعية 4) تربوية 5) صحية 6) فلاحية... إلخ ؛
- وضع خطة نظرية للاستراتيجية الوطنية تحدد الجوانب التالية للاستراتيجية : المرجعيات، التحديات، الغايات، الآليات التنفيذية.

3. في المحطة الثالثة، يتم فيها :
- تشكيل لجنة من الخبراء الاستراتيجيين والمختصين في قضايا هجرة العقول ؛
- إعداد الاستراتيجية الوطنية، اعتمادها، طبعها، ترجمتها إلى اللغات التالية: العربية، الفرنسية، الإنجليزية، الإسبانية، الألمانية ؛
- تنفيذ أهدافها المتمثلة في: وضع عقود مع الوزارات، الشركات ؛ وضع مشاريع استثمارية ؛ تنظيم زيارات عائلية، لقاءات تكوينية.

4. في المحطة الرابعة :
- إحداث لجنة للمتابعة والتقييم ؛
- تنظيم لقاءات، ندوات لتقييم المكتسبات.

السادة المحاضرون في المنصة الشرفية

جانب من الحضور الذي تابع أشغال المائدة المستديرة

" المراجعة المؤسساتية والتشريعية بالمغرب

مدخل أساس للاستفادة من الكفاءات المهاجرة"

ذ. محمد بوزلافة[1]

عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس.

تقديم:

تطرح مسألة الاستفادة من الكفاءات المغربية المهاجرة نفسها كأولوية استراتيجية في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي يعيشها المغرب. فالرأسمال البشري المقيم بالخارج يمتلك خبرات ومعارف وشبكات دولية يمكن أن تشكّل رافعة نوعية لإنجاح مشاريع الإصلاح الكبرى، وعلى رأسها تنزيل النموذج التنموي الجديد.[2] **غير أنّ توظيف هذه الإمكانات يظل دون المأمول**

[1] دكتور دولة في الحقوق- عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس.

[2] في خطب ملكية متتالية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، تمت الدعوة إلى **إعادة النظر في النموذج التنموي التقليدي** لأنه لم يعد قادرًا على الاستجابة لتطلعات المواطنين أو تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية. تم إحداث **اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي** سنة 2019، والتي اشتغلت على بلورة رؤية جديدة للتنمية، عبر مشاورات واسعة مع مختلف الفاعلين. يهدف النموذج التنموي الجديد كمشروع استراتيجي أطلق سنة 2021، إلى إعادة صياغة مسار التنمية الوطنية في أفق 2035، من خلال تعزيز العدالة الاجتماعية، تقوية الاقتصاد المنتج، وتثمين الرأسمال البشري والمجالي.

مرتكزات النموذج التنموي الجديد:

- **الإنسان في صلب التنمية** :الاستثمار في التعليم، الصحة، التشغيل، والحماية الاجتماعية.
- **اقتصاد منتج ومتنوع** :دعم المقاولات، الابتكار، الرقمنة، والانتقال الطاقي.
- **عدالة اجتماعية ومجالية** :تقليص الفوارق بين الجهات والفئات، وضمان تكافؤ الفرص.
- **حكامة فعالة** :تعزيز الشفافية، المساءلة، وتحديث المؤسسات.
- **الانفتاح على العالم** :جعل المغرب منصة إقليمية للتعاون الاقتصادي والثقافي.

بسبب معيقات بنيوية على المستويين المؤسساتي[1] والتشريعي[2]، ما يجعل المراجعة المؤسسية والقانونية مدخلًا أساسًا لتعبئة هذه الطاقات واستدامة إسهامها في التنمية الوطنية.[3]

لذلك ومن أجل المساهمة الفاعلة في الدينامية الاقتصادية والتنموية بالمغرب، في مرحلة تعرف تحولات عميقة، تبرز الحاجة الملحة إلى تعبئة كافة الطاقات الوطنية، وفي مقدمتها الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج، باعتبارها رافعة استراتيجية للتنمية، ومصدرًا غنيًا للمعرفة والخبرة. وفي هذا السياق أكد صاحب الجلالة الملك محمد السادس في أكثر من مناسبة، أن "المغرب يحتاج اليوم، لكل أبنائه، ولكل الكفاءات والخبرات المقيمة بالخارج، سواء بالعمل والاستقرار بالمغرب، أو عبر مختلف أنواع الشراكة، والمساهمة انطلاقًا من بلدان الإقامة"[4]. توجيه الملكي لا يعكس فقط إرادة مولوية واضحة، بل يُجسد رؤية تنموية شاملة، تُعيد الاعتبار للكفاءات المهاجرة، وتدعو إلى مراجعة الإطار المؤسساتي والتشريعي بما يضمن الانخراط الفعلي لهذه الطاقات في الأوراش الوطنية.

من هذا المنطلق، نسعى من خلال هاته الورقة لتحليل طبيعة هذه المراجعة، واستكشاف سبل تفعيلها، من خلال دراسة التجارب الدولية، وتقديم مقترحات عملية تتماشى مع الدينامية الإصلاحية التي يشهدها المغرب. مراجعة مؤسساتية وتشريعية، تعد في نظرنا من أهم المداخل لتفعيل الاستفادة من الكفاءات المغربية المهاجرة، خصوصًا إذا أردنا تجاوز النظرة التقليدية التي ترى في المهاجر مجرد مصدر للتحويلات المالية.

---

[1] على المستوى المؤسساتي، يبدو واضحا وجود بعض المعيقات أو الصعوبات التي تحول دون تحقيق الأهداف المتوخاة، من ضمنها:

- **تعدد المتدخلين دون تنسيق فعال** :وجود عدة مؤسسات (وزارة الخارجية، وزارة الهجرة، مجلس الجالية، مؤسسات عمومية وجهوية) تعمل بشكل متوازي، ما يؤدي إلى تشتت الجهود وضعف الفعالية.
- **غياب إطار مؤسسي موحد** :لا توجد وكالة أو هيئة وطنية مركزية تُعنى حصريًا بتعبئة الكفاءات بالخارج وتنسيق السياسات.
- **ضعف قنوات التواصل** :محدودية المنصات الرقمية وقواعد البيانات الخاصة بالكفاءات بالخارج، مما يجعل التعرف على إمكاناتهم وتخصصاتهم صعبًا.
- **غياب آليات التتبع والتقييم** :البرامج الموجهة لمغاربة العالم غالبًا ما تفتقر إلى مؤشرات قياس الأثر والنجاعة.

[2] على المستوى التشريعي، تبرز معيقات متعددة تعرقل إمكانية استقطاب مغاربة العالم من قبيل:

- **تعقيد المساطر القانونية والإدارية** :الإجراءات المرتبطة بالاستثمار، البحث العلمي، أو العودة المؤقتة غالبًا ما تكون بيروقراطية وغير محفزة.
- **غياب قوانين تحفيزية خاصة بالكفاءات** :مثل الاعتراف بالخبرات والشهادات المكتسبة بالخارج، أو تسهيلات ضريبية وتمويلية للمشاريع التي يقودها المهاجرون.
- **ضعف الإطار القانوني للشراكات** :محدودية العقود والآليات القانونية التي تسمح بربط الكفاءات بالخارج بالجامعات والمقاولات الوطنية.
- **غياب ضمانات الاستقرار القانوني** :بعض الكفاءات تتردد في العودة أو الاستثمار بسبب عدم وضوح التشريعات أو تغيرها المستمر.

[3] موضوع **الاختلالات البنيوية على المستويين المؤسساتي والتشريعي في علاقة بإمكانية استقطاب مغاربة العالم** يُعتبر من القضايا الجوهرية في النقاش حول تعبئة الكفاءات المهاجرة لخدمة التنمية الوطنية.

[4] **الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى الـ 65 لثورة الملك والشعب** يوم **20غشت 2018**، خطاب يُعتبر من أبرز المحطات التي شدّد فيها الملك على ضرورة **تعبئة مغاربة العالم** كرافعة للتنمية الوطنية، وهو ما انسجم لاحقًا مع توصيات **النموذج التنموي الجديد** سنة 2021، الذي جعل من إشراك الكفاءات بالخارج أحد محاوره الأساسية.

سأعتمد في معالجة الموضوع على جرد للمبادرات الهادفة لإشراك مغاربة العالم،[1] وهي مبادرات رسمية وجمعوية أُطلقت في المغرب لإشراك مغاربة العالم في التنمية الوطنية، من أبرزها برامج حكومية لتعبئة الكفاءات بالخارج، وآليات رقمية للتواصل، إضافة إلى تأسيس مؤسسات وجمعيات(أولا). وبعدها سيتم التطرق للجوانب المؤسساتية والقانونية الواجب مراجعتها على ضوء التجارب الفضلى، سعيا لإشراك أنجع وأوسع لمغاربة العالم (ثانيا).

أولا: المبادرات المتعددة الهادفة لإشراك مغاربة العالم:

لا يمكن إنكار بأن البرامج التي اعتمدت من أجل إشراك مغاربة العالم متعددة ومتنوعة، تهدف إشراكهم في التنمية الوطنية، سواء عبر الاستثمار، البحث العلمي، أو التأطير المؤسساتي... سأتطرق بذلك للبرامج والمبادرات التي اعتمدها المغرب خلال الخمسين سنة الأخيرة بشكل يبرز التطور التدريجي من الاهتمام الرمزي إلى محاولات أكثر مؤسساتية واستراتيجية، مع التركيز على الأبعاد الاجتماعية، الثقافية، الاستثمارية، والتكوينية:

1- من سبعينيات القرن الماضي إلى التسعينيات:

انطلاقا من الجدول الزمني أعلاه للمبادرات المؤسسية والثقافية أعلاه اتجاه معاربة العالم، يبدو واضحا بأن تلك المبادرات تمثل مراحل متراكمة في بناء سياسة عمومية موجهة للجالية المغربية بالخارج. مبادرات ينبغي تحليلها وفق منطق الأهداف، الأدوات، الأثر، ونقاط القوة والضعف، مما سيمكن من استنباط تعليقات ويمكن من تقديم اقتراحات لتعزيز فعاليتها في ضوء رهانات إشراك الكفاءات.

1-1 أولى الخطوات المؤسساتية: إحداث وزارة مكلفة بالجالية:

لعل الهدف من تنظيم العلاقة مع مغاربة العالم عبر إطار حكومي رسمي، من خلال وزارة مختصة قادرة على صياغة السياسات، والتنسيق بين القطاعات، وتمثيل قضايا الجالية في القرار العمومي. وهو ما اعتبر بمثابة اعتراف سياسي ومؤسسي بقضايا الجالية وإدراجها ضمن الأولويات الوطنية. وبالتالي امتلاك قناة رسمية للتواصل مع الوزارات والبعثات الدبلوماسية، امتلاك قناة

[1] يشكل **مغاربة العالم** رصيدًا بشريًا واقتصاديًا مهمًا للمغرب، إذ يمثلون أكثر من **10%من مجموع السكان بما يفوق 5 ملايين نسمة**، وهو رقم يعكس حجم الإمكانات المتاحة. ورغم وجود برامج دعم متعددة، فإن **نسبة مشاركتهم في الاستثمار داخل المغرب ما تزال ضعيفة نسبيًا** مقارنة بما يمكن أن يقدموه من قيمة مضافة. كما أن مبادرات مثل **برنامج** FINCOME لتعبئة الكفاءات المغربية بالخارج تُعتبر واعدة، لكنها لم تحقق الأثر المرجو على مستوى إدماج الخبرات في مشاريع التنمية. أما على المستوى المؤسساتي، فإن **اللجنة الوزارية المكلفة بشؤون الجالية لم تجتمع سوى خمس مرات منذ سنة 2013**، وهو مؤشر على ضعف التنسيق بين المؤسسات المعنية، مما يحد من فعالية السياسات العمومية الموجهة لهذه الفئة. كل هذه المعطيات تؤكد الحاجة إلى مراجعة شاملة للآليات المؤسساتية والتشريعية قصد تحويل هذا الرصيد البشري إلى رافعة استراتيجية للتنمية الوطنية.

رسمية للتواصل مع الوزارات والبعثات الدبلوماسية والمؤسسات العمومية. وإمكانية تتبع السياسات ووضع برامج وخطط عمل سنوية مع مؤشرات أداء.

غير أن التجربة أبانت عن حدودها، سواء بحكم تقاطع أدوار الوزارة مع قطاعات أخرى (الخارجية، الداخلية، الاستثمار، التعليم العالي) دون آلية تنسيق ملزمة. أو من حيث التركيز على الخدمات الإدارية والاجتماعية أكثر من تعبئة الكفاءات ونقل المعرفة. إضافة لغياب لوحات قيادة موحّدة لقياس مساهمة الجالية في الابتكار والاستثمار والسياسات العمومية. وهو ما كان يتطلب هيكلة للتنسيق بإحداث لجنة بين-وزارية دائمة مع صلاحيات تقريرية وخارطة اختصاصات دقيقة. واعتماد مؤشرات لقياس مساهمة الجالية في البحث والابتكار والاستثمار (عدد المشاريع، براءات الاختراع، عقود الشراكة). وإحداث منصة رقمية حكومية تربط البيانات والبرامج والفرص عبر القطاعات.

2-1 مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج (1975)

مؤسسة عمومية تسعى بطابعها الاجتماعي إلى دعم اجتماعي وثقافي للجالية عبر تنظيم أنشطة ثقافية، مخيمات، ومساعدات اجتماعي، وبالتالي تهدف إلى تحقيق عمق اجتماعي وثقافي من خلال المساهمة في تثبيت الروابط بالوطن وتعزيز الانتماء عبر برامج مستدامة. مبادرة كانت لها القدرة على الانتشار والوصول إلى فئات واسعة من الجالية، خاصة الأسر والأجيال الناشئة. وبالتالي بناء الثقة، من خلال الحضور الطويل والمستدام الذي مكّن المؤسسة من قاعدة علاقات مع الفاعلين الجمعويين بالخارج. مما أكد على أهمية دور المؤسسة المحوري في بناء الرأسمال الثقافي والرمزي.

غير أن المبادرة أبانت عن نقاط ضعف، تجلت في محدودية التحول نحو الكفاءات، من خلال التركيز على الأنشطة الاجتماعية والثقافية أكثر من استهداف الكفاءات عالية التأهيل. إضافة إلى تسجيل ضعف الربط بين البرامج الثقافية ومؤشرات المشاركة الاقتصادية/العلمية. مما تطلب الحاجة إلى التجديد البرنامجي من خلال تحديث أدوات العمل لتواكب الرقمنة وسلوكيات الأجيال الجديدة. وإضافة مسارات "ثقافة الابتكار" و"نوادي العلوم" و"حاضنات المواهب" الموجهة لشباب الجالية. مع اعتماد شراكات أكاديمية-صناعية من أجل الربط بين الأنشطة الثقافية وبرامج التبادل العلمي والمهني مع الجامعات والشركات في المغرب. بعبارة أكثر وضوحا ودلالة: الحاجة لانتقال المشاركين من الأنشطة الثقافية إلى مشاريع تعليم، بحث، أو استثمار داخل الوطن.

3-1 برامج تعليم اللغة العربية بالخارج عبر إرسال مدرسين ومناهج مغربية

مبادرة تهدف إلى الحفاظ على الهوية الثقافية واللغوية للأجيال الصاعدة، بما يعزز الروابط مع الوطن الأم، من خلال إرسال مدرسين مع مناهج رسمية، وتفعيل شراكات مع مدارس وجمعيات

بالخارج. وبالتالي دعم الارتباط بالثقافة واللغة بما يقلل من الاغتراب الثقافي ويقوي الانتماء. بما يسمح بتمكين الأبناء من ازدواجية لغوية وثقافية تسهّل التواصل مع المغرب وتفتح أبواب التعاون الأكاديمي لاحقاً. فاللغة بوابة للمشاركة اللاحقة في الجامعة، البحث، ومشاريع التبادل.

غير أن التركيز على اللغة دون ربط منهجي بمضامين العلوم والتكنولوجيا وريادة الأعمال، ودون تحديث تربوي ليصبح جسراً عملياً نحو المشاركة المعرفية والاقتصادية، لم يسمح بتحقيق الأهداف والغايات المتوخاة. أضف لذلك تسجيل تفاوت في الجودة، وبالتالي اختلاف في مستوى المناهج وأهلية المدرسين بين البلدان والجهات. ناهيك على العبء المالي المتمثل في الاعتماد بشكل كبير على موارد عمومية وبعض الشراكات المحدودة، مما حد من التوسع والابتكار.

انطلاقا من التجارب أعلاه، يبدو واضحا أنه ومن أجل استقطاب الكفاءات من الضروري تحويل الرأسمال الثقافي إلى مساهمة علمية و اقتصادية عبر جسور عملية (حاضنات، منح، عقود تبادل، مسابقات ابتكار...). والانتقال من الخدمات إلى الشراكات. انتقال من خدمات اجتماعية إلى شراكات استراتيجية مع الجامعات والمقاولات والجهات. مع اعتماد آليات تحويل منهجية من "الرأسمال الرمزي" إلى "رأسمال إنتاجي ومعرفي" مع تنسيق مؤسسي ملزم وتحفيزات قانونية و اقتصادية. الأمر الذي يتطلب إصلاح مؤسساتي وتشريعي، وربط الهوية بالكفاءة، بما يسمح للمغرب أن ينتقل من الاهتمام بالجالية إلى إشراك منظّم وقياسي للكفاءات في تحقيق أهداف النموذج التنموي الجديد.

2- من سنة 2000 إلى 2010:

2-1 مجلس الجالية المغربية بالخارج(2007)

مؤسسة استشارية تُعنى بالسياسات العمومية تجاه الجالية. وتهدف إلى تقديم المشورة وصياغة توصيات استراتيجية حول قضايا الهجرة والجالية. المجلس بذلك يوفر إطارًا مؤسساتيًا رسميًا لإدماج صوت الجالية في السياسات العمومية. كما يساهم في إنتاج دراسات وتقارير استراتيجية حول أوضاع الجالية.

غير أن دور المجلس استشاري وليس تقرير، دون صلاحيات تنفيذية أو إلزامية. مما يفيد محدودية الأثر المباشر على السياسات الفعلية بسبب ضعف آليات التتبع والتقييم. المجلس بذلك يمثل خطوة مهمة نحو إشراك الجالية في التفكير الاستراتيجي، لكنه يحتاج إلى تعزيز صلاحياته وربط توصياته بآليات تنفيذية واضحة.

2-2 برنامج TOKTEN (Transfer of Knowledge Through Expatriate Nationals)

برنامج دولي مؤقت، بشراكة مع الأمم المتحدة، غايته المساهمة في مشاريع وطنية، بغية تعبئة الكفاءات بالخارج عبر مساهمات قصيرة الأمد. برنامج يتيح الاستفادة من خبرات عالية التخصص في مشاريع محددة. مما يمكن من ربط المغرب بشبكة دولية من الكفاءات عبر الأمم المتحدة.

غير أن البرنامج مساهماته مؤقتة وغير مستدامة، غالبًا مرتبطة بمشاريع ظرفية. مما يؤدي إلى محدودية الأثر على المدى الطويل بسبب غياب آليات إدماج دائم للكفاءات. برنامج مفيد كآلية ظرفية لنقل المعرفة، لكنه يحتاج إلى تطوير نحو سياسة وطنية مستدامة لتعبئة الكفاءات بالخارج.

2-3 برامج ثقافية مشتركة

برامج اعتمدت الشراكات مع وزارات الثقافة والتعليم. بغية تعزيز الهوية الثقافية للمغاربة بالخارج. من خلال أنشطة، مخيمات، تعليم اللغة العربية... بهدف الحفاظ على الهوية الثقافية واللغوية للأجيال الجديدة. وتقوية الرو ابط الاجتماعية والرمزية مع الوطن الأم.

غير أن تلك البرامج ركزت على البعد الثقافي دون ربطه بمسارات اقتصادية أو علمية. أضف لذلك محدودية التغطية والموارد، خاصة مع تز ايد أعداد الجالية وتنوعها. بذلك إذا كانت تلك البرامج تعد ضرورية لبناء الانتماء، إلا أنها تحتاج إلى تحديث تربوي وربطها بمسارات الابتكار والبحث العلمي لتكون أكثر فاعلية في تعبئة الكفاءات.

بناء عليه فإن المبادرات المبتكرة في الفترة الفاصلة بين سنة 2000 إلى 2010، تعد مبادرات متكاملة من حيث الأهداف (السياسات، المعرفة، الهوية)، لكنها تعاني من غياب التنسيق والاستدامة . مما أكد على الحاجة لبناء منظومة وطنية شاملة تربط بين الهوية، المعرفة، والسياسات، وتحوّل الجالية من مجرد موضوع اجتماعي إلى فاعل استر اتيجي في التنمية الوطنية.

3- من سنة 2010 إلى 2020

برامج ومبادرات تعكس تنوع المقاربات التي اعتمدها المغرب لإشراك مغاربة العالم، بين دعم الاستثمار، المواكبة، التأطير، وتعزيز الانتماء الثقافي. لنفصلها وفق الأهداف:

3-1 MDM Invest

يعتمد البرنامج على منحة تصل إلى 10% من قيمة المشروع. وهو ما يفيد دعم الاستثمار. من خلال برنامج مالي مباشر يشجع المستثمرين من الجالية على إطلاق مشاريع بالمغرب، ويعطي إشارة واضحة على اهتمام الدولة بجذب استثمارات مغاربة العالم.

غير أن المبادرة محدودة من حيث نسبة المنحة (10%)، التي قد لا تكون محفزة بما يكفي أمام تحديات السوق المغربية. مع ذلك فالبرنامج جيد كبداية، لكنه يحتاج إلى توسيع نطاق الدعم ليشمل المواكبة التقنية والضريبية، وليس فقط المنحة المالية.

2-3 Maghrib Entrepreneurs (فرنسا)

برنامج يهدف تأطير مغاربة فرنسا لإعداد مشاريع بالمغرب، من خلال مواكبة المستثمرين. برنامج يركز على المواكبة قبل الاستثمار، مما يقلل من المخاطر ويزيد من فرص نجاح المشاريع. غير أن البرنامج محدود جغرافيًا (فرنسا فقط)، ولا يغطي باقي الدول التي تضم جالية كبيرة. فإذا كان البرنامج يعكس وعيًا بأهمية التأطير، لكنه يحتاج إلى تعميم على دول أخرى (إسبانيا، إيطاليا، ألمانيا، بلجيكا، هولاندا...) حيث توجد جالية نشطة اقتصاديًا.

3-3 Maghrib Belgium Impulse

برنامج يهدف للتأطير قبل العودة إلى المغرب، من خلال دعم مشاريع مغاربة بلجيكا. بما يسمح بإعداد المستثمرين قبل العودة، مما يساعد على إدماجهم في السوق المغربية بشكل سلس. برنامج ركز على مرحلة ما قبل العودة دون مواكبة طويلة الأمد بعد إطلاق المشروع. لذلك إذا تم الاتفاق بشأن أهمية البرنامج، لكنه يحتاج إلى آلية متابعة بعد العودة لضمان استمرارية المشاريع وعدم توقفها أمام العقبات الإدارية أو التمويلية.

4-3 الجامعة الصيفية للشباب (منذ 2017)

الجامعة الصيفية للشباب تحرص على تنظيم لقاءات سنوية لفائدة شباب الجالية، بهدف تعزيز الانتماء، بشكل يساهم في ربط الشباب المغاربة بالخارج بالوطن الأم، ويعزز الهوية والانتماء الثقافي. غير أن الطابع الموسمي والظرفي، لا يترجم البرنامج بشكل مستدام للشباب (منح، تبادل جامعي، إدماج في مشاريع وطنية).

الجامعة الصيفية خطوة جيدة في بناء الروابط الرمزية، لكنها احتاجت إلى التطوير نحو برامج مستمرة للشباب، مثل حاضنات الابتكار أو منح دراسية مرتبطة بالمغرب.

مختلف البرامج المشار لها متكاملة من حيث الأهداف (الاستثمار، المواكبة، الهوية)، لكنها تعاني من غياب التنسيق والاستدامة .المطلوب هو بناء منظومة وطنية شاملة تجمع بين الدعم المالي، المواكبة التقنية، والمتابعة المستمرة، مع برامج ثقافية وتعليمية تعزز الانتماء وتربط الشباب والكفاءات بالخارج بمسارات التنمية الوطنية.

4- من سنة 2020 إلى 2025

4-1 برنامج فينكوم - FINCOME

مبادرة حكومية مغربية تهدف إلى تعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج للمساهمة في التنمية الوطنية، خصوصًا في مجالات البحث العلمي، الابتكار، والتكوين. انطلق البرنامج رسميًا في 16يوليوز 2021، بإشراف من المركز الوطني للبحث العلمي والتقني(CNRST) ، وبدعم من عدة وزارات منها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، ووزارة الشؤون الخارجية والمغاربة المقيمين بالخارج. ووزارة الاقتصاد والمالية.

وقد جاء إطلاقه بعد تقييم إيجابي لتجارب سابقة، بهدف تعبئة الكفاءات المغربية بالخارج في مشاريع بحثية وتكوينية تخدم الجامعات ومؤسسات البحث المغربية. وقد حددت مجموعة من الأهداف للبرنامج، من قبيل:

- تعزيز مساهمة الكفاءات المغربية في العالم في تطوير الجامعات ومراكز البحث المغربية. من خلال إقامات تتراوح بين 15 يوما و60 يوما، كما قد تتراوح بين 3 إلى 12 شهرا في إطار الانخراط الفعلي بالبحث أو التدريس بالمؤسسات المغربية. إقامات مدعومة من خلال تغطية تكاليف الإقامة والتنقل. أو دعم مالي للمشاريع البحثية. أو شراكة مع مؤسسات جامعية أو فاعلين اقتصاديين واجتماعيين
- دعم مشاريع علمية وتكوينية تستفيد منها مؤسسات مغربية.
- خلق جسور تعاون بين الداخل والخارج في إطار مؤسساتي منظم.

ساهم البرنامج بذلك في نقل المعرفة والخبرة إلى المغرب، وتعزيز التعاون الأكاديمي والتقني بين الداخل والخارج، وهو ما اعتبر بمثابة خطوة نحو بناء منظومة وطنية للابتكار والتكوين.

4-2 صندوق MDM Invest

إحدى أهم المبادرات التي أطلقتها الدولة المغربية لتشجيع وتحفيز مغاربة العالم على الاستثمار في بلدهم، من خلال إحداث مشاريع استثمارية بالمغرب، تعزيزا للتنمية الاقتصادية الوطنية، وتقوية الروابط الاقتصادية بين الوطن الأم والجالية بالخارج.

برنامج يقدم منحة تصل إلى 10% من قيمة المشروع (بحد أقصى 5 ملايين درهم). ويشترط مساهمة ذاتية لا تقل عن 20% من تكلفة المشروع. كما يواكب مغاربة العالم المستثمرين عبر تقديم تسهيلات إدارية ومالية، إلى جانب تشجيعهم على إدماج مشاريعهم في النسيج الاقتصادي الوطني.

قدم البرنامج إشارات واضحة بأن المغرب يرحب باستثمارات أبنائه بالخارج من خلال منحة تشكل دعمًا أوليًا لتقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمار، وتشجيع العودة الاقتصادية بتحويل التحويلات المالية التقليدية إلى مشاريع إنتاجية مستدامة.

غير أنه وبعض النظر عن جدية المبادرة، فقد اصطدمت بواقع ضعف المواكبة التقنية والهيكلية، من خلال التركيز على الدعم المالي دون توفير مواكبة قوية في مجالات التسيير، التسويق، والابتكار. إضافة إلى غياب الاستدامة في بعض المشاريع، باعتبار أن كثير من المبادرات تتوقف بسبب عراقيل إدارية أو ضعف البيئة...إضافة إلى الحاجة إلى ربط البرنامج بمنظومة شاملة لتعبئة الكفاءات، بحيث لا يقتصر على الدعم المالي بل يشمل نقل الخبرة والمعرفة.[1]

3-4 برامج الحماية الاجتماعية

من المعلوم أن ورش تعميم الحماية الاجتماعية، ورش أطلقه الملك محمد السادس حفظه الله سنة 2021، ويشمل التغطية الصحية الإجبارية، التعويضات العائلية، توسيع أنظمة التقاعد، والتعويض عن فقدان الشغل.

وبالرغم من أن أغلب برامج الحماية الاجتماعية تستهدف المقيمين داخل المغرب، فهناك بعض المبادرات الموجهة للجالية بالخارج:

- اتفاقيات ثنائية للتأمين الاجتماعي :المغرب وقّع اتفاقيات مع دول الاستقبال (فرنسا، بلجيكا، إسبانيا، هولندا...) لضمان حقوق المغاربة في التقاعد والتغطية الصحية.
- مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج :تقدم مساعدات اجتماعية (خاصة في حالات الطوارئ أو العودة الاضطرارية)، إضافة إلى دعم ثقافي وتعليمي.
- برامج دعم العودة الطارئة :تشمل تغطية تكاليف إعادة الجثامين، أو المساعدة في حالات الأزمات الإنسانية.
- التأمين الصحي الاختياري :بعض الصيغ تتيح للمغاربة بالخارج الانخراط في أنظمة التأمين المغربية بشكل اختياري، خاصة لفائدة أسرهم المقيمة بالمغرب.

[1] بالإضافة للبرامج المشار إليها هناك برامج ومبادرات أخرى من قبيل: برنامج **Maghrib Entrepreneurs فرنسا - برنامج Maghrib Belgium Impulse** بشراكة مغربية بلجيكية.-(**تجارب ناجحة في التأطير بالخارج** ساعدت على إعداد مشاريع قبل العودة.) **برنامج POMIRE** بشراكة مع وكالة التعاون الألماني.GIZ - ب**رنامج Morocco with Purpose - برنامج تعبئة الكفاءات المغربية بالخارج :** مشروع رقمي متعدد اللغات.

غير أن برنامج الحماية الاجتماعية، اصطدم بعائق غياب إطار شامل، بحيث لا توجد منظومة موحدة للحماية الاجتماعية خاصة بمغاربة العالم. إضافة إلى ضعف التنسيق المؤسساتي في ظل تعدد المتدخلين (وزارات، مؤسسات، جمعيات) دون رؤية مندمجة. ناهيك عن محدودية الوعي والولوج، بحيث أن العديد من أفراد الجالية لا يعرفون حقوقهم أو كيفية الاستفادة من البرامج. ناهيك عن مشكل تمويل هذه البرامج، والذي يظل رهينًا بالميزانية العامة أو الاتفاقيات الثنائية.

بناء عليه فإن إدماج مغاربة العالم في ورش تعميم الحماية الاجتماعية، يتطلب آليات رقمية تسمح لهم بالانخراط عن بعد. كما يتطلب توسيع الاتفاقيات الدولية لتشمل مزيدًا من الدول المستقبلة للجالية. إحداث صندوق خاص بمغاربة العالم لتغطية المخاطر الاجتماعية (الصحة، الشيخوخة، البطالة). وتعزيز التواصل الرقمي عبر منصات موحدة توضح الحقوق والخدمات المتاحة.

برامج الحماية الاجتماعية لمغاربة العالم موجودة لكنها متفرقة، وتعتمد أساسًا على الاتفاقيات الثنائية والمساعدات الاجتماعية. المطلوب هو مراجعة مؤسساتية وتشريعية تدمج الجالية في ورش الحماية الاجتماعية الشامل، بما يضمن لهم حقوقًا متساوية ويعزز ارتباطهم بالوطن.

يبدو بأن البرامج المتعددة الموجهة لمغاربة العالم تكشف عن مزيج من الإنجازات والتحديات البنيوية والاختلالات.[1] فقد كشف تقرير المجلس الأعلى للحسابات عن بعضها، من قبيل ضعف التنسيق المؤسساتي في ظل تعدد المتدخلين دون آليات فعالة للتنسيق، مما أدى إلى تكرار البرامج وهدر الموارد. إضافة إلى غياب مؤشرات تقييم واضحة، مما يعني صعوبة في تحديد الميزانيات المخصصة مباشرة للجالية، وغياب نظام تتبع للأثر الفعلي. إضافة إلى ضعف تفعيل الاتفاقيات. مثل اتفاقيات وزارة الجالية مع وزارتي الثقافة والتعليم، التي لم تُنفذ كما هو منصوص عليه. ومحدودية المشاركة السياسية رغم التنصيص الدستوري، بحيث لم تُفعل بعد آليات التمثيلية المباشرة للجالية. مما يؤكد الحاجة للمراجعة المؤسساتية والتشريعية.

ثانيا: الجوانب المؤسساتية والقانونية الواجب مراجعتها على ضوء التجارب الفضلى:

1- أهم النماذج والتجارب الفضلى:

هناك تجارب دولية رائدة في استقطاب الكفاءات المهاجرة وتحويلها إلى رافعة تنموية، يمكن للمغرب

[1] لمواجهة التحديات والاختلالات من الضروري إعطاء الأولوية لبعض المبادرات من قبيل:
- إحداث **مرصد مستقل لتقييم أثر البرامج** بشكل دوري.
- تفعيل **آليات المشاركة السياسية** وفقًا للفصلين 16 و17 من الدستور.
- اعتماد **مقاربة تشاركية** في تصميم البرامج بناءً على حاجيات الجالية.
- تعزيز **الرقمنة والتواصل المؤسساتي** مع مغاربة العالم.

أن يستلهم منها الكثير.[1] ومن بين هذه النماذج:

1-1 الصين – برنامج "1000" CN Talents

مبادرة حكومية أُطلقت سنة 2008 لاستقطاب الكفاءات العلمية والتكنولوجية من الخارج، خاصة من الجالية الصينية المقيمة في دول متقدمة، بهدف دعم الابتكار وتعزيز مكانة الصين كقوة علمية و اقتصادية عالمية، من خلال جذب الكفاءات العليا في مجالات العلوم، التكنولوجيا، والابتكار الصناعي. ونقل المعرفة والخبرة الدولية إلى الداخل الصيني، بما يسرّع من تطوير البحث العلمي والتكنولوجي. مبادرة تسمح بتعزيز القدرة التنافسية الوطنية عبر إدماج خبرات عالمية في الجامعات، مراكز البحث، والشركات الصينية. ودعم المشاريع الاستراتيجية مثل الذكاء الاصطناعي، الطاقة المتجددة، والعلوم الطبية.

ومن أجل فعالية المبادرة، تم تخصيص حو افز مالية كبيرة في شكل رو اتب سنوية تتراوح بين 600 ألف و1 مليون يوان، إضافة إلى منح بحثية تصل إلى مليون يوان من الحكومة المركزية ومبالغ مماثلة من الحكومات المحلية. مع تسهيلات اجتماعية من قبيل توفير سكن، منح استقرار، ومز ايا ضريبية للمستقطَبين. ومن أجل الاستفادة من المبادرة غالبًا ما يُطلب أن يكون المرشح أستاذًا جامعياً أو باحثًا معترفًا به دوليًا، وأن يعمل في الصين لفترات طويلة أو متقطعة[2].

لقد استهدف البرنامج بالأساس العلماء والباحثين الصينيين بالخارج،[3] لكنه شمل أيضًا خبراء أجانب. وهو ما أثار جدلاً دوليًا، خصوصًا في الولايات المتحدة، حيث اعتُبر أحيانًا أداة محتملة لـ"نقل التكنولوجيا بشكل غير مشروع" أو "التجسس الاقتصادي"، ما دفع بعض الجامعات والشركات إلى تشديد الرقابة على التعاون مع الباحثين المرتبطين به. مع ذلك، يبقى البرنامج جزءًا من سياسة الصين الأوسع لتعزيز مكانتها في الاقتصاد المعرفي والابتكار العلمي.

---

[1] من بين البرامج التي يمكن تقاسمها:

كوريا الجنوبية – بناء الجامعات والصناعات

- استقطبت علماءها بالخارج لتأسيس جامعات بحثية وصناعات تكنولوجية.
- وفرت بيئة بحثية محفزة، وربطت بين القطاع الأكاديمي والصناعي.
- ساهمت في التحول الاقتصادي لكوريا إلى دولة صناعية متقدمة.

كولومبيا – نموذج "كالداس"

- لا يشترط العودة الفعلية للكفاءات، بل يركز على خلق شبكات بحثية بالخارج.
- يتم التعاون عبر مشاريع علمية وتقنية تخدم التنمية المحلية.
- يُعد نموذجًا براغماتيًا يناسب الدول ذات الموارد المحدودة.

مبادرات مدنية ناجحة – جمعية "معرفة وتنمية" (فرنسا)

- يقودها باحثون مغاربة بالخارج، أنشأت مختبرات دولية في الكيمياء والبيئة.
- طورت مشاريع في الطاقة المتجددة، معالجة المياه، والتكنولوجيا الدقيقة.
- نموذج حي على قدرة المجتمع المدني في تعبئة الكفاءات المهاجرة.

[2] هناك برامج طويلة الأمد (إقامة دائمة في الصين) وأخرى قصيرة الأمد (مساهمات مؤقتة في مشاريع محددة).

[3] دعم مشاريع استراتيجية في مجالات مثل **الذكاء الاصطناعي، الطاقة، الطب الحيوي، والفضاء**.

برنامج "1000 Talents" يُعد نموذجًا واضحًا لكيفية استخدام الحوافز المالية والمؤسساتية لاستقطاب الكفاءات العالمية، وهو يعكس إدراك الصين أن الرأسمال البشري والمعرفي هو أساس التنمية والريادة الدولية .ورغم الانتقادات، فقد ساهم في رفع مستوى البحث العلمي والتكنولوجي داخل الصين بشكل ملحوظ. مما مكن من استقطاب أكثر من 7000 باحث وخبير خلال عقد واحد. وهو ما ساهم في رفع الإنتاجية العلمية في الجامعات الصينية بنسبة تفوق 25.%، وعزز مكانة الصين في مجالات استراتيجية مثل التكنولوجيا الحيوية والفضاء.

2-1 الهند – وزارة المغتربين وشراكات تقنية:

اعتمدت الهند عبر *وزارة شؤون الهنود بالخارج* (التي دُمجت لاحقًا في وزارة الخارجية) برامج متعددة لربط الجالية الهندية بالوطن الأم، مع التركيز على الشراكات التقنية ونقل المعرفة .أبرزها مبادرات مثل *Global Access to Talent from India (GATI)* التي أُطلقت سنة 2025 لتسهيل حركة الكفاءات، إضافة إلى اتفاقيات تعاون مع دول مثل اليابان في مجالات التكنولوجيا والابتكار.

وقد أنشئت وزارة شؤون الهنود بالخارج (Overseas Indian Affairs) لتكون حلقة وصل بين الدولة والجالية الهندية المنتشرة عالميًا. وقد تم التركيز عل الخدمات القنصلية، المالية، والهجرة، إضافة إلى بناء شبكات مع الجالية بهدف تحويلها إلى شريك في التنمية.[1] الشراكات التقنية واستقطاب الكفاءات من خلال برنامج GATI (Global Access to Talent from India) أُطلق سنة 2025 لتسهيل حركة الكفاءات الهندية عالميًا، استجابة للنقص الدولي في اليد العاملة الماهرة . ويهدف إلى خلق مسارات أخلاقية ومنظمة للهجرة المهنية عبر التعاون بين الحكومات والشركات والمنظمات غير الربحية. برنامج يشجع على تبادل الخبرات ويعزز صورة الهند كمصدر رئيسي للمهارات التقنية.

أما على مستوى الشراكات الدولية، فقد وقعت الهند اتفاقيات مع دول مثل اليابان لتعزيز التعاون في مجالات التكنولوجيا، البحث العلمي، والابتكار. كما عملت وزارة الخارجية على ربط الكفاءات الهندية بالخارج بفرص داخلية وخارجية، بما يجعلها جزءًا من استراتيجية الهند لتعزيز مكانتها في الاقتصاد المعرفي العالمي.

مقاربة سعت إلى تحويل الجالية إلى رافعة للتنمية عبر الاستثمار ونقل التكنولوجيا. وتسهيل حركة الكفاءات بما يخدم الاقتصاد الهندي والدول المستقبلة. وهو ما سيمكن من تعزيز صورة الهند كقوة بشرية ومعرفية عالمية. عبر بناء شبكات ابتكار تربط الجامعات والشركات الهندية بالكفاءات بالخارج.

بذلك، يبدو بأن الهند اعتمدت سياسة واضحة تقوم على دمج الجالية في التنمية الوطنية عبر وزارة مختصة، ثم عبر وزارة الخارجية، مع إطلاق برامج مثل GATI التي تركز على استقطاب الكفاءات التقنية

[1] تم دمجها لاحقا في وزارة الخارجية، لكن بقيت مهامها قائمة عبر أقسام متخصصة.

وتسهيل حركتها عالميًا. هذه السياسة جعلت من الجالية الهندية أحد أهم الموارد الاستراتيجية لدعم مكانة الهند في الاقتصاد العالمي[1].

تجارب دولية في استقطاب الكفاءات المهاجرة لا تقتصر آثارها على المؤسسات فقط، بل تمتد لتُحدث تحولات مجتمعية عميقة من قبيل تعزيز رأس المال المعرفي الوطني عبر نقل الخبرات والتقنيات الحديثة إلى الداخل. وتطوير البحث العلمي والتعليم العالي. وتحسين جودة التكوين المهني والتقني. إضافة إلى تحفيز الابتكار وريادة الأعمال عبر تأسيس شركات ناشئة بقيادة كفاءات عائدة أو مرتبطة بالخارج. وإدخال نماذج عمل جديدة في القطاعات الحيوية (الصحة، الطاقة، التكنولوجيا). وخلق بيئة تنافسية تدفع نحو التجديد المؤسسي.

2- الإصلاحات المؤسساتية والقانونية التي تهدف إلى تشجيع عودة الكفاءات المغربية المهاجرة:

ترتكز الإصلاحات على مجموعة من المبادئ التي تسعى إلى خلق بيئة محفزة وآمنة، سواء من حيث التشريع أو من حيث البنية المؤسساتية. مما يقتضي أولا مراجعة النصوص التشريعية التي تُعد شرطًا أساسيًا لتفعيل مساهمة مغاربة العالم في التنمية الوطنية بشكل فعّال ومستدام. ومن بين أبرز النصوص القانونية التي تستدعي المراجعة أو التحيين قانون تأسيس الجمعيات، وقانون الاستثمار، والقانون المنظم للمؤسسات الدستورية المعنية بالجالية، والقانون المنظم للتعليم العالي والبحث العلمي، وقانون الوظيفة العمومية، وقانون الحالة المدنية والجنسية، وقانون المالية[2]...

1-2 نماذج من الإصلاحات القانونية المتطلبة:

يشكل البعد القانوني أحد الركائز الأساسية في مسار الإصلاحات الرامية إلى تعزيز مساهمة

---

[1] بالموازاة مع التجارب الغربية، هناك العديد من التجارب العربية التي **حاولت استقطاب الكفاءات المهاجرة، وإن كانت متفاوتة في النجاح والاستدامة.** من قبيل:

تونس – برنامج "العودة الطوعية للكفاءات"

- أطلقته الحكومة بالتعاون مع منظمات دولية.
- يهدف إلى تسهيل عودة الكفاءات التونسية بالخارج عبر دعم مالي ومرافقة إدارية.
- ركز على القطاعات الحيوية مثل الصحة والتكنولوجيا والتعليم العالي.

لبنان – شبكة الكفاءات اللبنانية العالمية(Lebanese Diaspora Energy)

- مبادرة حكومية وشبه مدنية تهدف إلى ربط الكفاءات بالخارج بالمشاريع المحلية.
- تنظم مؤتمرات سنوية تجمع رجال أعمال، باحثين، ومهندسين لبنانيين بالخارج.
- تركز على الاستثمار المعرفي والمالي في لبنان رغم التحديات السياسية.

مصر – برنامج "مصر تستطيع"

- أطلقته وزارة الهجرة لاستقطاب العلماء المصريين بالخارج.
- تم تنظيم مؤتمرات تخصصية (مثل "مصر تستطيع بالتعليم"، "بالتكنولوجيا"، إلخ).
- ساهم في خلق شراكات بحثية ومشاريع تنموية، خاصة في مجالات الطاقة والمياه.

[2] غياب تخصيص ميزانيات واضحة لبرامج تعبئة الكفاءات بالخارج، مما يقتضي **المراجعة** بإدراج بند سنوي في قانون المالية لدعم مشاريع مغاربة العالم في البحث، الابتكار، والتكوين.

مغاربة العالم في التنمية الوطنية، إذ لا يمكن تحقيق إدماج فعّال ومستدام لهذه الفئة دون مراجعة شاملة للإطار التشريعي المنظم لمختلف المجالات ذات الصلة. فالقوانين الحالية، رغم أهميتها التاريخية، لم تعد قادرة على مواكبة التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية التي يعرفها المغرب والعالم، مما يفرض ضرورة تحديثها بما ينسجم مع مبادئ الحكامة الجيدة وضمان الحقوق والحريات. ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى إعادة النظر في مجموعة من النصوص القانونية، مثل قانون تأسيس الجمعيات، وقانون الاستثمار، والقوانين المنظمة للمؤسسات الدستورية المعنية بالجالية، إضافة إلى القانون المنظم للتعليم العالي والبحث العلمي، وقانون الوظيفة العمومية، فضلا عن قانون الحالة المدنية والجنسية... إن مراجعة هذه المنظومة التشريعية ستتيح خلق بيئة قانونية محفزة وآمنة، قادرة على استيعاب خصوصيات مغاربة العالم، وتسهيل اندماجهم في مختلف القطاعات، بما يعزز دورهم كشريك استراتيجي في تحقيق التنمية الوطنية.

2-1-1 قانون الجمعيات (ظهير 1958 وفق آخر التعديلات)

الجمعيات المغربية بالخارج تواجه صعوبة في تأسيس فروع لها داخل المغرب أو في إبرام شراكات مباشرة مع مؤسسات وطنية، بسبب غياب نصوص واضحة تسمح بالاعتراف القانوني بالشبكات الجمعوية المهاجرة. مما يقتضي مراجعة قانون الجمعيات بالمغرب، الذي يضع شروطًا صارمة للاعتراف القانوني بالجمعيات، مما يضع الأشخاص سواء في الداخل أو في الخارج أمام صعوبات ومعيقات قانونية،[1] وأخرى إجرائية إدارية،[2] وأخرى عملية.[3] وضع يحد من قدرة الجالية على تنظيم نفسها بشكل مؤسسي والمساهمة في التنمية عبر مشاريع مشتركة أو مبادرات مدنية.

---

[1] **المعيقات القانونية:**

صرامة قانون الجمعيات (ظهير 1958 وتعديلاته) :يفرض شروطًا دقيقة على التأسيس، مثل ضرورة التصريح لدى السلطات المحلية وانتظار وصل الإيداع النهائي، وهو ما قد يطيل المسطرة.

غياب نصوص خاصة بالجالية :القانون لا ينص بوضوح على إمكانية فتح فروع لجمعيات مغاربة العالم داخل المغرب، مما يخلق فراغًا قانونيًا.

قيود على التمويل الخارجي :الجمعيات التي تتلقى دعمًا أو تمويلًا من الخارج تخضع لمراقبة صارمة، ما يحد من مرونة التعاون الدولي.

ضعف الاعتراف بالشبكات الجمعوية بالخارج :لا توجد آلية رسمية للاعتراف القانوني بالشبكات المهاجرة ككيانات يمكنها العمل داخل المغرب.

[2] **المعيقات الإجرائية والإدارية**

تعقيد المساطر :طول الإجراءات الإدارية للحصول على الترخيص أو الاعتراف القانوني.

ضعف التنسيق بين المؤسسات :تعدد المتدخلين (وزارة الداخلية، وزارة الخارجية، وزارة الهجرة، السلطات المحلية) دون إطار موحد.

غياب منصات رقمية موحدة :نقص في الأدوات الرقمية التي تسهل عملية التصريح أو متابعة الملفات.

محدودية المواكبة :غياب الدعم التقني والقانوني للجمعيات الجديدة، خاصة تلك المرتبطة بالجالية بالخارج.

[3] **معيقات عملية مرتبطة بالجالية**

صعوبة التواصل مع الداخل :الجمعيات بالخارج تجد صعوبة في بناء شراكات مع مؤسسات وطنية بسبب غياب إطار قانوني واضح.

بذلك تبدو الحاجة ملحة للمراجعة القانونية بغية تسهيل الاعتراف القانوني بالشبكات الجمعوية بالخارج بإدراج نصوص قانونية تسمح للجمعيات المهاجرة بفتح فروع أو مكاتب تمثيلية بالمغرب. وهو ما يقتضي تبسيط إجراءات التمويل والتعاون الدولي بوضع آليات شفافة وسريعة لتمكين الجمعيات بالخارج من الحصول على دعم مالي أو الدخول في شراكات مع مؤسسات وطنية، وإحداث سجل وطني للشبكات الجمعوية بالخارج من خلال قاعدة بيانات رسمية تُمكّن من تتبع أنشطتها وتسهيل إدماجها في السياسات العمومية. و تعزيز الحكامة والشفافية باعتماد آليات مر اقبة مالية وإدارية واضحة، بما يضمن الثقة بين الدولة والجمعيات بالخارج.

إصلاح قانون الجمعيات بما يسمح بالاعتراف بالشبكات الجمعوية بالخارج وتبسيط التمويل والتعاون الدولي، سيُشكل ر افعة قوية لاستقطاب مغاربة العالم وإدماجهم في التنمية الوطنية، انسجامًا مع أهداف النموذج التنموي الجديد.

2-1-2 قانون الاستثمار (القانون الإطار رقم 03.22 لسنة 2022)

القانون الإطار رقم 03.22 لسنة 2022 بمثابة *ميثاق الاستثمار الجديد بالمغرب* جاء لتعزيز جاذبية المملكة وتشجيع الاستثمارات، بما فيها استثمارات مغاربة العالم.[1] غير أن هؤلاء يواجهون معيقات عملية مثل تعقيد المساطر الإدارية، ضعف المواكبة، وصعوبة الولوج إلى التمويل.

ومن المعلوم أن مغاربة العالم يشكلون ر افعة اقتصادية مهمة، حيث يساهمون بتحويلات مالية ضخمة، لكن حضورهم الاستثماري المباشر ما يزال محدودًا. لذلك فالقانون الجديد سعى لتسهيل ولوجهم إلى الاستثمار عبر تحفيزات مالية وضريبية. وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تناسب قدراتهم وتعزيز الثقة في مناخ الأعمال المغربي.

غير أنه وبالرغم من مختلف المراجعات القانونية، فإن المستثمرون من مغاربة العالم يواجهون عدة عر اقيل تحد من انخراطهم الفعّال في الدينامية الاستثمارية الوطنية، إذ تتجلى في تعقيد المساطر الإدارية وتعدد المتدخلين وبطء معالجة الملفات، إضافة إلى صعوبات تمويلية مرتبطة بالحصول على القروض والضمانات وضعف مواكبة البنوك للمشاريع الجديدة. كما يعانون من نقص في المعلومات

ضعف الثقة :بعض الجمعيات ترى أن القانون المغربي لا يعترف بدورها، مما يضعف حماسها للاستثمار في مشاريع داخل الوطن.

تشتت الجهود :المبادرات تبقى فردية أو ظرفية، دون إطار مؤسسي مستدام.

[1] صدر في **دجنبر 2022** بعد المصادقة البرلمانية، ليحل محل ميثاق الاستثمار لسنة 1995 يهدف إلى:

- **تحفيز الاستثمار الوطني والأجنبي** عبر نظام دعم جديد.
- **تشجيع الاستثمار في الجهات** لتحقيق العدالة المجالية.
- **ملاءمة السياسة الاستثمارية** مع النموذج التنموي الجديد.
- **تعزيز الشفافية والحكامة** في تدبير المشاريع الاستثمارية

حول الفرص الاستثمارية وغياب منصات رقمية فعالة للتواصل معهم، فضلاً عن إشكالات قانونية تتمثل في تداخل النصوص وضعف الحماية القانونية أمام النزاعات. ويزيد الأمر تعقيدًا ضعف التنسيق المؤسساتي بين الجهات المكلفة بالاستثمار وقلة المواكبة الميدانية، إلى جانب معيقات ثقافية واجتماعية مرتبطة بصعوبة اندماج بعض المستثمرين مع محيط الأعمال المحلي. كل هذه العوامل تجعل الحاجة ملحة إلى إصلاحات عملية تضمن تبسيط المساطر، تعزيز المواكبة، وتوفير بيئة قانونية ومؤسساتية أكثر جاذبية[1].

3-1-2 قانون التعليم العالي والبحث العلمي

يُعد التعليم العالي والبحث العلمي أحد الأعمدة الأساسية لأي مشروع تنموي يروم تحقيق التقدم والابتكار، إذ يشكل فضاءً لإنتاج المعرفة وتكوين الكفاءات القادرة على مواكبة التحولات العالمية. وفي السياق المغربي، جاء القانون الجديد للتعليم العالي والبحث العلمي ليؤطر هذا القطاع وفق رؤية إصلاحية تستجيب لمتطلبات النموذج التنموي الجديد.[2] غير أن إدماج كفاءات مغاربة العالم في هذه المنظومة يظل تحديًا بارزًا، بالنظر إلى ما راكموه من خبرات وتجارب في مؤسسات أكاديمية وبحثية دولية مرموقة، وما يمكن أن يقدموه من قيمة مضافة للجامعات المغربية. ومع ذلك، فإن هذا الإدماج يصطدم بجملة من المعيقات القانونية والإدارية والمؤسساتية، من قبيل صعوبة معادلة الشهادات الأجنبية، تعقيد المساطر، محدودية الحوافز، وضعف التنسيق بين الفاعلين المعنيين. ومن هنا تبرز الحاجة إلى مراجعة شاملة للسياسات والتشريعات المرتبطة بالتعليم العالي والبحث العلمي، بما يضمن استقطاب هذه الكفاءات وتثمين خبراتها، ويجعلها شريكًا فاعلًا في تطوير البحث العلمي وتعزيز تنافسية المغرب على الصعيد الدولي[3].

يمثل مغاربة العالم بذلك رصيدًا بشريًا وعلميًا مهمًا، حيث يشتغل العديد منهم في جامعات ومراكز بحث دولية مرموقة، لذلك فإن إدماجهم في التعليم العالي المغربي يمكن أن يساهم في نقل الخبرات

---

[1] الحاجة للإصلاح تتطلب الاشتغال على مجموعة من الجوانب الأخرى من قبيل **رقمنة المساطر** لتقليص البيروقراطية؛ **إحداث منصات خاصة بمغاربة العالم** لتوجيههم نحو الفرص الاستثمارية؛ **تعزيز الشراكة بين الدولة والجماعات الترابية** لتسهيل الاستثمار في الجهات؛ **تطوير آليات التمويل البديل** وتفعيل **دور المراكز الجهوية للاستثمار** كمواكب حقيقي للمستثمرين بالخارج.

[2] قانون التعليم العالي والبحث العلمي الجديد بالمغرب (مشروع القانون رقم 59.24 لسنة 2025) يهدف إلى تحديث المنظومة الجامعية والبحثية، لكنه لا يزال يواجه تحديات في إدماج كفاءات مغاربة العالم، خاصة على مستوى المساطر الإدارية، معادلة الشهادات، ضعف التحفيزات، وقلة برامج الاستقطاب الموجهة لهم.

[3] تمت المصادقة على **مشروع القانون رقم 59.24** في غشت 2025، وهو تنزيل للقانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي. يهدف إلى :

- **تعزيز جودة التعليم العالي** وتحديث البرامج.
- **تطوير البحث العلمي والابتكار** كرافعة للتنمية.
- **تنويع المسارات الجامعية** وتسهيل الولوج.
- **إرساء مبادئ الحكامة والشفافية** في المؤسسات الجامعية.

والمعارف الدولية إلى الجامعات المغربية. وتعزيز التعاون الأكاديمي الدولي. وتطوير البحث العلمي المشترك في مجالات استراتيجية.

غير أن إدماج مغاربة العالم في منظومة التعليم العالي والبحث العلمي يواجه مجموعة من المعيقات المتشابكة، إذ على المستوى القانوني لا تنص النصوص الحالية على مساطر خاصة تراعي خصوصية هذه الفئة، مما يجعلها خاضعة لإجراءات عامة قد لا تلائم وضعها. أما من الناحية الإدارية، فإن تعقيد المساطر وصعوبة معادلة الشهادات الأجنبية وطول الإجراءات يشكل عائقًا إضافيًا أمام ولوجهم إلى الجامعات المغربية. ويبرز أيضًا البعد المؤسساتي من خلال غياب برامج واضحة داخل الجامعات لاستقطاب الكفاءات بالخارج وضعف التنسيق مع وزارة الجالية، في حين أن محدودية الامتيازات والتحفيزات مقارنة بالفرص المتاحة لهم في بلدان الإقامة تجعل العودة أقل جاذبية. وعلى الصعيد الاجتماعي والمهني، يواجه العائدون صعوبة في الاندماج داخل البيئة الجامعية المحلية بسبب اختلاف الثقافة الأكاديمية والتنظيمية، وهو ما يستدعي مراجعة شاملة للسياسات العمومية قصد تيسير إدماجهم وتثمين خبراتهم في خدمة البحث العلمي والتنمية الوطنية.

تقتضي آفاق إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، في ارتباطها بإدماج مغاربة العالم، اعتماد مقاربة شمولية تقوم على مجموعة من التدابير العملية. ففي هذا السياق، يبرز أولًا ضرورة تخصيص برامج استقطاب للكفاءات المغربية بالخارج داخل الجامعات ومراكز البحث، بما يتيح الاستفادة من خبراتهم المتنوعة. كما أن تطوير آليات معادلة مرنة للشهادات والخبرات الدولية يعد خطوة أساسية لتيسير ولوجهم إلى المؤسسات الأكاديمية دون عراقيل إدارية. ومن جهة أخرى، فإن إحداث منصات رقمية للتواصل والتوظيف عن بعد سيسهل عملية الربط بين الباحثين بالخارج والجامعات المغربية، ويعزز فرص التعاون العلمي. ولا يمكن إغفال أهمية التحفيزات المالية والإدارية التي تشجع على العودة والانخراط في مشاريع البحث العلمي، إلى جانب تعزيز الشراكات الدولية التي تسمح باندماج تدريجي للكفاءات المغربية بالخارج في مشاريع وطنية ذات بعد استراتيجي. إن هذه الإصلاحات مجتمعة من شأنها أن تخلق بيئة أكاديمية جاذبة، وتضمن مساهمة فعلية لمغاربة العالم في تطوير البحث العلمي وخدمة التنمية الوطنية.

4-1-2 قانون الوظيفة العمومية

يطرح قانون الوظيفة العمومية إكراهات من أجل إدماج مغاربة العالم تشجيعًا لهم للعودة، وبالتالي استثمار الكفاءات المغربية بالخارج داخل الإدارة العمومية. فقانون الوظيفة العمومية بالمغرب ظهير 24 فبراير 1958، الذي يحدد شروط الولوج، التوظيف، الترقية، والحقوق والواجبات. يعتمد أساسًا على المباراة كآلية رئيسية للولوج إلى الوظائف العمومية. ويركز على مبدأ المساواة بين جميع المواطنين في التوظيف، دون تمييز بين المقيمين داخل المغرب أو خارجه.

بذلك يواجه إدماج مغاربة العالم في الوظيفة العمومية مجموعة من الإكراهات المتشابكة. فعلى المستوى القانوني، لا تنص النصوص الحالية على مساطر خاصة أو تمييز إيجابي يراعي خصوصية وضعهم، مما يجعلهم خاضعين لنفس الشروط العامة كبقية المترشحين. أما من الناحية الإدارية، فإن تعقيد المساطر وطول الإجراءات وصعوبة معادلة الشهادات الأجنبية تشكل عائقًا إضافيًا أمام ولوجهم. ويبرز أيضًا البعد المؤسساتي من خلال غياب برامج واضحة داخل الوزارات لاستقطاب الكفاءات بالخارج وضعف التنسيق مع وزارة الجالية. وعلى الصعيد الاجتماعي والمهني، يواجه العائدون صعوبة في الاندماج داخل بيئة العمل المحلية بسبب اختلاف الثقافة التنظيمية بين الخارج والداخل. وأخيرًا، فإن محدودية الامتيازات والتحفيزات مقارنة بالفرص المتاحة في بلدان الإقامة تجعل العودة أقل جاذبية، وهو ما يستدعي مراجعة شاملة للسياسات العمومية قصد تشجيع هذه الفئة على الانخراط الفعلي في مسار التنمية الوطنية.

بناء عليه، فإن تشجيع عودة مغاربة العالم وإدماجهم في الوظيفة العمومية يقتضي فتح آفاق إصلاحية عملية، تقوم أولًا على تحديث قانون الوظيفة العمومية بإدماج مقتضيات خاصة تراعي وضعيتهم، مثل اعتماد مساطر مبسطة أو مباريات موجهة لهذه الفئة. كما يستلزم الأمر إحداث برامج تحفيزية تشمل منحًا وامتيازات وتسهيلات إدارية لتشجيع الكفاءات على العودة، إلى جانب تعزيز التنسيق المؤسساتي بين وزارة الوظيفة العمومية ووزارة الجالية لضمان إدماج سلس وفعّال. ومن جهة أخرى، فإن رقمنة المساطر ستسهل تقديم الترشيحات من الخارج وتقلص من التعقيدات الإدارية، في حين أن تثمين الخبرات الدولية عبر آليات مرنة لمعادلة الشهادات والتجارب المهنية سيتيح الاستفادة من الرصيد المعرفي والمهني الذي راكمه مغاربة العالم، بما يعزز مساهمتهم في التنمية الوطنية.

5-1-2 قانون الحالة المدنية والجنسية:

عرف قانون الحالة المدنية[1] والجنسية المغربي[2] إصلاحات مهمة في السنوات الأخيرة، خاصة مع القانون رقم 36.21 وتعديله بالقانون 16.25 لسنة 2025، الذي أدخل الرقمنة وتبسيط المساطر. لكن

---

[1] المستجدات في قانون الحالة المدنية:

- **القانون 36.21 لسنة 2021** وضع إطارًا حديثًا للحالة المدنية، مع إلزامية التسجيل لكل المغاربة والأجانب داخل التراب الوطني.
- **القانون 16.25 لسنة 2025** جاء لتبسيط المساطر وتعزيز الرقمنة، عبر نظام معلوماتي مندمج يتيح التصريح الإلكتروني بالولادات والوفيات، وتدبير الحالة المدنية بشكل موحد داخل المغرب وخارجه
- تم اعتماد **منظومة رقمية وطنية مركزية** تمكّن الإدارات والمرتفقين من التصريح الأولي بوقائع الحالة المدنية، وهو ما يسهل على الجالية المغربية بالخارج الولوج إلى هذه الخدمات

[2] القانون المغربي يمنح الجنسية بالدم (النسب) أو بالولادة فوق التراب الوطني. بالنسبة لمغاربة العالم، يظل **الاحتفاظ بالجنسية المغربية** حقًا أصيلًا، لكن تظهر إشكالات مرتبطة بازدواجية الجنسية، خاصة في بلدان الإقامة التي تفرض شروطًا خاصة للتجنيس أو تحد من الحقوق السياسية المرتبطة بالجنسية الأصلية. هناك حاجة إلى **توضيح وضبط العلاقة بين الجنسية المغربية والجنسية المكتسبة بالخارج**، بما يضمن حماية الحقوق المدنية والسياسية لمغاربة العالم.

بالنسبة لمغاربة العالم، ما تزال هناك حاجة ملحة لتطوير النصوص والإجراءات بما يضمن سهولة التصريح بالولادات والوفيات بالخارج، تسهيل الحصول على الوثائق، ومعالجة إشكالات ازدواجية الجنسية وحماية الحقوق.

مع ذلك، فالمعيقات التي تواجه مغاربة العالم متعددة، منها ما هو إداري يتجلى في صعوبة التصريح بالولادات والوفيات بالخارج، وتعقيد إجراءات الحصول على الوثائق المدنية. ومنها ما هو قانوني يتمثل في غياب نصوص واضحة لمعالجة وضعيات خاصة مثل الأطفال المولودين بالخارج من أبوين مغاربة، أو حالات الزواج المختلط. أما عن المعيقات التقنية فتتجلى في ضعف التنسيق بين القنصليات المغربية والسلطات المحلية بالخارج في مجال الحالة المدنية. وأخيرا المعيقات الاجتماعية من خلال شعور بعض أفراد الجالية بضعف المواكبة القانونية والإدارية مقارنة بالمقيمين داخل المغرب.

بذلك تتجلى الحاجة إلى تطوير منظومة الحالة المدنية والجنسية بالنسبة لمغاربة العالم في مجموعة من الإجراءات العملية التي من شأنها تعزيز الثقة وتسهيل الولوج إلى الخدمات. ويأتي في مقدمة هذه الإصلاحات ضرورة الرقمنة الشاملة للخدمات القنصلية المرتبطة بالحالة المدنية والجنسية، بما يضمن سرعة المعالجة وتقليص التعقيدات الإدارية. كما يظل توحيد المساطر بين الداخل والخارج أمرًا أساسيًا لتفادي التفاوت في المعاملة وضمان المساواة بين جميع المواطنين. ومن جهة أخرى، فإن إحداث منصات رقمية خاصة بمغاربة العالم سيسهل عملية التصريح والحصول على الوثائق بشكل مباشر وفعال، في حين أن مراجعة النصوص القانونية ستسمح بتوضيح وضعيات ازدواجية الجنسية وضمان الحقوق السياسية والمدنية لهذه الفئة. ولا يمكن لهذه الإصلاحات أن تحقق أهدافها دون تعزيز التنسيق المؤسساتي بين وزارة الداخلية ووزارة الجالية والمراكز القنصلية، بما يضمن انسجام السياسات وتكامل الجهود لخدمة مغاربة العالم بشكل أفضل.

2-2 الجانب المؤسساتي:

بمناسبة الذكرى التاسعة والأربعين للمسيرة الخضراء المظفرة، وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، مساء الأربعاء 6 نونبر 2024، خطابا ساميا إلى شعبه الوفي، خصص من خلاله جلالته جزءا من خطابه للدعوة لتعبئة كفاءات وموارد الجالية المغربية لخدمة التنمية الوطنية والدفاع عن قضايا المملكة المقدسة، من خلال قوله الكريم:

"...ونود الإشادة هنا، على وجه الخصوص، بروح الوطنية التي يتحلى بها المغاربة المقيمون بالخارج، وبالتزامهم بالدفاع عن مقدسات الوطن، والمساهمة في تنميته. وتعزيزا لارتباط هذه الفئة بالوطن، قررنا إحداث تحول جديد، في مجال تدبير شؤون الجالية المغربية بالخارج. وذلك من خلال إعادة هيكلة المؤسسات المعنية بها، بما يضمن عدم تداخل الاختصاصات وتشتت الفاعلين، والتجاوب

مع حاجياتها الجديدة. لهذا الغرض، وجهنا الحكومة للعمل على هيكلة هذا الإطار المؤسساتي، على أساس هيأتين رئيسيتين:

- الأولى: هي مجلس الجالية المغربية بالخارج، باعتباره مؤسسة دستورية مستقلة، يجب أن تقوم بدورها كاملا، كإطار للتفكير وتقديم الاقتراحات، وأن تعكس تمثيلية مختلف مكونات الجالية. وبهذا الخصوص، ندعو إلى تسريع إخراج القانون الجديد للمجلس، في أفق تنصيبه في أقرب الآجال.

- أما الثانية: فهي إحداث هيئة خاصة تسمى "المؤسسة المحمدية للمغاربة المقيمين بالخارج"، والتي ستشكل الذراع التنفيذي، للسياسة العمومية في هذا المجال. وسيتم تخويل المؤسسة الجديدة، مهمة تجميع الصلاحيات، المتفرقة حاليا بين العديد من الفاعلين، وتنسيق وإعداد الاستراتيجية الوطنية للمغاربة المقيمين بالخارج وتنفيذها. وستقوم المؤسسة الجديدة كذلك، بتدبير "الآلية الوطنية لتعبئة كفاءات المغاربة المقيمين بالخارج"، التي دعونا لإحداثها، وجعلها في صدارة مهامها. وذلك لفتح المجال أمام الكفاءات والخبرات المغربية بالخارج، ومواكبة أصحاب المبادرات والمشاريع. و إننا ننتظر من هذه المؤسسة، من خلال انخراط القطاعات الوزارية المعنية، ومختلف الفاعلين، أن تعطي دفعة قوية، للتأطير اللغوي والثقافي والديني، لأفراد الجالية، على اختلاف أجيالهم. ومن أهم التحديات، التي يتعين على هذه المؤسسة رفعها، تبسيط ورقمنة المساطر الإدارية والقضائية، التي تهم أبناءنا بالخارج. كما نحرص أيضا، على فتح آفاق جديدة، أمام استثمارات أبناء الجالية داخل وطنهم. فمن غير المعقول أن تظل مساهمتهم في حجم الاستثمارات الوطنية الخاصة، في حدود 10.% ..."

الإصلاحات المؤسساتية الضرورية لإشراك ومساهمة مغاربة العالم في التنمية الوطنية يجب أن تكون جذرية، منسقة، ومستندة إلى رؤية استراتيجية واضحة، كما أكد الملك محمد السادس في خطبه الأخيرة، خاصة خطاب 6 نونبر 2024. إليك أبرز ملامح هذه الإصلاحات:

1-2-2 إعادة هيكلة المؤسسات المعنية بالجالية

تواجه المنظومة المؤسساتية المعنية بشؤون مغاربة العالم عدة إشكالات تستدعي إصلاحًا عميقًا لضمان فعالية أكبر في خدمة هذه الفئة. فعلى مستوى مجلس الجالية المغربية بالخارج، يظل الغموض في الصلاحيات وضعف التمثيلية أبرز المعيقات، مما يفرض ضرورة إخراج قانون جديد يُحدد بشكل دقيق المهام ويضمن تمثيلية فعلية لمختلف مكونات الجالية. أما مؤسسة الحسن الثاني، فقد احتفظت بطابع رمزي أكثر من كونه عمليًا، مع غياب التنسيق الفعلي مع باقي المؤسسات، وهو ما يستدعي التفكير في دمجها أو تحويلها إلى هيئة دعم ثقافي واجتماعي تحت إشراف المؤسسة الجديدة لضمان انسجام الأدوار. وبالنسبة إلى الوزارة المكلفة بالجالية سابقًا، فقد عانت من تداخل في

الاختصاصات مع مؤسسات أخرى، الأمر الذي يبرر تعويضها بـ"المؤسسة المحمدية للمغاربة المقيمين بالخارج" باعتبارها ذراعًا تنفيذيًا موحدًا، قادرًا على التنسيق وتفعيل السياسات العمومية الموجهة للجالية. إن هذه الإصلاحات مجتمعة من شأنها أن تعيد هيكلة المشهد المؤسساتي، وتوفر إطارًا أكثر وضوحًا وفعالية لإشراك مغاربة العالم في التنمية الوطنية.

2-2-2 إحداث المؤسسة المحمدية للمغاربة المقيمين بالخارج

تقتضي الحاجة إلى مؤسسة جديدة ذات طابع تنفيذي تُعنى بشؤون مغاربة العالم، تكون قادرة على تجاوز الإكراهات الحالية وتوحيد الجهود في إطار منسجم وفعّال. هذه الهيئة التنفيذية ستتولى أولًا تنسيق السياسات العمومية الخاصة بالجالية بما يضمن وضوح الرؤية وتكامل الأدوار بين مختلف القطاعات الحكومية. كما ستُدير الآلية الوطنية لتعبئة الكفاءات بالخارج، التي تهدف إلى استقطاب الخبرات المغربية المنتشرة عبر العالم وتوظيفها في مشاريع التنمية الوطنية. وإلى جانب ذلك، ستُشرف المؤسسة على التأطير الثقافي واللغوي والديني، بما يحافظ على الهوية الوطنية ويعزز ارتباط الأجيال الجديدة بوطنها الأم. ومن الناحية العملية، ستعمل على تبسيط المساطر الإدارية والقضائية وتسريع الرقمنة، لتسهيل حصول مغاربة العالم على الخدمات والوثائق بشكل سلس وفعّال، مما يعزز الثقة ويشجع على انخراطهم في مختلف المبادرات الوطنية.

2-2-3 تعزيز التنسيق المؤسساتي

يشكل تعزيز التنسيق المؤسساتي لفائدة مغاربة العالم أحد المرتكزات الأساسية لضمان فعالية السياسات العمومية الموجهة لهذه الفئة، إذ أن تعدد المتدخلين وتداخل الاختصاصات غالبًا ما يؤدي إلى ضعف الانسجام وغياب رؤية موحدة. ومن هنا تبرز أهمية إرساء آلية مؤسساتية واضحة تعمل على توحيد الجهود بين مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية ذات الصلة، بما فيها وزارة الداخلية، وزارة الخارجية، وزارة التعليم العالي، والمراكز القنصلية، إلى جانب المؤسسات المعنية بالاستثمار والثقافة. هذا التنسيق من شأنه أن يضمن انسجام السياسات العمومية، ويُسهل عملية إدماج مغاربة العالم في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أن وجود هيئة تنفيذية أو مجلس موحد يُعنى بشؤون الجالية سيمكن من تعبئة الكفاءات بالخارج بشكل أفضل، وتبسيط المساطر الإدارية، وتسريع الرقمنة، مما يعزز الثقة ويشجع على العودة والانخراط في مشاريع التنمية الوطنية.

بناء عليه، تقتضي الحاجة إلى تعزيز الحكامة المؤسساتية في تدبير شؤون مغاربة العالم اعتماد مجموعة من الاقتراحات العملية التي من شأنها ضمان فعالية أكبر في الاستجابة لتطلعاتهم. وفي هذا الإطار، يُعتبر إحداث لجنة وزارية دائمة لتتبع قضايا الجالية خطوة أساسية لتوحيد الرؤية وتنسيق

السياسات العمومية بين مختلف القطاعات الحكومية، بما يضمن انسجام التدخلات وتكاملها. كما أن تفعيل دور القنصليات في التواصل والتأطير يشكل ركيزة محورية، إذ يمكن لهذه الممثليات أن تتحول إلى فضاءات حقيقية للدعم الإداري والثقافي والاجتماعي، بما يعزز ارتباط الجالية بوطنها الأم وييسر ولوجها إلى الخدمات. وإلى جانب ذلك، فإن إشراك جمعيات المجتمع المدني بالخارج في صياغة السياسات يعد عنصرًا جوهريًا لإعطاء صوت مباشر للجالية في بلورة القرارات، وضمان أن تعكس هذه السياسات حاجياتهم الواقعية وتطلعاتهم المستقبلية. إن هذه الاقتراحات مجتمعة من شأنها أن تخلق إطارًا مؤسساتيًا أكثر شمولية وفعالية، يرسخ الثقة ويعزز مساهمة مغاربة العالم في التنمية الوطنية.

كلمة أخيرة:

تشكل المراجعة المؤسساتية والتشريعية مدخلًا حاسمًا لإعادة تعريف العلاقة بين المغرب وكفاءاته بالخارج، بما يتجاوز الطابع الرمزي إلى شراكة استراتيجية في بناء نموذج تنموي منفتح، عادل ومستدام. أظهرت التجارب الدولية والعربية أن استقطاب الكفاءات لا يتم عبر الشعارات، بل عبر إصلاحات ملموسة تمس الإطار القانوني والمؤسساتي، وتؤسس لمنظومة تشاركية تجمع بين الداخل والخارج.

وفي السياق المغربي، تتيح الدينامية الوطنية الحالية — عبر الجهوية المتقدمة، وتحديث المنظومة القانونية، وتفعيل البرامج التنموية — فرصة غير مسبوقة لتعبئة الطاقات العلمية، المهنية والبحثية المهاجرة. غير أن ترجمة هذه الإمكانيات إلى أثر واقعي يظل مشروطًا بمدى قدرة المؤسسات على تبني رؤية واضحة، وإرساء آليات تنسيق ومتابعة، والانفتاح على المجتمع المدني بوصفه شريكًا أصيلًا.

إن تفعيل مساهمة الكفاءات المغربية بالخارج ليس رفاهًا فكريًا، بل ضرورة وطنية تفرضها تحديات التنمية والتحول المؤسساتي. وعلى الفاعلين أن يلتقطوا هذه اللحظة الإصلاحية لخلق نموذج وطني يُعيد الاعتبار للمعرفة، ويربط بين الهوية والمشاركة، وبين الهجرة والتنمية.

جانب من الحضور الذي تابع أعمال المائدة المستديرة

الثقافة الوطنية ودورها في تنمية المواطنة

الأستاذ الدكتور حسن عبيابة

وزير الثقافة سابقا

في البداية شكرا للجهات

منظمة المجتمع المدني الدولية لقيم المواطنة والتنمية والحوار وجمعية فاس ســـايس ومجلس الدبلوماسية كما أشكر السلطات المحلية والسادة المنتخبون وكل الحضور باسمه وصفاته.

يسعدني بهذه المناسبة أن أحيي أهل هذه المدينة التاريخية العريقة التي تأسست على يد الأدارسة في القرن الثاني الهجري (القرن الثامن الميلادي) على ضـفتي نهر فاس، حيث أســس إدريس الأول مدينة على الضفة اليمنى، ثم بنى ابنه إدريس الثاني مدينة أخرى على الضفة اليسرى، ثم بعد ذلك توحدت المدينتان في عهد المرابطين، وأصبحت فاس عاصمة للدولة العلوية في القرن السابع عشر الميلادي ، وبعد فترة تاريخيّة طويلة أصبحت مدينة فاس عاصمة للمغرب ومركزًا للدولة العلوية في عام 1649م قبل أن يتم تحويل العاصـمة من فاس إلى الرباط عام 1912م مع بداية الاحتلال الفرنسي ، وبقيت مدينة فاس العاصـمة العلمية للمغرب ، وتم إدراج المدينة القديمة منها في قائمة اليونسـكو للتراث العالمي عام 1981م .

أردت بهذه المقدمة أن أذكر بالأهمية التاريخية لهذه المدينة العريقة وأن أبين قيمتها الثقافية والحضارية، ونحن اليوم نتحدث عن موضوع الثقافة ودورها في تنمية المواطنة.

ولذلك لابد أن نتحدث بداية عن تعريف الثقافة بصـفة عامة، و أنواع الثقافات ذات المرجعيات المختلفة، تم نتحدث عن الثقافة العامة والثقافة الخاصـة والثقافة المشـتركة تم نختم بالثقافة الوطنية.

تعتبر الثقافة بطاقة تعريف لكل دولة، كما أن لها عدة أدوار أساسية في المجتمعات المختلفة، ومن بين أدوارها الرئيسة تنمية المواطنة لدى كل فئات المجتمع وفق معايير وأساليب ثقافية و إبداعية ترسخ الهوية الثقافية للمجتمع، ولابد هنا أن نتحدث عن الهوية الوطنية والدور الثقافي الذي يرسخ هذه الهوية، وسنناقش الموضوع من عدة جوانب مع مراعاة النسق العام الذي يجمع بين الثقافة والمواطنة.

- مفهوم الثقافة الوطنية:

الثقافة الوطنية هي الثقافة التي تتشكل في إطار الدولة الوطنية بحدود جغرافية محددة وهوية تاريخيّة وثقافيّة وحضارية معينة، وتتميز الثقافة الوطنية بالموروث الثقافي المشترك، والقيم والمعتقدات المشتركة، والتقاليد والعادات المشتركة للمجتمع الذي يتبنى هذه الثقافة.

كما أنها تعكس هوية الشعب وتاريخه وقيمه الأساسية التي تنتقل من جيل إلى جيل، وتتشكل في إطار دولة وطنية بحدود جغرافية محددة وهوية تاريخيّة وثقافيّة وحضارية معينة. وهناك مفهوم جديد يسمى المواطنة الثقافية والتي يؤمن من خلالها (المواطن) بثقافة بلده على تنوُّعها وتغيُّرها، ويساهم في حمايتها وتطويرها بما يتناسب مع خصوصية وطنه ومعتقداته.

إن مفهوم الدولة الوطنية يحكمها الدستور والقانون، ولا تحكمها عوامل سياسية خارجية على الإطلاق، فلا يمكن لأي شخص أن يعيش في دولة ذات حدود جغرافية سيادية معينة وهوية تاريخيّة ووطنية، ويعيش بأفكار سياسية لدول أخرى ويناضل من أجلها على حساب قيم ومبادئ وثوابت الثقافة الوطنية، هذا شرود مرفوض على جميع الأصعدة.

- مفهوم الثقافة المشتركة

الثقافة العربية والإسلامية

القيم الإنسانية الأخلاقية

- أما الثقافة العامة أو العالمية

فهي الثقافة التي تتشكل عبر تبادل الأفكار والمعرفة المختلفة، والتكنولوجيا بين الثقافات المختلفة، وتتميز الثقافة العالمية بالتنوع والتعددية، حيث يمكن أن تجد عناصر من مختلف الثقافات في

الثقافة العالمية التي تساهم في توسيع آفاق الأفراد وتعزيز التفاهم والتعايش السلمي بين الشعوب، هذا مطلوب بما لا يتعارض مع الثقافة الوطنية.

- ماهي الأدوار الثقافية داخل المجتمع؟

- الحفاظ على الهوية الوطنية بحمولتها التاريخية والمعمارية والجغرافية
- التصدي لأي تشويش على الهوية الوطنية من طرف الثقافة العامة الموجهة باسم القيم الإنسانية
- الحماية الثقافية تكون من الداخل والخارج ومن (بعض المعتقدات) الثقافة التاريخية العربية والإسلامية والدفاع عن المكتسبات الثقافية والاجتماعية المكونة للمجتمع المغربي

- هل هناك سياسات ثقافية ببلادنا؟

- هناك برامج ثقافية وليست سياسات ثقافية بالمعنى الدستوري.
- كثرة المتدخلين في المجال الثقافي المتنوع

- ما هو الفرق بين الثقافة العامة والثقافة الوطنية حسب الدستور المغربي؟

- مفهوم الثقافة الوطنية

حسب الدستور 2011، وحسب البرامج الحكومي، وحسب المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية

- مفهوم المثقف في ظل التحولات الثقافية الرقمية

- الفرق بين والنخب الثقافية والنخب الأخرى: (السياسية الاقتصادية الاجتماعية)

س/ ماهي المرجعيات الثقافية قبل دستور 2011؟

- مرجعيات إيديولوجية

ظهرت في عدة كتابات مختلفة وفي جميع التعبيرات الثقافية والأدبية، لأن هذه المرحلة تميزت بالنخبة الثقافية السياسة التي كانت تمارس المعارضة باسم الثقافة، وهذا الأمر كان مقبولا في فترة زمنية معينة.

الأيديولوجيات: هي نظام فكري متكامل يحدد مجموعة من المعتقدات والقيم والمبادئ التي توجه سلوك الأفراد والمجتمعات .

مرحلة التيارات الفكرية اليسارية وما يدور في فلكها نظرا للصعود الملحوظ الإقليمي والدولي لهذا التوجه في مرحلة تاريخيّة معينة وهذا جد طبيعي.

مرحلة الثمانينيات هو مرحلة جديدة للانفتاح والتوجهات السياسية والاقتصادية لاقتصاد السوق.

مرجعيات أدبية وتاريخيّة وطنية: ثقافة الأحداث التاريخية الوطنية، وهذا توجه قادم من الشرق و تميز المثقف العربي بالنقد للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية (وفق مرجعية العلوم الفلسفية والعلوم الإنسانية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية)

مرحلة الستينيات والسبعينيات:

شهدت هذه الفترة ظهور روائيين مغاربة بارزين أمثال محمد شكري، وعبد الكريم غلاب، ومحمد زفزاف، وغيرهم. تناولت رواياتهم قضايا اجتماعية وسياسية هامة، مثل الفقر، والظلم، والبحث عن الهوية .

- المرجعيات الدستورية وفق دستور 2011:

ماذا نعني بالثقافة في الدستور المغربي؟.

- الدستور المغربي في الفصل الخامس ينص على إحداث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية ، كما ينص في الفصل السادس عشر على ضرورة تشبع الجالية المغربية بالثقافة المغربية، وفي الفصل الخامس والعشرين ينص على حرية التعبير والإبداع في الآداب والفنون ، كما جاء التنصيص أيضا في الفصل الثامن والثمانين على الجانب الثقافي في البرامج الحكومية .
- الثقافة تشكل قطاعا حكوميا مستمرا في المغرب وفي معظم الدول
- أشار إلى النموذج التنموي الجديد في محاور متعددة

وفي هذا الإطار نجد الفصلين 25 و26 من الدستور يؤكدان على حرية الإبداع والنشر والعرض في مجالات الأدب والفن، ودعم البحث العلمي والتقني على أسس ديمقراطية ومهنية.

- المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية:

تحديد مفهوم الثقافة الوطنية جغرافيا أو ثقافة الأمة العابرة للحدود الجغرافية والاجتماعية والسياسية؟

.الحماية الثقافية تكون من الداخل والخارج ومن (المعتقدات) الثقافة التاريخية العربية والإسلامية

وفقا لأحد تعاريف الثقافة ووفقا لمؤشرات اليونيسكو، فهي معارف تسهم في النمو المعرفي وتساعد الأفراد والمجتمعات على توسيع خيارات حياتهم الاجتماعية والتكيف مع التغيرات والتحولات الثقافية ، وهذا ما يجعلها مرتبطة ارتباطا وثيقا بمفهوم المواطنة، وهو مفهوم يحيل على مجموعة من المعارف التي تساعد على القيام بأدوار اجتماعية تعزّزعلاقة الأفراد بأوطانهم، وقدرتهم على المساهمة الفاعلة والمشاركة الإيجابية في تنميته، بالإضافة الى أن الممارسات والتعبيرات الثقافية هي أداة أساسية في إنتاج القيم الإنسانية والوطنية وتفسيرها ونقلها إلى فئات مختلفة من المجتمع.

- الثقافة التاريخية والمعمارية:

نموذج (مراكش ، فاس ، مكناس وغيرهم من المدن المغربية الثراتية (السياحة في علاقتها بالثقافة)

وهنا نطرح عددا من التساؤلات من قبيل:

- ماذا نعني لمفهوم المثقف العربي أو المغربي؟
- ليس كل أكاديمي مثقف وليس كل مثقف أكاديمي؟
- كثرة المتدخلين في الشأن الثقافي (مؤسسات عمومية، جماعات محلية، جمعيات، أندية ثقافية).

- نحو ثقافة مغربية واعدة مستقبلا

تفعيل المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية لوضع سياسات ثقافية، فمنذ ما يقارب 13 سنة لم نتمكن من وضع سياسة واضحة للثقافة المغربية ذات بعد وطني يتكامل فيها الإبداع مع الابتكار ويحافظ على الهوية الوطنية والتعددية الثقافية بهدف تنمية وتقوية المواطنة.

كما أن تنزيل المقتضيات الثقافية الدستورية لم تُفَعل بشكل كامل، مع غياب الثقافة الهوياتية كجزء من الهوية في النقاش العمومي، فمثلا النقاش حاليا حول مدونة الأسرة يناقش حقوقيا ودينيا ولا يناقش ثقافيا، وكأن الثقافة ببلادنا عبارة عن برامج متنوعة لا تناغم بينها لافي الأهداف ولا في غيرها. كما أن التغيرات الفكرية والاجتماعية والسياسية التي عرفها العالم في السنوات الأخيرة تحتاج منا إلى توفير أجوبة ثقافية يقبلها المجتمع من أجل خلق تفاعل حضاري متنوع ومقبول .

إن بلدنا المغرب بلد تاريخي نمت فيه عدة حضـارات، و اندمجت فيه الكثير من الأعراق، مما أنتج تنوعا غنيا نظرا لموقعه الجغرافي الذي يربط بين الثقافة الأوروبية والثقافة الإفريقية والعربية

إحداث مجموعة من المؤسـسـات المهتمة بالشـأن الثقافي تم تجميعها، في المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وهو مسؤول بشكل خاص عن «حماية وتطوير اللغتين العربية والأمازيغية ومختلف أشكال التعبير الثقافي، بحيث يجمع هذا المجلس كل المؤسسات المعنية بالمجالات الثقافية واللغوية، وهو المسؤول دستوريا عن رسم السياسات الثقافية.

- أهم مهام المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية:

أهمية الظهير الشريف رقم 1-20-34 الصادر في 5 شعبان 1441 (30 مارس 2020) الذي يقضي بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 16-04 المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، والقانون التنظيمي رقم 16-04 الذي يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية. بموجب هذا القانون فإن المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية تخول له الصلاحيات التالية:

1- إبداء الرأي في كل قضية من القضايا التي يحيلها إليه جلالة الملك في مجال اختصاصه؛
2- اقتراح التوجهات الاستراتيجية للسياسة اللغوية والثقافية التي سيتم اعتمادها في مختلف مجالات الحياة العامة، وإحالتها إلى الحكومة قصد دراستها وعرضها على مسطرة المصادقة طبقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور؛
3- دراسة البرامج الكبرى اللازمة لتنفيذ التوجهات المذكورة التي تعدها الحكومة، وتتبع تنفيذها بتنسيق مع السلطات والهيئات المعنية؛
4- إبداء الرأي، بمبادرة منه، أو بطلب من الحكومة أو أحد مجلسي البرلمان، حسب الحالة، في مشاريع ومقترحات القوانين ومشاريع النصوص التنظيمية ذات الصلة بمجال اختصاصه؛
5- اقتراح التدابير الواجب اتخاذها لحماية وتنمية اللغتين الرسميتين للدولة، العربية والأمازيغية؛
6- تقديم كل توصية أو مقترح إلى الحكومة في مجال التربية الوطنية والتعليم وفي مجالات الحياة العامة الأخرى ذات الأولوية، وكذا تلك المتعلقة بحماية وصيانة الحسانية واللهجات ومختلف التعبيرات الثقافية، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة؛
7- إنجاز كل دراسة أو بحث ذي صلة باختصاصات المجلس الوطني حول السبل الكفيلة بضمان انسجام السياسات اللغوية والثقافية وتكاملها، بمبادرة منه أو بطلب من السلطات العمومية المعنية؛

8- رصد وتحليل وتتبع وضعية وو اقع اللغتين الرسميتين للدولة، واللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم وكذا مختلف التعبيرات الثقافية المغربية، وإعداد تقارير في شأن ذلك؛

9- اقتراح التدابير الواجب اتخاذها من أجل تيسير تعلم و إتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم؛

10- تقديم كل اقتراح من شأنه دعم المنتوج الثقافي الوطني، وسبل تحفيزه وتطويره وترويجه؛

11- اقتراح كل تدبير يراه مناسبا على السلطات العمومية من أجل مواكبة الصناعات الثقافية والإبداعية، قصد هيكلتها وتنظيمها وتأهيلها وجعلها قادرة على التنافسية ومستجيبة للمعايير المهنية المتعارف عليها؛

12- إنجاز دراسات و أبحاث وتقارير موضوعاتية لفائدة السلطات العمومية، بطلب منها، حول الممارسات الثقافية بمختلف تجلياتها؛

13- إبداء الرأي بطلب من السلطات العمومية في شأن المشاريع والبرامج المتعلقة بالتنمية الثقافية التي تعتزم تنفيذها، ولاسيما المتعلقة منها بسبل تيسير الولوج إلى الحقوق الثقافية؛

14- تيسير التشاور والحوار والتعاون بين الفاعلين في مجال التنمية اللغوية والثقافية، بما يقوي تماسك النسيج اللغوي والثقافي الوطني ورصيده المشترك.

هناك مؤسسات أخرى لها علاقة بالثقافة منها المجلس الأعلى للثقافة، وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، ومعهد الدراسات والأبحاث للتعريب، والمركز السينمائي المغربي، والمؤسسة الوطنية للمتاحف.

دون أن ننسى الدور الكبير للجامعات في إبراز التعددية الثقافية التي يحتوي عليها المجتمع المغربي، مع ضرورة إيجاد الطرق التي يمكن أن يتم بها تعبئة تلك التعددية من أجل التنمية، فالجامعة مسؤولة اليوم و أكثر من أي وقت على إبراز هذه التعددية الثقافية.

جدير بالذكر أن الفصل الثالث والثلاثون من الدستور نص على ضرورة توسيع مشاركة الشباب وتعميمها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وتيسير ولوج الشباب للثقافة والعلم والفن والرياضة والأنشطة الخلاقة والإبداعية؛ إلى جانب ذلك نص الفصل السبعون بعد المائة على خلق هيئة المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي التي كلفت بتقديم اقتراحات حول المواضيع ذات الطابع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للنهوض بأوضاع الشباب وتنمية قدراتهم الإبداعية.

ونختم بتوصـية ترتبط بضـرورة إنتاج فكر تتداخل فيه الثقافة بالتنمية، وتحويل الموارد الثقافية إلى ثروة اقتصـادية وربطها بالثقافة السـياحية، وتوحيد التراث المعماري لربط الثقافة بالتنمية الاقتصادية (إسبانيًا، فرنسا، بريطانيا)

والمغرب دولة تاريخيّة تراثية تمتد لخمسة عشر قرنا من التاريخ يمكن أن يضاهي إسبانيا في امتداده التاريخي والثقافي.

لكن يبقى التساؤل المطروح، هل تم تطبيق مفهوم الثقافة في إطار مضامين الدستور الجديد

أم أنه بقي إيديولوجيا وخاضعا لظروف معينة؟ وإلى أي مدى تم تفعيل المستجدات الدستورية لوضع سياسية ثقافية شاملة؟

من هروب الأدمغة إلى استثمارها : نحو استراتيجية وطنية جديدة

الأستاذ الدكتور محمد السنوسيّ

أستاذ الاستشراف والدراسات المستقبلية/ مستشار دولي في الاستراتيجية والتنظيم

في خضم التحولات العميقة التي يشهدها العالم، وما تُثيره من تحديات متسارعة أمام الدول الطامحة للتموضع الاستراتيجي في خرائط النفوذ والمستقبل، تبرز ظاهرة هروب الأدمغة كأحد أخطر الأعطاب الهيكلية التي تمس العمق السيادي والمعرفي للدول النامية، وفي مقدمتها المغرب. فنحن لا نتحدث هنا فقط عن مغادرة فيزيائية للكفاءات العليا — من باحثين وأطباء ومهندسين ومبدعين في مختلف التخصصات — بل عن نزيف منظم وغير معلن لأهم عناصر الرأسمال البشري الوطني، الذي يُستنزف في صمت من طرف مؤسسات أجنبية لم تساهم في تكوينه، لكنها تجني ثماره كاملة.

ما بدأ في الظاهر كخيار فردي للهروب من انسداد الأفق الداخلي، سرعان ما تحوّل إلى نزيف بنيوي متواصل يُضعف مؤسسات الدولة، ويُفرغ بنياتها من القدرات الأكثر تأهيلاً، ويعيد إنتاج التبعية لا فقط في الاقتصاد، بل في إنتاج المعرفة والتكنولوجيا والقرار العلمي. أمام هذا الواقع، يصبح من غير المقبول التعامل مع هروب الأدمغة بوصفه "مشكلة اجتماعية" عابرة، أو حالة ظرفية مرتبطة بسياق سياسي أو اقتصادي. إننا أمام تحدٍّ استراتيجي يتطلب إعادة نظر شاملة في العلاقة بين الدولة ورأسمالها البشري.

ويكتسي هذا الموضوع راهنية متصاعدة لأن العالم يعاد تشكيله اليوم على أساس امتلاك أدوات السيادة المعرفية والتكنولوجية، وليس فقط الموارد الطبيعية أو النفوذ الجغرافي. الدول التي أدركت مبكرًا أن الثروة الحقيقية تكمن في الإنسان المنتج، لا في التراب أو البترول، بادرت إلى احتضان كفاءاتها

في الداخل، أو استثمارها من الخارج، فيما بقيت دول أخرى تدفع الثمن مرتين: مرة حين تُكوِّن الأدمغة، ومرة حين تُهملها أو تُقصيها، فتُجبر على الاستيراد.

في المغرب، لم يعد من المجدي الحديث عن "عودة الكفاءات" أو "محاربة هروب الأدمغة" بخطابات عاطفية، بل يجب إعادة صياغة الإشكال ضمن مقاربة استشرافية تحوّله من تهديد إلى فرصة. فالسؤال لم يعد: "كيف نُوقف هذا النزيف؟"، بل "كيف نُوظّفه كرافعة استراتيجية لبناء اقتصاد معرفي ومجتمع ذكي؟."

ومن هنا تنبثق فرضية هذا النقاش:

إن الحدّ من هروب الأدمغة لا يتم بالتحسّر أو المراقبة، بل عبر تأسيس استراتيجية وطنية شاملة، تجعل من الكفاءات المغربية أينما وُجدت شريكًا في التنمية، وفاعلًا في السيادة العلمية، ورافعة للتحول التاريخي القادم.

ما نرومه إذن، ليس فقط تفكيك الظاهرة، بل تصميم رؤية استباقية متعددة الأبعاد، تستند إلى تجارب دولية ناجحة، وتضع المغرب على سكة جديدة، حيث لا تُهدَر الطاقات، بل تُستثمر، ولا يُنظر للمهاجر المعرفي كخسارة، بل كذخر استراتيجي.

اولا: تشخيص الظاهرة المغربية

عملية التشخيص تبدأ من تفكيك عنوانها: "من هروب الأدمغة". هذه العملية لا تندرج في باب القراءة اللغوية أو الوصفية فحسب، بل تقتضي تحليلًا عميقًا ومركبًا يكشف الأزمة البنيوية التي تطبع علاقة المجتمعات العربية والمغاربية برأسمالها البشري والمعرفي. فالعنوان يتضمن شحنة رمزية قوية، تبدأ من حرف الجر "من" الذي لا يحدد نقطة وصول بقدر ما يشير إلى جذر المشكلة، بوصفه انطلاقة لمسار لا يزال مفتوحًا، ومساحة محتملة لتحول استراتيجي، تبدأ بالاعتراف بالخلل.

استخدام "هروب" بدل "هجرة" أو "مغادرة" ليس مجرد اختيار لغوي، بل كشف لعمق المأساة؛ فالهروب لا يحصل إلا تحت الضغط، في ظروف الاختناق، عندما يصبح البقاء معادلاً للتيه، والانتماء معاقبةً. الهارب لا يُغادر بدافع الرغبة بل بدافع النجاة، وهنا تصبح الدولة والمجتمع معًا مسؤولَين عن إنتاج هذا العنف البنيوي غير المعلن، الذي يدفع النخبة إلى الفرار بصمت. إنه عنف مؤسساتي غير مرئي، يتغذى من التهميش، من العطالة الرمزية، من بيروقراطية تخنق الإبداع.

أما الأدمغة، فهي ليست مجرد حملة شهادات عليا، بل هم حاملو الرؤية، ومهندسو المستقبل، ومحرّكو الدورة الحضارية لأي بلد. هروبهم لا يعني فقط غياب أشخاص، بل يعني انهيار احتمالات التقدم، وخلخلة منظومة القوة الناعمة، وتحويل الدولة إلى جسد بلا أعصاب فكرية. وكلما تعمّق علم الفرد،

زاد اغترابه. يصبح مثقلًا بالمعرفة، خفيفًا في الميزان الوطني، غريبًا في وطنه، مرئيًا في الخارج أكثر من الداخل.

الهروب في هذا السياق ليس مرضًا، بل عرض لمتلازمة الإخفاق التنموي. السبب لا يكمن في الأدمغة التي ترحل، بل في السياسات التي تفشل في أن تجعل من بقائها خيارًا ممكنًا. حين تتحول الجامعة إلى مؤسسة باردة، وحين يصبح المختبر فضاءً للعطالة، وحين لا يُقابل البحث بالتمويل بل بالتهميش، يصبح الرحيل قدرًا لا طموحًا.

في العمق، نحن أمام مفارقة قاتلة: كلما زادت كفاءة الفرد، زادت احتمالات غربته. النجاح، بدل أن يكون جسرًا للتمكين الداخلي، يتحول إلى تذكرة عبور للخارج. وهذه المفارقة تتغذى من بنية غياب العدالة المعرفية: توزيع غير منصف للفرص، احتكار رمزي للتمثيل، تهميش للابتكار، وانبهار أعمى بشهادات الخارج مقابل ازدراء الداخل.

الدولة في علاقتها بالنخبة تمارس نوعًا من الإنكار المركب: تستدعيها في الاحتفالات، لكنها تقصيها من القرار. تكرمها في المواسم، لكنها تنساها في التخطيط. وغالبًا ما يتم استغلالها رمزيًا، عبر لجان استشارية شكلية، أو تُقصى عندما تُطالب بإصلاح جذري أو رؤية نقدية.

في النهاية، فإن "هروب الأدمغة" ليس مجرد عنوان لمأساة فردية، بل مؤشر صامت على أزمة سيادية ومعرفية بنيوية. إنه لا يدعونا فقط إلى وقف النزيف، بل إلى تفكيك أسبابه العميقة التي جعلت من الوطن فضاءً طاردًا للنجاح. فالمطلوب ليس منع الهجرة، بل إعادة تأهيل الداخل ليكون أفقًا للانتماء والإنتاج. من هنا، يصبح الانتقال نحو تشخيص الظاهرة المغربية ضروريًا، لفهم ما تقوله الأرقام، وما تخفيه من اختلالات هيكلية أعمق.

1. تشخيص الظاهرة المغربية: من المعطى الرقمي إلى الجذر البنيوي

لبلورة رؤية استراتيجية استشرافية حول هروب الأدمغة وتحويله إلى رافعة للتنمية، لا بد أولاً من مقاربة دقيقة للواقع المغربي عبر تحليل تشخيصي متعدد الأبعاد، يجمع بين البيانات الكمية والقراءة البنيوية للسياقات المنتجة لهذه الظاهرة.

أ. المعطيات الرقمية والمؤشرات النوعية

- حجم الكفاءات المغربية بالخارج :تشير التقديرات الرسمية وشبه الرسمية إلى وجود ما يفوق 700ألف مغربي من حملة الشهادات العليا بالخارج، ينتمون إلى مجالات حيوية مثل البحث العلمي، الطب، الهندسة، المالية، الرقمنة، الطيران، الذكاء الاصطناعي... وهي أرقام تُظهر أن المغرب لا يهاجر منه العمّال فقط، بل أيضًا الرأسمال البشري الأعلى قيمة.

- القطاع الصحي نموذجًا :في فرنسا وحدها، يشتغل أكثر من 7آلاف طبيب مغربي، دون احتساب الأطباء من الجيل الثاني والثالث. هذا الرقم يعادل تقريبًا ما يُكوَّن داخل المغرب في أكثر من عشر سنوات من كليات الطب.
- تسارع الظاهرة عبر الأجيال :إذا كانت الهجرة في العقود الماضية تُفسَّر برغبة تقليدية في تحسين الوضع المعيشي، فإنها اليوم تشمل جيلًا جديدًا من النخب المكونة في الداخل المغربي، التي تغادر لأسباب تتعلق بالكرامة المهنية، والاعتراف، والحرية، والآفاق العلمية، وليس فقط الأجر.

ب. تفكيك الأسباب الجذرية

لكي لا نقع في التبسيط، يجب أن ننتقل من "تفسير الظاهرة" إلى تحليل جذورها البنيوية المرتبطة بوظيفة الدولة والنسق الاجتماعي والثقافي في علاقته بالكفاءة والمعرفة.

هشاشة البحث العلمي والتمويل

- المغرب يُخصّص أقل من 0.8%من الناتج الداخلي الخام للبحث العلمي، مقارنة بـ2.5% في كوريا الجنوبية، و3.1% في ألمانيا. هذا الانخفاض المزمن في الاستثمار يجعل الباحث يشعر بأنه يُدفع دفعًا نحو الخارج لتحقيق طموحاته.
- الجامعات تتحوّل إلى فضاءات إدارية مفرغة من الحوافز المعنوية والمادية للإبداع.

غياب آفاق التقدير المهني والاجتماعي

- الترقية تتم في كثير من الأحيان على أساس الولاءات والتراتبية، لا على أساس الجدارة والمردودية.
- ما تزال النخبة المثقفة تُعامَل كفائض وظيفي، وليس كأصل استراتيجي.

بيروقراطية قاتلة وعدم استقرار السياسات

- الكفاءة تُطوّق بلجان طويلة، وتعقيدات إدارية، ومجالس لا تمتلك رؤى ولا تمكّن من التحول.
- في كثير من الأحيان، تغيّر السياسات الحكومية بسرعة تفقد الكفاءات ثقتها في أي التزام طويل الأمد.

غياب استراتيجيات واضحة للربط مع الكفاءات المهاجرة

- لا وجود لقاعدة بيانات وطنية شاملة تجمع الكفاءات بالخارج حسب التخصص والموقع الجغرافي.
- المبادرات الموجودة (كمجلس الجالية أو بعض المنصات الوزارية) تبقى موسمية أو رمزية، تفتقر إلى الفعالية المؤسسية.

2. نحو قراءة استراتيجية استشرافية للظاهرة

إن هروب الأدمغة في السياق المغربي ليس مجرد نتيجة لفشل اقتصادي، بل علامة على خلل بنيوي في تصور الدولة لعلاقتها بالمعرفة والكفاءة .ما يجب أن يُطرح ليس فقط كيف نمنع هجرة الكفاءات، بل كيف نُعيد تعريف موقع الإنسان المؤهّل داخل المشروع الوطني.

- إن بقاء الأمور على حالها يعني أن المغرب سيظل يُكوِّن لفائدة الآخرين، ويُفرغ بنياته الحيوية من العقول التي يُفترض أن تصوغ مستقبله.
- المطلوب هو منع تآكل رأس المال البشري الاستراتيجي عبر: تعاقد جديد مع الكفاءات، وتحرير الفضاء العلمي والإداري من منطق الرداءة والمحسوبية، وإعادة هندسة منظومة التقدير والاعتراف.

3. استنتاج

التشخيص الذي نقف عليه اليوم لا يدعو فقط إلى إصلاحات قطاعية، بل إلى تحوّل جذري في فلسفة الدولة تجاه الإنسان الكفء .نحن بحاجة إلى رؤية لا تعتبر الكفاءة عبئًا، بل أفقًا، ولا ترى في المهاجر المتعلم هاربًا، بل مبعوثًا إمكانيًا في خدمة الوطن إذا أُحسِن ربطه، واحتضانه، وإشراكه ضمن استراتيجية سيادية شاملة.

وبهذا، يتحوّل التشخيص من مجرّد وصف إلى أساس استباقي لبناء رؤية سياسية وطنية، تنقلنا من إدارة الظاهرة إلى توجيهها، ومن تكرار الفقد إلى استثمار العودة.

ثانيا: التداعيات والآثار السلبية

1. تحليل وتوسيع محور التداعيات والآثار السلبية لهروب الأدمغة:

في أي محاولة لصياغة رؤية استراتيجية لمعضلة هروب الأدمغة، لا بد أن نبدأ من تشريح الأثر العميق لهذه الظاهرة على بنية الدولة، ليس فقط كمؤسسة سياسية، بل ككائن حضاري. ما نخسره بخروج نخبة الكفاءات لا يُقاس بالأرقام فقط، بل يُقاس بما لا يعود: الثقة، والشرعية، والقدرة على صناعة المستقبل.

أولاً: الأثر على التنمية الوطنية

➢ فقدان رأس المال البشري النوعي

الدولة التي تفقد خيرة كفاءاتها، تفقد ما هو أهم من المال والأرض: تفقد قدرتها على التقدم الذاتي. إن خروج الأدمغة لا يعني فقط نقصًا في الأطباء أو الباحثين أو المهندسين، بل يعني فقدان ما يُسمى بـ"الكتلة الحرجة للنهضة"، أي تلك النسبة القليلة القادرة على إحداث قفزات نوعية في الاقتصاد، والبحث، والحكامة، والتخطيط، والتحول الرقمي.

هذه الكفاءات تمثل مراكز توليد للمعرفة والابتكار، وغيابها يعني إدامة التبعية العلمية والتكنولوجية للغرب، ويمنع نشوء نُخب داخلية تُنتج المفهوم، لا تستهلكه فقط.

- ضعف التنافسية العلمية والتكنولوجية

عندما تغيب العقول المفكرة والمبدعة عن مراكز القرار والبحث في الداخل، فإن النتيجة الحتمية هي تراجع في ترتيب المغرب على مؤشرات الابتكار، والبحث العلمي، والتحول التكنولوجي.

وهذا يُعيدنا إلى دائرة الاستيراد الكامل للأفكار والتقنيات، بدل تطويرها محليًا. تُصبح البلاد زبونًا أبديًا، لا مصنعًا للمستقبل. كما تتضرر جامعاتنا التي تفرغ من باحثيها المميزين، وتتراجع في تصنيفاتها الإقليمية والدولية، وهو ما يؤثر سلبًا على جذب الاستثمارات المرتبطة بالاقتصاد المعرفي.

- خسارة مضاعفة: تكوين داخلي وتوظيف خارجي

المفارقة القاتلة أن الدول النامية تُنفق مليارات الدراهم سنويًا على تكوين كفاءاتها، لتستفيد منها لاحقًا دول الشمال دون أن تتحمل فلسًا واحدًا من كلفة تكوينهم.

في حالة المغرب، الآلاف من الأطباء والمهندسين والباحثين يتم تكوينهم في مؤسسات عمومية (المدارس العليا، كليات الطب...) بميزانيات ضخمة، ليشتغلوا لاحقًا في فرنسا أو كندا أو ألمانيا. إنها أكبر خسارة خفية في ميزانية الدولة: خسارة الاستثمار البشري.

ثانيًا: الأثر على صورة الدولة والثقة فيها

- تعميق الفجوة بين النخبة والمؤسسات

كل كفاءة تُهاجر، هي شهادة عدم ثقة صامتة في الدولة. إن هروب الأدمغة ليس فقط هروبًا من الفقر أو قلة الفرص، بل مناخ سياسي وثقافي لا يمنح لهذه النخب فرصة الفعل، ولا مساحة الاعتراف.

حين تغيب الكفاءة من مؤسسات الدولة، تُملأ الفراغات بالمجاملات، والعلاقات، والمحاباة. وتُصبح المؤسسات طاردة لمن يبدع، وجاذبة لمن "ينسجم". وهذا يرسّخ قطيعة معرفية ونفسية بين من يفكر ويجتهد، ومن يتحكم ويُقرّر.

- ترسيخ "ثقافة الهروب" بدل "الانتماء المنتج"

الجيل الجديد من الطلبة اليوم لا يحلم بالنجاح داخل بلاده، بل يحلم بالهروب منها. لقد صارت الهجرة غاية في حد ذاتها، وأصبح الوطن – بالنسبة لكثيرين – محطة عبور فقط.

وهذا أخطر ما في الظاهرة: حين يتحوّل الوطن من فضاء بناء إلى عبء نفسي، ومن مجال انتماء إلى جغر افيا انتظار. لا يمكن لأي مشروع نهضوي أن يُبنى وسط شباب يشعر أنه غريب في وطنه، وأن إبداعه مرفوض، وأن وجوده مرهون بولاءات لا يُتقنها.

- نحو تأطير استر اتيجي للرؤية: لماذا يجب أن نتحرك؟

- لأن كل كفاءة تغادر هي ناقوس خطر لم تتم الاستجابة له.
- لأن رهان الاستقلال في القرن الـ21 لم يعد يُحسم بالبندقية، بل بالعقل.
- لأن المستقبل يُصنع في المختبر، لا في الشعارات.

لذا، فإن التحدي ليس فقط في وقف هجرة الكفاءات، بل في فهم ما الذي يجعل الوطن طاردًا، وتحويل هذا الطرد إلى احتضان، عبر بنية استر اتيجية قادرة على استعادة الثقة أولاً، ثم الاستثمار ثانيًا، ثم الدمج الكامل ثالثًا.

كل استر اتيجية لا تنطلق من هذه الآثار البنيوية، وتُحوّلها إلى محفزات للابتكار السياسي والاقتصادي، ستظل تكتب سياسات تلطّف الظاهرة، بدل أن تُحوّلها إلى فرصة وجودية.

ومن هنا، يكون فهم التداعيات بداية الطريق نحو إعادة تعريف العلاقة بين الدولة وكفاءاتها: علاقة لا تقوم على طلب الولاء، بل على صناعة الانتماء.

ثالثا : نماذج مقارنة ملهمة

ان فهم الظاهرة المغربية لهروب الأدمغة لا يكتمل دون وضعه في سياق مقارن يستحضر تجارب دول أخرى واجهت نفس المعضلة، لكنها تعاملت معها بطرق خلاقة وفعّالة، نجحت في تحويل "النزيف المعرفي" إلى أداة للبناء والتنمية. نماذج مثل الهند، الصين، ولبنان، و أيضًا دول أخرى ككوريا الجنوبية، تركيا، والمكسيك، تشكل مختبرات حية يمكن للمغرب أن يستلهم منها رؤى عملية لصياغة استر اتيجيته الخاصة.

في تجربة كوريا الجنوبية، شكّل ما عُرف بسياسة "العقول المعاكسة" نقلة استر اتيجية في تعامل الدولة مع كفاءاتها المهاجرة. فبعد أن غادرت آلاف العقول الكورية خلال السبعينيات والثمانينيات نحو الولايات المتحدة وأوروبا بحثًا عن فرص علمية ومهنية، بدا واضحًا أن هذا النزيف البشري يهدد قدرة البلاد على بناء قاعدة علمية مستقلة وتنافسية. غير أن كوريا لم تتعامل مع هذه الظاهرة بمنطق التأنيب أو الإكراه، بل ابتكرت سياسة تقوم على استقطاب طوعي مدروس، أطلقت من خلاله برامج رائدة مثل "KORBIT" أو ما عُرف بـ"بركة العقول الكورية"، والذي استهدف الباحثين والمخترعين والمهندسين الكوريين في الخارج، عبر توفير تمويل سخي، مختبرات مجهزة، وأجور تنافس نظيراتها الغربية.

وبموازاة ذلك، شجعت الدولة الكورية شركاتها الكبرى مثل سامسونغ و LGعلى بناء مراكز أبحاث داخل البلاد، يديرها علماء كوريون من الشتات، مما ساهم في دمج العائدين في دينامية التنمية الصناعية مباشرة. كما مُنحت الجامعات صلاحيات موسعة لتوظيف هؤلاء الكفاءات بدون تعقيدات بيروقراطية، والاعتراف بمؤهلاتهم الأجنبية، بل وتسليمهم مناصب أكاديمية قيادية.

خلال أقل من عقدين، عادت أكثر من 30 ألف كفاءة علمية إلى البلاد، وأسهمت بشكل مباشر في بناء قطاعات صناعية متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي، الرقاقات الدقيقة، والطب البيولوجي، مما جعل كوريا الجنوبية تُصنف ضمن الاقتصادات المعرفية الكبرى في العالم.

أما النموذج الهندي، فقد اختار مسارًا مختلفًا ولكنه لا يقل فاعلية: الاستثمار في الكفاءات بالخارج دون شرط العودة. فالهند، التي تُعتبر من أكثر الدول تصديرًا للعقول العلمية نحو وادي السيليكون، لم ترَ في هذه الهجرة نزيفًا يجب وقفه، بل طاقة يجب تفعيلها عن بُعد. أنشأت الدولة منتديات خاصة بالعلماء والمهندسين الهنود بالخارج، وربطتهم مباشرة بمؤسسات البحث والاستثمار داخل البلاد، مع إطلاق برامج ذكية مثل VAJRA الذي يتيح للعلماء في الشتات المساهمة في البحث والتدريس بالجامعات الهندية لفترات محدودة.

ولتقوية هذا الرابط، منحت الهند تسهيلات بالجنسية المزدوجة، وإعفاءات ضريبية، وفتحت أمامهم فرصًا استثمارية داخل برامج وطنية كبرى مثل "الهند الرقمية" و"صُنع في الهند". وقد كانت النتيجة أن أضحت الهند اليوم أحد أقطاب صناعة البرمجيات عالميًا، وأن أكثر من 60% من الشركات الناشئة العملاقة بالهند تقف وراءها كفاءات هندية بالخارج.

ما نستخلصه من هذين النموذجين هو أن استعادة الكفاءات لا تتم بالصوت العاطفي ولا بالمناشدات الموسمية، بل بمشاريع جادة، وخطط واقعية، تعترف بأن العقل المهاجر ليس عدوًا أو عاقًا، بل أصلٌ وطني سيادي، يجب أن يُعامل كشريك في القرار، لا كمتبرّع بالخبرة. لا تطلب من هذه العقول أن تعود، بل صِلها بذكاء؛ اجعلها فاعلة، حتى من هناك، في مشروع وطني يتجاوز الحدود الضيقة للجغرافيا نحو أفق أوسع للسيادة المعرفية والتأثير العالمي.

- الدرس للمغرب:

لا يكفي أن نُطالب الكفاءات بالعودة، بل يجب أن نبني منصات تفاعلية تجعلهم شركاء في الإنتاج الوطني وهم في أماكنهم، عبر البحث، الاستثمار، والاستشارة.

الصين: العودة الطوعية المشروطة

اعتمدت الصين استراتيجية استباقية وطويلة المدى لاستعادة كفاءاتها المهاجرة، تجسّدت في ما عُرف بـ"برنامج الألف موهبة(Thousand Talents Program) "، الذي لم يكتفِ باستدعاء العقول، بل قدّم لها بيئة تنافسية حقيقية تجعل من العودة خيارًا عقلانيًا لا فقط عاطفيًا. فقد وفّرت الدولة حوافز

مالية استثنائية، وامتيازات أكاديمية وتشريعية، وأتاحت لهذه الكفاءات مواقع قيادية داخل الجامعات والمراكز البحثية الكبرى، مما أعاد الثقة إلى الباحثين في قدرتهم على التأثير في السياسات العلمية والتنموية لبلدهم.

كما لعبت الصين بذكاء على وتر الانتماء القومي، مُحوّلة مشروع العودة إلى سردية وطنية كبرى، تحت شعار بناء قوة صينية عالمية يكون فيها "العقل الصيني" في صدارة المشهد الدولي، لا هامشه.

أما الدرس الذي يمكن أن تستفيده دول مثل المغرب، فهو أن استقطاب الكفاءات لا يُبنى على الخطاب العاطفي ولا على مناسبات رمزية، بل على "عرض وطني محفز" ومتكامل يدمج التمكين المالي، والتحفيز الإداري، والاعتراف الرمزي، داخل رؤية استراتيجية واضحة تجعل من الكفاءات العائدة فاعلًا مركزيًا في مشروع وطني تحوّلي، لا مجرد زائر مكرّم.

المكسيك: برامج مزدوجة للربط والتمكين

اعتمدت المكسيك نموذجًا ذكيًا ومَرِنًا للاستفادة من كفاءاتها في الخارج من دون فرض شرط العودة الجسدية، وذلك من خلال تأسيس "شبكة العلماء المكسيكيين في الخارج". هذه الشبكة تحوّلت إلى أداة استراتيجية لربط الجامعات والمؤسسات البحثية المكسيكية بنظيراتها في أمريكا وأوروبا، ما مكّن من خلق جسور أكاديمية دائمة تسمح بتدفق المعرفة والخبرة، دون الانفصال عن بيئة الاستقرار المهني التي يختارها المهاجر.

ومن بين الممارسات الملهمة التي تبنّتها المكسيك في هذا الإطار: تمويل زيارات علمية قصيرة الأمد للباحثين المكسيكيين بالخارج، ما يُبقيهم متصلين فعليًا بالمشهد البحثي الوطني؛ كما شجعت التعاون في مشاريع تطبيقية ذات أثر تنموي مباشر، بما يربط المعرفة بالواقع، ويُعزّز ثقة النخبة العلمية بدورها في التغيير. والأهم من ذلك، أُتيحت لهؤلاء الخبراء فرصة التأثير في السياسات العمومية من خلال عضويتهم في "مجالس استشارية للمغتربين"، ما حولهم من مجرد مهاجرين إلى شركاء فعليين في القرار الوطني.

دروس استراتيجية للمغرب:

1. إعادة تعريف الكفاءة المهاجرة ليس كفاقد للوطن، بل كامتداد له.
2. خلق منصات مؤسساتية دائمة (رقمية وميدانية) تتيح مشاركة حقيقية للكفاءات.
3. بناء عرض مغري للعودة أو التعاون :ضمانات سياسية، محفزات اقتصادية، وبيئة علمية متقدمة.
4. إدماج الكفاءات في صناعة القرار، حتى لا يشعروا بأن الوطن لا يسمعهم.

5. تحويل الكفاءة بالخارج إلى رأس حربة للدبلوماسية المغربية، خاصة في القطاعات التكنولوجية والبيئية والبحثية.

باختصار، لا يمكن بناء استراتيجية ناجحة دون وعي عميق بأن "رأس المال البشري" هو العملة النادرة في القرن 21، وأن كل كفاءة مهاجرة هي فرصة ضائعة... أو رافعة نهضوية ممكنة إذا أُحسن توجيهها. والمغرب يملك اليوم، من حيث الكم والنوع، رصيدًا استثنائيًا من العقول في الخارج، لكن السؤال ليس كم هم، بل كيف نُشركهم... وكيف نُقنعهم أن الوطن، هذه المرة، يستحق العودة أو الشراكة.

رابعا: من الهروب إلى الاستثمار — التحول الاستراتيجي المطلوب

في الزمن الذي تُقاس فيه سيادة الدول بقدرتها على امتلاك الكفاءات لا فقط الثروات، يطرح هروب الأدمغة نفسه كجرس إنذار استراتيجي لا يمكن الاستمرار في تجاهله. لم يعد من المقبول أن يُختزل هذا النزيف في خطاب الأسى أو التباكي، ولا أن يُعامل كمجرد عرض ثانوي في سياق أعطاب التنمية، بل صار من الضروري التعامل معه كظاهرة سيادية تمس العمق الحيوي للدولة: رأسمالها البشري النوعي.

نحن في حاجة ماسة إلى انقلاب مفاهيمي واستراتيجي شامل يعيد رسم العلاقة بين المغرب وكفاءاته بالخارج. لم تعد المقاربة الأخلاقية أو الوطنية المجردة كافية، بل المطلوب اليوم هو بناء منظومة جديدة تنظر إلى الكفاءات المهاجرة — أو بالأدق الهاربة — لا كخسارة، بل كفرصة لتوسيع مجال السيادة المغربية خارج الحدود.

أولًا: التحول المفاهيمي – من "الندم" إلى الاحتضان الاستراتيجي

الخطوة الأولى تبدأ من اللغة. يجب أن نُحرّر الخطاب العام من التمثلات السلبية التي ترسّخت لسنوات تجاه الكفاءات التي اختارت المغادرة: كلمات مثل "الخيانة"، أو "الفرار"، أو "نكران الجميل" لم تعد تُنتج إلا شعورًا بالنفور والانفصال. آن الأوان لأن نُعيد تعريف هؤلاء المغاربة كمكوّن جوهري من القوة الناعمة للمغرب، وكشبكة سيادية عابرة للحدود تمتلك النفوذ في جامعات العالم، في مختبرات الابتكار، في مجالس الأعمال، وفي مؤسسات اتخاذ القرار الدولي.

بهذه المقاربة، لا يعود الدماغ المغربي في الخارج عنصرًا فاقدًا للوطن، بل امتدادًا وظيفيًا للسيادة الوطنية، وقوة ناعمة تُمارس حضورها من قلب مراكز القرار الأجنبية.

ثانيًا: مكونات الاستراتيجية الوطنية الجديدة — من المفهوم إلى البناء المؤسساتي

حتى ننتقل من الخطاب إلى الفعل، نحتاج إلى بناء استراتيجية وطنية ذات أربع ركائز متكاملة:

1. الرصد والتوثيق الاستباقي:

لا يمكن إدارة ما لا نعرفه. يجب إنشاء قاعدة بيانات حية ومُحينة، ترصد مو اقع وجود الكفاءات المغربية بالخارج، حسب التخصصات، التأثير، الجيل، والرغبة في التفاعل. نحن لا نملك إلى اليوم مرصدًا وطنيًا دقيقًا لهروب الأدمغة، قادرعلى إنتاج معرفة استر اتيجية لا فقط إحصائية.

2. شبكات الذكاء المغربي العالمي:

يجب خلق منصات قطاعية دائمة، حسب مجالات الخبرة، تربط بين الكفاءات بالخارج ومثيلاتها بالداخل. هذه الشبكات لا يجب أن تكون شكلية، بل عملية: تُساهم في بلورة السياسات العمومية، تو اكب الإصلاحات، وتؤسس لخطّ تشاورمباشرمع صانع القرار.

3. الحو افز القانونية والرمزية:

لا يُمكن أن نطلب من النخبة أن تعود أو تنخرط دون عرض وطني محفّز وواضح: تسهيلات إدارية، اعتراف دبلوماسي بالشهادات، امتيازات ضريبية، تمثيل سياسي، رمزية تشاركية في صناعة القرار. الاعتراف لا يكون فقط بالقول، بل بالفعل.

4. آليات الربط المستدام:

الأهم ليس أن يعودوا، بل أن يظلوا منخرطين. من هنا تبرز أهمية مشاريع التوأمة العلمية، تمويل البحث المشترك، الدعوة للمساهمة في المجالس الوطنية، وفتح مسارات تعاون عن بُعد من خلال التحول الرقمي.

ثالثًا: الكفاءات كعمق جديد للسيادة الوطنية

إن السيادة في القرن 21 لم تعد فقط قدرة على حماية الحدود، بل أصبحت قدرة على السيطرة على المعرفة، إنتاج التكنولوجيا، قيادة الابتكار. وهذا لن يتحقق دون تعبئة رأسمالنا البشري المشتت عبر العالم.

إن لم نُحسن تحويل هروب الأدمغة إلى استثمارسيادي ذكي، فإننا سنستمرفي دفع ثمن مزدوج: تمويل تكوين كفاءاتنا، ثم استيرادها مجددًا بعد أن توظّفها دول أخرى في مشاريعها السيادية.

خلاصة استشر افية

السؤال اليوم لم يعد: كيف نمنع الأدمغة من الهروب؟

بل :هل نملك مشروعًا وطنيًا يستحق أن يبقى من أجله الأذكياء؟

وإذا غادروا، فهل نملك استر اتيجية تجعلهم شركاء رغم المسافة؟

الرهان ليس فقط في استرجاعهم، بل في استعادة الثقة، وبناء وطن ذكي يرى في كل عقل مغربي، أينما وُجد، ذراعًا للسيادة... لا رقماً في قوائم المغادرين.

خامسا : آليات التفعيل — من الخطاب إلى العمل

تحويل الرؤية إلى واقع يتطلب جهازًا تنفيذيًا متعدد المستويات، ينبثق من الدولة، لكنه لا ينحصر فيها، بل يشمل الجامعة، الدبلوماسية، والمجتمع المدني. وهنا نرسم معالم منظومة متكاملة لتفعيل استراتيجية "احتضان العقول المغربية في الخارج:"

1. العمل المؤسساتي المنسق

لا يمكن لأي مبادرة أن تنجح دون تكامل المؤسسات. من هنا وجب على الدولة إنشاء هيئة سيادية متعددة القطاعات تعنى برأسمالها البشري العالمي، تكون تحت إشراف أعلى سلطة تنفيذية وتضم ممثلين عن:

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (من أجل إعادة تصميم العلاقة بين الجامعة والكفاءات العالمية).
- وزارة الخارجية والتعاون الإفريقي (لتوجيه البعثات الدبلوماسية نحو الانخراط في الدبلوماسية العلمية).
- وزارة الاستثمار والمالية (لضمان تسهيلات ملموسة للكفاءات الراغبة في المساهمة الاقتصادية).
- وزارة الانتقال الرقمي (لتسهيل الربط والتفاعل عن بعد).
- القطاعات الوزارية التقنية (لضمان تطابق الاحتياجات مع المهارات المهاجرة).

هذا التنسيق لا يجب أن يكون بيروقراطيًا بل استباقيًا، قائمًا على رؤية وطنية واضحة ومشاريع محددة زمنًا ونتائجًا.

2. الدبلوماسية العلمية الجديدة

في عالم تُقاس فيه القوة بالعلم والمعرفة، لم تعد الدبلوماسية تقتصر على السياسة والاقتصاد. آن الأوان لأن تنهض السفارات والقنصليات بدورجديد :جسرذكي بين الكفاءات المغربية ومؤسسات البلاد.

وهذا يتطلب:

- إعادة تدريب المُلحقين الثقافيين والعلميين ليقوموا بدوروسطاء بين العقول المغربية بالخارج والفرص الداخلية.

- تنظيم منتديات دائمة في العواصم العالمية الكبرى (باريس، مونتريال، واشنطن، لندن، برلين...) تجمع الجيل الجديد من النخب المغربية.
- دعم البحث العلمي التشاركي بين الجامعات المغربية ونظيراتها الأجنبية من خلال اتفاقيات موجهة نحو احتياجات التنمية الوطنية.

3. المجتمع المدني والخبرات العائدة

إن فاعلية المشروع لن تكتمل دون إشراك المجتمع المدني العلمي والميداني. المطلوب:

- تشبيك الكفاءات العائدة ضمن مجالس استشارية تُشرف على استراتيجيات التنمية الإقليمية.
- دعم إنشاء مراكز فكرية يقودها مغاربة راكموا تجاربهم في الخارج (think tanks) للإسهام في صنع القرار العمومي.
- تشجيع الجمعيات المهنية المغربية في الخارج على لعب دور مرجعي في التشبيك والاستثمار المعرفي العابر للحدود.

سادسا: الخلاصات والاستشرافات — نحو امتلاك العقول بدل بكائها

بناءً على القراءة الاستشرافية التي سبق عرضها، نصل إلى قناعة مركزية: لا معنى للاستمرار في رثاء هروب الأدمغة، ما لم نمتلك شجاعة هندسة جديدة للعلاقة بين الدولة ورأسمالها البشري المهاجر. لقد انتهى زمن الشكوى، وبدأ زمن الفعل الذكي.

ظاهرة هروب العقول ليست لعنة، بل مؤشّر صريح على الحاجة إلى إصلاح عميق في مفاهيم السيادة والاعتراف والاحتضان. فمغاربة العالم، شأنهم شأن الكفاءات العربية المهاجرة، لا يمثلون "مشكلة تحتاج إلى حل"، بل طاقة تحتاج إلى تفعيل، ورأسمال سيادي يجب أن يُدمج في عمق القرار الوطني. هم ليسوا "جالية" كما تقول اللغة الرسمية، بل نواة شبكات استراتيجية موزعة على خريطة النفوذ العالمي.

لم يعد مجديًا أن نبكي على هروب الأدمغة كما لو كان قدرًا مفروضًا، بل حان الوقت لامتلاك ناصية العقل، لا مجرّد رثائه. ما نحتاجه اليوم هو نقلة جذرية، من خطاب الحسرة إلى هندسة استراتيجية تعيد بناء العلاقة بين الدولة ومواطنيها العابرين للحدود. فالذين غادروا لم يذهبوا بحثًا عن الشمس، بل هربوا من الظل الثقيل للإقصاء والتهميش، من ضيق الأفق وانعدام الاعتراف.

إن العقول المغربية والعربية بالخارج ليست مجرد مهاجرين، بل خزان استراتيجي للمعرفة، وذراع سيادي موزع جغرافيًا. هم ليسوا "جالية" تُستحضر في المناسبات، بل قوة اقتراح وشراكة، لو أُحسن توظيفها، لأمكن لها أن تعيد صياغة مسارات النموذج التنموي الوطني برمّته.

والخلاصة واضحة: لا فائدة من مطاردة العقول لتعود، بل من بناء جاذبية تجعلها تختار العودة طوعًا أو المشاركة عن بُعد، بثقة وشراكة. فالأوطان لا تُقاس فقط بمن يقيم فيها، بل بمن يسهم في بنائها أينما كان.

ولأجل ذلك، لا بد من التحول من سؤال "لماذا هربوا؟" إلى "كيف نجعلهم شركاء فعليين؟". وهنا تبرز مجموعة من التوصيات العملية التي تستحق الالتقاط:

- تأسيس مرصد وطني متخصص في تتبّع ورصد وتحليل هروب الأدمغة، لا فقط كأرقام، بل كظاهرة متشابكة تدمج الاقتصاد، التعليم، القيم، والخيارات الجيوسياسية.
- بلورة استراتيجية متكاملة تربط بين قطاعات التعليم العالي، والبحث العلمي، والديبلوماسية الاقتصادية، ضمن منظور سيادي يحتضن الكفاءات لا يُقنّن نفيها.
- إنشاء شبكات قطاعية لذكاء مغربي عالمي: في التكنولوجيا، الطاقة، الأمن السيبراني، الطب، الاقتصاد الأخضر... تُشتغل كمنصات دائمة للاستشارة، الشراكة، والاستثمار الرمزي والمعرفي.
- إطلاق برامج للتوأمة المؤسسية، حيث تتعاون الجامعات المغربية والمقاولات الوطنية مع كفاءات الخارج في مشاريع حقيقية، ملموسة، ومؤثّرة، عبر زيارات بحثية، أشراف مشترك، وتعاون رقمي دائم.
- إدماج فعلي للكفاءات بالخارج في مؤسسات القرار: عبر التمثيلية داخل الهيئات المنتخبة، المجالس الدستورية، ومؤسسات الحكامة، بما يُرسّخ الشعور بالمواطنة المندمجة لا المغتربة.

أما على المستوى الأعمق، فإن الاستشراف يفضي إلى نتيجة أخطر: إن الأمر لم يعد مجرد مسألة هجرة أو كفاءة فردية، بل تحول إلى قضية "أمن معرفي" و"سيادة ذكية". فمن لا يمتلك عقله، لن يمتلك قراره، ومن يموّل تكوين أدمغته ثم يطردها، سيعود لشرائها بثمن مضاعف... من حيث طردها.

إن "هاوية التبعية" تبدأ من لحظة فقدان الثقة في العقل الوطني.

فهل نحن مستعدون، اليوم، لنقل خطابنا من منطق الرثاء إلى منطق البناء؟

هل نجرؤ على إعادة صياغة علاقتنا بأدمغتنا بصيغة لا تنطلق من التذكير بالحنين، بل من التأسيس لمستقبل مشترك؟

الجواب، بكل يقين، لا ينتظر منهم أن يجيبوا... بل ينتظر منا أن نبدأ.

انتهى

الكفاءات المغربية المهاجرة : أسئلة الانتماء والولاء الهوياتي
ومقاربات الإدماج والاستثمار في المشروع التنموي الجديد

أ. د. حميد بودار
أستاذ التعليم العالي - علم النفس الاجتماعي / الرباط
المدير العام للمركز الدولي للدراسات الاستراتيجية منظمة ICSO

مقدمة

تفرز هجرة مواطني البلدان السائرة في طريق النمو إلى البلدان الغنية من دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا عدة نتائج مثقلة بالتمظهرات المريرة والمحبطة وهذا راجع إلى تحديات ظاهرة الفقر، واضطراب سياسات الاستثمار في الرأسمال البشري للدول المعنية بهذه الظاهرة. فعندما يرى الشباب من النخب المثقفة والمتعلمة وجود فرص وإمكانات لحياة فيها الاعتراف بالكفاءة العلمية أو المهنية، ومستويات أعلى درجة للرفاهية وتحصيل الثروة فإنهم غالبا ما يتخذون قرار الرحيل عن أوطانهم سواء بطرق شرعية أو غيرها، وبهذا يعبرون عن قصد او غير قصد عن انتصار روح التحدي الشبابي والبشري تجسيدا للشجاعة و إثبات الذات، والانتصار على بعض مظاهر البيروقراطية والإقصاء وعدم الاعتراف التي تفرضها دولهم ومجتمعاتهم، في الوقت الذي تضمن لهم الدول المستقبلة والحاضنة إمكانات وفرص ومجالات أوسع لتأكيد كفاءاتهم وتوسيع استثماراتهم الفكرية والعلمية والمهنية والتجارية بنسب أعلى و اكثر ربحية ومردودية على جميع المستويات.

تؤكد الكثير من الدراسات أن ظاهرة الهجرة عموما وهجرة العقول والكفاءات غالبا ما تخضع للرؤى والمقاربات والتقلبات السياسية، والسوسيو-سياسية سواء لدى الدول المنتجة للظاهرة أو الدول الفقيرة والتي لا توفر لمواطنيها الشروط المادية للعيش الكريم والرفاهية والأمن السوسيو-

اقتصـــادي، إن الهجرة إلى الدول الغنية ما هي إلا عملية فردية وجماعية لتحقيق أهداف الاســـتثمار الاقتصـــادي وتطوير الإمكانات المادية والمالية والاجتماعية للعيش الأفضـــل، وتحقيق ما يليق بالأنا الفردي والجماعي للنخب المثقفة والعالمة والأطر التي طالها الغبن الرمزي والمادي في أوطانها.

وإذا كانت الدول تتفاوت في مقاربتها الســياســية والاجتماعية والاقتصــادية والقانونية لظاهرة الهجرة وتمظهراتها، فإن مبررات هذه المقاربات غالبا ما تتحدد في الأبعاد الســيادية لهذه الدول وفرضياتها الأمنية والسوسيوسياسية والاقتصادية والعلمية والاستراتيجيات الخاصة بها في تدبير تجليات الظاهرة، فالمعايير التي تفرضــها الدول في التعاطي مع المهاجرين غالبا ما تقترن بالمقاربة الاســتثمارية للدولة فيما يتعلق بما يمتلكه المهاجرون من كفاءات وطاقات ومؤهلات من جهة وما يرتبط بآليات الإدماج السوسيوسياسي والقيمي والثقافي لهم في النسيج المجتمعي للدولة المحتضنة من جهة أخرى، وهذا الأمر يفرض عدة تحديات نفســية اجتماعية على ســيكولوجية المهاجرين وذهنياتهم واســتعداداتهم للتكيف والاندماج مع الخصــوصــيات الســوســيوثقافية والقيمية للبلدان المضـيفة، وهنا سـنجد بأن ظاهرة هجرة النخب المثقفة والعالمة، وكذلك كل مكونات فئات المهاجرين ستفرز نوعين من المفارقات الضاغطة سواء على العقول المهاجرة أو على الدول المستقبلة للمهاجرين.

☐ <u>المفارقة الأولى:</u> تتعلق بأزمة الدول المصــدرة للهجرة عندما تفقد نســبا عالية من الكفاءات والقدرات والأطر المتخصــصــة والعقول المنتجة للمعرفة والعلم ومؤهلات بناء وتطوير المشــاريع الصـناعية والتكنولوجية والاقتصـادية الكبرى، وهذا ما يشـكل نزيفا حقيقيا في الرأسـمال البشـري للدولة والمجتمع، والذي يفترض أن يتم الاســتثمار فيه من أجل بناء الســؤال حول إمكانات ومقاربات الاســتفادة من الرأســمال البشــري والنخب المبدعة والمنتجة للعلم والمعرفة والبانية للاســتراتيجيات الاقتصــادية والصــناعية والتكنولوجية في الدول الغربية المســتقبلة للمهاجرين وذلك على مســتوى أوطانها وبلدانها الأم، والســؤال هنا يتحدد في كيف يمكن في إطار هجرة العقول والأدمغة والعلماء والأطر من بلدانها أن يتم وضع مقاربات وآليات سياسية بين الدول المصدرة للهجرة والدول الحاضنة والمستقبلة للمهاجرين من أجل تمكين المجتمعات الأصلية للنخب المهاجرة من الاستفادة من طاقات ابنائها في مشاريعها التنموية؟

☐ <u>المفارقة الثانية:</u> ترتبط بالاضــطرابات الهوياتية التي يعاني منها المهاجرون على مســتوى الانتماء الســوســيوثقافي والديني والقيمي وما يتضــمن ذلك من تنافر في التمثلات والأحكام والاســتدلالات الاجتماعية الدينية والأخلاقية المؤطرة والمنتجة للموقف والســلوكات ســواء في ابعادها النفســية الاجتماعية العادية أو المركبة، أو حتى في بعض تداعياتها الســلبية أو المنحرفة التي قد تؤدي إلى انزلاقات خطيرة على المستوى السياسي والأمني داخل الدول المستضيفة.

إن اضــطرابات الهوية بقدر ما تؤثر على عقليات ووجدانات المهاجرين خلال تجارب التكيف مع الأبعاد القيمية والســوســيوثقافية للبلدان الحاضــنة وبقدر ما تخلق حالات الاســتلاب والاغتراب

الهوياتي الذي ينتج مستويات عالية ومقلقة من انعدام الثبات والولاء لقيم الثقافة الأم للدولة والمجتمع الأصلي لفئات المهاجرين، وهذا ما يطرح الأسئلة المقلقة حول الولاء للهوية الأم لدى المهاجرين والذي يرتبط جدليا بالدين والمعتقدات الدينية وسلوكات وطقوس التدين، وبالقيم السوسيوثقافية في اللغة والتواصل و أنماط العيش والاحتفال واللباس والتبادلات الرمزية بين الأفراد والعائلات المهاجرة، والتي قد تبقى راسخة وقد يطالها الاضطراب والتغير خلال الأزمنة والتجارب السيكوسوسيولوجية للتكيف التي يعيشها المهاجر في بلدان المهجر. إننا على هذا المستوى من ظواهر الهجرة نكون أمام سؤالين اثنين:

1- سؤال التدبير السيكوسيوسيولوجي للتكيف مع ثقافة وقيم بلدان المهجر ودرجات تأثير ذلك على التمثلات والقيم والمو اقف والسلوكيات التفاعلية لدى المهاجرين مع النظم الرمزية الثقافية والقيمية للبلدان المستضيفة للمهاجرين، وكيف تؤثر عمليات التفاعل هذه مع منظومة القيم الجديدة على الولاء الهوياتي للوطن الأم عند المهاجرين وخاصة النخب المثقفة؟

2- السؤال حول المقاربات السياسية والنفسية – اجتماعية من أجل ربط الكفاءات والعقول والنخب المهاجرة بإطارها المرجعي الديني والثقافي والقيمي والاجتماعي من أجل تفعيل آليات الولاء الهوياتي للوطن الأم بكل الحمولات الوجدانية للدول هذا الانتماء الذي يشكل الر ابطة الأساسية التي يمكن الاشتغال عليها واستثمارها من أجل الاستفادة مع العقول والكفاءات المغربية والعربية في الخارج.

<u>أولا) التعريف بالرأسمال البشري والأدمغة والكفاءات.</u>

لقد لاحظ عالم النفس الاجتماعي ستيفن بنكر Steven Pinker[1] (2011) أنه في أي دولة أو مجتمع كلما كانت هناك مؤسسات حكومية ومنظمات سياسية ومقاولات مواطنة وقوية كلما ازدادت قوة وفعالية رأس المال البشري و انفتاحيته، وذلك من خلال تشجيعه، تثمينه ورفع منسوب الثقة بين المؤسسات الصناعية والاقتصادية المنتجة للمال. والثروة وبين القوى البشرية والعاملة من علماء أطر وكفاءات. فالفو ائد الاقتصادية العالية والتطور الاستر اتيجي في الصناعة والتكنولوجيا و إنتاج الثروة والتقدم في الإبداع والاختراع و إنتاج المعرفة العلمية لا يتم إلا بالاستثمار في النخب الشابة من الباحثين والعلماء والأطر العليا وحسن تدبير تعليمها وتكوينها وتأطيرها وتأهيلها من جهة، ورفع منسوب تثمينها والحفاظ عليها كرأسمال استر اتيجي تراهن عليه الدولة والمجتمع كقوة علمية محركة للاقتصاد والنمو والتقدم من جهة أخرى.

ويشير بنكر S. Pinker إلى ضرورة العمل على تحقيق التعاون والتكامل المستمر بين الدولة ونخبها وأطرها وعلمائها وأطبائها ومهندسيها وكفاءاتها البشرية، وذلك عبر رفع منسوب الثقة والإيمان بالهوية الوطنية بين المنظمات والمؤسسات الحكومية والمقاولات الصناعية، وبين الطاقات والكفاءات

[1] Steven Pinker : The better angels of our nature 2011 New York Vilking.

المشـكلة للرأسـمال البشـري في المجتمع من خلال تثمينها وتكريمها ماديا ومعنويا والإعلاء من رمزيتها وخلق استراتيجيات الاستفادة منها وإدماجها في المشاريع التنموية للدولة والمجتمع.

إن الثروة البشرية هي استثمار للدولة على المدى المتوسط والطويل وتتم المراهنة عليها لتحقيق القفزات النوعية في النمو الاقتصادي والصناعي والتكنولوجي والعلمي عموما، كما أن إنتاج النخب العالمة والمنتجة للمعرفة، والكفاءات من الخبراء والتقنيين من المهندسين، يعتبر من تحديات الألفية الثانية لدى كل الدولة، بل اعتبره واضعوا الاستراتيجيات المستقبلية بمثابة المحرك الأساس لقوة الدولة أو السبب في ضعفها وتخلفها ولذلك فقط ظل التنافس بين الدول في أوروبا وآسيا وأمريكا منذ الحربين العالميتين يتركز في قدرة الدولة على إنتاج الطواقم العلمية والخبراء والمهندسين والأطباء وعلماء الكمبيوتر والهندسات الرقمية وبناء الكفاءات، وركزت المناهج والسياسات التعليمية على هذه الغايات الاستراتيجية، كما اتجهت أغلب الدول الصناعية العظمى إلى الاستفادة من كل الخبرات والكفاءات والعلماء من خارج دولها لتقوية إمكاناتها في إنتاج المعرفة العلمية في مصانعها وشركاتها وتطوير طاقاتها الصناعية الهائلة في الغرب وتراكم الثروة والرفاه الاقتصادي والاجتماعي الذي نراه في الدول الأوربية والغرب الأمريكي.

إلا أنه على مستوى المغرب ودول العالم العربي و إفريقيا فبالنظر إلى عوامل الاستعمار والتخلف والفقر وبطء درجات التطور الاقتصادي والصناعي والتكنولوجي فإن نماذج التنمية ظلت بعيدة عن تحقيق أهدافها الاستراتيجية في إنتاج الثروة والارتقاء الاجتماعي للفرد الأمر الذي أثر بشكل قوي على الكفاءات والعلماء والخبراء والأطباء والمهندسين في هذه الدول ومنها المغرب فدفعها إلى الهجرة.

يرى بول كولير[1] Paul Coller (2013) أننا في مسألة الهجرة يجب التفكير في ثلاث فئات من البشر فئة المهاجرين أنفسهم (وهم مجاميع بشرية غير متجانسة من النخب المثقفة والعلماء والخبراء والكفاءات العالية والطلبة واليد العاملة وأسرهم وفئات أخرى بمختلف مؤهلاتهم وخلفياتهم). وهناك الآخرون الذي يبقون في بلادهم، وهناك السكان الأصليون في البلدان المضيفة... وغالبا ما يحصل المهاجرون على حصة الأسد من المكاسب الاقتصادية نتيجة الهجرة، وهذه المكاسب الاقتصادية تشكل تعويضا عن المعاناة النفسية والاجتماعية والاقتصادية في البلد الأم. وهنا وجب التأكيد على أن هجرة الأدمغة والكفاءات لا يمكن أن تختزل في تحديد المهاجر في المثقف العالم أو الطبيب أو المهندس أو خبير المعلوميات بل يجب أن نوسع دائرة التعريف إلى أن المهاجر يمثل كل الطاقات والكفاءات المنتجة للعلم والثروة والمساهمة في كل أبعاد الصناعة والاقتصاد والتكنولوجيا وكل أوراش الإنتاج سواء في الدولة الأم أو الدول المستضيفة للمهاجرين.

التعريف بالأدمغة والكفاءات المغربية والعربية.

[1] Paul Collier : Exodos, How migration is changing our word, oxford university press, New York 2013, PP. 29 – 30.

■ يتشكل الرأسمال البشري من طاقات وكفاءات المجتمع أو العقول العالمة والمثقفة والمكونة علميا وتقنيا على المستوى النظري والتطبيقي في حقل أو ميدان تخصصي محدد، بما يميزه كمورد بشري مؤهل علميا لإنتاج العلم والمعرفة وقيادة مشاريع متخصصة، وفي هذا الإطار يمكن تقديم تعاريف أخرى مثل:

■ الكفاءة أو المورد البشري هو نتاج مسار علمي تكويني تاهيلي نظري أو تطبيقي أو فني جعله مؤهلا لإنتاج العلم والتكنولوجيا ضمن هيئة جامعية أو فريق خبراء أو معهد للتكنولوجيا أو ضمن مقاولات ومصانع عملاقة أو ضمن شركات استثمارية لإنتاج المال أو القرار الاستراتيجي.

■ الكفاءة أو المورد البشري هو أيضا المثقف/ المدرس أو المفكر المنظر وكذلك الفنان والمبدع، والتاجر صاحب المشاريع.

■ الكفاءة أو العقل هو الفرد المنتج للعلم وللثروة في سياق مجتمعه أو ضمن إطار مجتمعات الهجرة أو الدول المستقبلة أو الحاضنة.

■ على المستوى الاجتماعي والثقافي: المورد البشري/ أو العقل/ أو الكفاءة هو شخص ولد وتربى وترعرع ونما ودرس وتكون في سياق مجتمع أو دولة لها سياقها الجيوسياسي (موقعها في الجغرافيا السياسية)، لها نظامها السياسي ولها تاريخها، ولغتها ودينها/ لغاتها دياناتها، ولها أيضا أنماط تعابيرها الثقافية والفنية والرمزية أي كل ما يشكل شخصيتها القاعدية **Personnalité de base** حسب **R. Linton**.

■ المورد البشري/ الدماغ – العقل / الكفاءة هو فرد مشبع بالمكونات السوسيوثقافية لمجتمعه، بحيث تسكنه وتشكل محددا لنمط وجوده وتفكيره وتمثلاته واستدلالاته وأحكامه ومواقفه قراراته وسلوكاته وممارساته بحسب المنطق النفسي – الاجتماعي الذي خضعت له التنشئة الاجتماعية التي مر بها.

■ إنه يشكل بمفرده تلك الذاكرة الحاملة لما يسمى بالأنا الجماعي **Le moi – social** الذي يضمر ويستبطن كل المكونات السوسيوثقافية المؤطرة لإنتاجات وممارسات ومواقف وسلوكيات الأنا الفردي.

ثانيا) العقول والأدمغة وأسئلة الهوية.

في كتابه يؤكد موشيلي[1] **Mucchielli**

" أن الوعي بالذات هو إدراك نفسي – اجتماعي لهويتها انطلاقا من علاقتها بالخارج، أو بما هو اجتماعي عبر مجموعة من الأنشطة المعرفية التي تقوم بها الذات بهدف تمثل ذاتها والعالم الخارجي."

[1] Mucchielli. L'identité. Paris. P.U.F. PP24 – 25/

" فالهوية هي السيرورات النفسية – الاجتماعية الداخلية التي يُنظم الأنا الفردي بواسطتها كل المعلومات التي يحصل عليها داخل نواة معرفية منسجمة وتشمل تلك المعلومات، المعارف والتمثلات والأفكار والإدراكات والمواقف والاستدلالات والأحكام التي تشتغل بها أو تنتجها وأشكال اتخاذ القرارات المسؤولة عن سلوكاتنا بما يرتبط بها من إحساسات جسدية ومشاعر ووجدانات، هذه السيرورات هي التي تجعلنا ندرك ذواتنا باعتبارنا نحن بغض النظر عن التغيرات الحاصلة على مستوى الزمان والمكان.".

"فالهوية هي نسق التمثلات والوجدانات وأشكال الوعي التي بها أتحدد و أتعرف وأؤكد ذاتي داخل جماعاتي وثقافة انتمائي أو ثقافة الآخر."، فماذا نعني بالهوية بالنسبة للعقول المهاجرة؟

الهوية بالنسبة للمهاجر؟

- **هي ما تتحدد به الأنا وتدرك به ذاتها وتتعرف عليها وتشعر به كذات بما يضمن تحقيق مستوى من التكامل والتواصل الفعال والدينامي ما بين وعي الذات والعالم الخارجي.**
- **هي سيرورات بناء وتطوير تمثلات الذات لذاتها في سياقات ديناميات التفاعل والتواصل مع المكونات المادية والرمزية والفكرية (الثقافية/ اللغوية/ الدينية / الاجتماعية...)، إنها تتميز بالوحدة والتعدد (بحسب المراكز والأدوار الاجتماعية، كما أنها تتميز بالثبات/ والتغير بالنظر إلى السياقات التي تتواجد فيها الذات الفردية وقوة المؤثرات وأشكال التأطير الضاغطة.)**
- **هي المميز المحدد للأنا الفردي كذات اجتماعية ذات خصوصيات فزيولوجية وسمات سوسيوثقافية، ومنظومة تمثلات ومعارف مخزنة في الذاكرة والتاريخ السيكولوجي للأنا، وهي المحددات المميزة للشخصية مهما تغير الزمان والمكان والسياقات السوسيوسياسية والسوسيوثقافية.**

ثالثا) مشكلات الثبات الهوياتي لدى الأدمغة المهاجرة وتحديات الانتماء.

*** في إطار التحليل والسؤال عن الهجرة والهوية بين الثبات والتغير، يقول J. Clifford[1] " كانت الأرض والقرية والمدينة هي الوجود الاجتماعي الأصيل، فالمسكن كان يدرك على أنه الأساس المحلي للحياة الجماعية ومن تم اقترنت الثقافة بثبات المكان في المقام الأول.**

[1] Traveling cultures : cultural studies London – Routledg – 1982, PP 96 – 97.

فالمكونات الثقافية تربط ضـمنيا بين بناء المعنى وخصـوصـيات المجال الجغرافي والطبيعي/ بحيث يتحدد الانتماء الهوياتي بمنطق التكامل النفسـي الاجتماعي الذي يميز العلاقة بين جغرافيا المكان وتاريخ المكونات السـوسـيوثقافية (اللغة/ الدين/ الطقوس/ العادات/ التمثلات وأشـكال الوجود الاجتماعي وتعابيره/ إنها المحددات القوية لجذور الشـخصـية القاعدية المسـتقرة في عقل ووجدان كل مهاجر.".

وحول تأثير الهجرة في الهوية، يقول بول كولييرPaul Collier في كتابه: (Exodos : How migration changing our word, Oxford University Press – New York 2013)

إن الهجرة تؤثر على ثبات أو تغير الهوية من خلال المؤثرات التالية:

- سـياقات المجتمعات الحاضـنة للهجرة والمهاجرين تفرض منطقها النفسـي – الاجتماعي في تأطير ضوابط الوجود الاجتماعي للمهاجر المادي والرمزي.

- تحقيق التفوق والتميز العلمي والمهني للذات وبالتالي قبول وتقبل التغييرات المفروضـة في منطق التفاعل والتواصل والتبادلات.

- تحقيق الاستقلالية المادية والرفاهية ورغد العيش والتميز الطبقي المادي.

- الاستمتاع بالحقوق الكاملة للوجود الاجتماعي: المادية والقانونية، والتعليم والصحة، والحريات...

- ويتحدد تأثير الهجرة على الذهنيات والعقليات بناء على ما سبق وعلى السرعة التي يغير فيها المهاجر/ المهاجرون معايير ثقافتهم بما يتوافق وشروط التفاعل والتواصل والعيش في البلد المضيف.

ومن ضمن تحديات ثبات الانتماء الهوياتي لدى المهاجرين، يتم التساؤل عن:

■ قوة الإطارات المرجعية القانونية والسوسيوسياسية للبلدان الغربية الحاضنة وضغوط إغراءات الاستقرار المهني والمادي والاجتماعي.

■ قوة أشكال التأطير والتأثير التربوي والسوسيو – ثقافي للبلدان الحاضنة للمهاجرين في:

- أشكال الوجود الاجتماعي؛

- أشكال التعبير الثقافي ومميزات التبادلات الاجتماعية؛

- صعوبة التعبير عن الثقافة الخاصة إلا في الدوائر المغلقة.

- قوة الإعلام الغربي في ترويج القيم المحلية للمجتمعات الغربية الحاضـنة والمسـتقبلة للمهاجرين.

■ انعدام أو ضعف الروابط والجسور الثقافية والاجتماعية واللغوية والدينية وكل ما يخص النماذج المرجعية للخصوصيات الثقافية للمهاجر. مما يؤثر سلبا على قوة حضور مكونات الثقافات المحلية للمهاجرين وتأثيرها على ذهنياتهم ووجدانتهم.

يقول جون توملينسون (John Tomlinson) في كتابه[1]:

" تربك العولمة الطرق والأساليب التي تستثمر بها عمليات الإدراك النفسي الاجتماعي للثقافات المحلية وبقائها في ذاكرة الناس/ وفئات المهاجرين، فانتشار اللغات الأجنبية للبلدان المضيفة وخاصة الانجليزية وسيادة القيم والثقافية الاستهلاكية للرأسمالية الغربية، وأشكال التطبيع والتنميط العالمية لأساليب الحياة الجديدة الذي يقوم على التكنولوجيا الرقمية وشبكات التواصل الاجتماعي، وأساليب الوجود الاجتماعي والعلائقي المروجة إعلاميا والمحددة لمنطق ثقافي جديد وللتفاعلات والتبادلات النفسية الاجتماعية. كل هذه السيرورات تنتج عنها:

1) خلخلة قوية للثوابت المؤطرة للهوية الأصلية فكرا ولغة وتمثلا وممارسات اجتماعية و أنماط وجود أصيلة.

2) تآكل الأنا الاجتماعي الثقافي للهوية الأصل نحو تبني تركيبات غير متجانسة من أنماط الوجود الأنوي المروجة والضاغطة إعلاميا على فكر ووجدان المهاجر مما ينتج ما يسمى بالهويات المتفككة / أو المتشظية.»

رابعا) ما هي المقاربات السوسيوسياسية واستراتيجيات التدخل والتأطير لترسيخ الانتماء والثبات الهوياتي السوسيوثقافي لدى الكفاءات المغربية والعربية في المهجر؟

هناك ثلاث مداخل سوسيوسياسية:

◈ المدخل الأول: مقاربات التعاون بين الدول.

تقوية آليات ومقاربات الربط والارتباط بين المهاجرين وبين البلدان الأم عبر اتفاقيات التعاون مع البلدان الحاضنة في مجالات التربية والتأطير الديني والربط باللغة الأم والتعريف بالتاريخ والحضارة للبلدان الأصلية.

◈ المدخل الثاني: مقاربات الإشراك ومنح الثقة.

تكثيف روابط الاتصال مع النخب من العلماء والخبراء والكفاءات ورجال الأعمال عبر إشراكهم في التظاهرات العلمية والثقافية والفنية والتجارية المنظمة محليا في البلدان الأصلية ومنحهم مسؤوليات الإشراف والتدبير، والإشراك.

[1] Globalization and cultur / Policy Press/ United Kingdom, pp124

◈ المدخل الثالث: مقاربات الربط والدمج عبر المشاريع الاستراتيجية.

ربط النخب والكفاءات والأدمغة من الجيل الثاني والثالث وما بعده بمشاريع التنمية والتطوير الاستراتيجي في مجالات العلوم والتكنولوجيا والصناعات المتطورة ومشاريع الاتصالات والرقمنة من أجل الاستفادة من هذه الطاقات في إطار سياسات رابح / رابح مع الدول الغربية كحاضنة للمهاجرين.

خامسا) ما هي مقاربات الاستفادة من الكفاءات والعقول المغربية والعربية في المهجر؟

يمكن في هذا الإطار اقتراح المقاربات التالية:

1) وضع سياسات إعلامية وسيوسيوثقافية بالتنسيق مع البلدان المضيفة من أجل ربط أجيال المهاجرين الثاني والثالث بكل مكونات الثقافات الأم، وذلك من أجل تقوية الروابط الوجدانية والمعرفية والرمزية، وتعزيز الارتباط والانتماء للوطن، وتقوية الأنا الهوياتي الفردي والجماعي.

2) فتح فرص الاستثمار العلمي والصناعي والتكنولوجي والتجاري في البلدان الأم لكل الكفاءات والأدمغة المغربية والعربية، وإزالة العوائق البيروقراطية عبر الربط بالقطاعات الوزارية المعنية بسياسات الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية والإنتاجية وتقديم الإمكانات الميسرة .

3) وضع آليات للتواصل والتعبئة والربط بين القطاعات المعنية في البلدان الأصل، وبين الكفاءات والعلماء والمثقفين والمستثمرين من أجل إقناعهم بالاستثمار في الوطن دون التخلي عن مكتسبات المهجر.

سادسا) كيف يمكن دمج الرأسمال البشري المغربي والعربي المهاجر وتشجيعه للاستثمار في المشاريع التنموية الوطنية؟

- إن الرأسمال البشري هو أهم القوى المحركة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية بلا منازع.

- يمكن تحديد مقاربات وآليات الإدماج المنتج للأدمغة في المشاريع التالية:

- الاستفادة من العقول في قطاع ومجالات التعليم العالي ومؤسسات البحث العلمي المتخصص.
- الاستفادة من العقول في المشاريع الاستثمارية والمقاولات الصناعية والتكنولوجية الاستراتيجية عبر الشراكات العابرة للدول والقارات ضمن السياسات التعاونية والتشاركية بين الدول الأصل والدول الحاضنة للمهاجرين وفق مبدأ رابح / رابح.
- الإدماج الاستراتيجي المهدف للعقول والكفاءات في الخارج للتخطيط والتدبير الاستراتيجي للمشاريع التنموية الوطنية في البلدان الأم.

- كما لا يمكن أن ننسى إمكانات إدماج الكفاءات والعقول والأدمغة المغربية في استراتيجيات المشاريع التنموية مثل:

- المشاريع التنموية لتنزيل الجهوية المتقدمة.
- تفعيل مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (1) (2) (3) (4).
- تنزيل المقاربات الاستراتيجية للرؤية الملكية للمشروع التنموي الجديد.
- تنظيم مناظرات ولقاءات وطنية و إقليمية وعربية موسعة ومتعددة الأطراف والمشاركين والخبراء من أجل بلورة رؤية جديدة للاستثمار الاستراتيجي في الرأسمال البشري كقوة محركة للتنمية وإمكانات دمج الكفاءات والأدمغة والعقول المهاجرة في قلب الرهانات والتحديات والأهداف التنموية الاستراتيجية وفق الرؤية الملكية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

استراتيجيات تعبئة الكفاءات الصحية المغربية والعربية :

نحو نموذج جديد للهجرة المنتجة

الأستاذ الدكتور عبد النبي السباعي

كاتب عام جامعة سيدي محمد بن عبد الله، وكاتب عام جمعية فاس سايس

الدكتور جواد بلمسكين

طالب باحث

المقدمة

تشهد الدول العربية، وفي مقدمتها المغرب، دينامية متسارعة في مجال هجرة الكفاءات، خاصة في القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم والبحث العلمي. ورغم الجهود الإصلاحية الجارية، ما زالت ظاهرة "هجرة الأدمغة" تطرح تحديات هيكلية جذرية تؤثر على استقرار المنظومات الحيوية وخدمة المواطن.

تكشف البيانات الحديثة لعامي 2022–2024 عن حجم التحدي الحقيقي: فقد بلغت معدلات الهجرة الطبية نحو فرنسا 25.1% للجزائر، و18% للمغرب، و14.2% لتونس، بينما يعبر 70.1% من طلبة الطب المغاربة عن نيتهم في الهجرة. وتظهر أحدث المعطيات أن المغرب يواجه عجزاً حرجاً في القوى العاملة الصحية، حيث تبلغ الكثافة الإجمالية للأطباء والممرضين والقابلات 15.5 فقط لكل 10.000 نسمة، وهو مستوى يبقى دون المعايير الدولية الموصي بها من طرف منظمة الصحة العالمية.

وبالتفصيل، يبلغ معدل الأطباء 6.7 لكل 10.000 نسمة، فيما يصل معدل الممرضين والقابلات إلى 8.5 لكل 10.000 نسمة. وتشير البيانات الرسمية إلى وجود أكثر من 14.300 طبيب في القطاع العام، مع إجمالي 159 مستشفى عمومي .وبالاستناد إلى عدد سكان المغرب البالغ حوالي 37 مليون نسمة ومعايير منظمة الصحة العالمية التي توصي بـ 23 من العاملين الصحيين (أطباء وممرضين) لكل 10.000 نسمة، يمكن تقدير الحاجة إلى حوالي 32.000 مهني صحي إضافي لسد العجز الحالي.

ويواجه المغرب تحدياً ديموغرافياً إضافياً، حيث أن 37% من العاملين الصحيين تجاوزوا سن 51 عاماً في 2015، مما يعني تقاعد حوالي 1.923 طبيباً (20% تقريباً) و11.160 من العاملين الصحيين الآخرين أثناء هذه السنة (2025)، مما يعمق أزمة النقص في التخصصات الحرجة مثل الجراحة العامة، التوليد، طب الأطفال، والتخدير والإنعاش.

هذه الأرقام تدعو إلى تجاوز المنطق التقليدي الذي يختزل الهجرة في مجرد "خسارة"، لتبني مقاربة تحويلية جديدة تقوم على مفهوم "الهجرة المنتجة". ففي عصر ما بعد كوفيد-19، حيث أبرزت الجائحة الحاجة الملحة لتعزيز الأنظمة الصحية عالمياً، تتزايد فرص الاستفادة من الكفاءات المهاجرة عبر آليات مبتكرة للتعبئة والتنسيق.

وفي إطار رفع التحديات المتعلقة بتطوير منظومة الصحة عرف المغرب خلال السنوات الأخيرة إطلاق إصلاحات بنيوية كبرى، تجسدت في ثلاث محطات تشريعية مركزية:

- القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، والذي يروم تعميم التغطية الصحية الأساسية لجميع المواطنين،
- القانون رقم 06.22 بشأن الوظيفة الصحية العمومية، الذي يؤسس لمسار مهني جديد للأطر الصحية يعتمد على الكفاءة والتخصص والتحفيز،
- القانون رقم 08.22 المتعلق بإحداث المجموعات الصحية الترابية(GST) ، والذي يهدف إلى إعادة تنظيم العرض الصحي على أساس جهوي، وتعزيز التنسيق والتكامل بين المؤسسات الصحية العمومية.

وقد أكد رئيس الحكومة المغربية في كلمته أمام البرلمان يوم 7 يوليوز2025 أن هذه الإصلاحات "تشكل المنعطف الأكبر في تاريخ المنظومة الصحية الوطنية"، داعيًا إلى تعبئة كل الطاقات، داخل المغرب وخارجه، لضمان نجاح هذا التحول العميق.

وفي هذا السياق بدأ المغرب يبرز كنموذج رائد إقليمياً من خلال تطوير استراتيجيات متقدمة لإدارة التحديات الصحية المرتبطة بالهجرة، أهمها استراتيجية منظمة الهجرة الدولية 2024– 2028 بميزانية بلغت 17.4 مليون دولار، والتي يسعى المغرب من خلالها إلى تحويل التحديات إلى فرص للابتكار، عبر تكوين 1,426 مهني صحي إقليمي وتقديم المساعدة الطبية لـ 147,688 مهاجر، مما يُرسّخ موقعه كمركز إقليمي للخبرة في صحة الهجرة.

تهدف هذه الورقة إلى اقتراح رؤية تحويلية للهجرة تتجاوز النماذج التقليدية، وتشمل ثلاث آليات استراتيجية رئيسية:

- الحركية الدائرية الذكية: آليات تنقل مهني مرن تسمح بالاستفادة من الخبرات دون فقدان الكفاءات نهائياً، عبر برامج الإقامة المؤقتة والتطبيب عن بُعد.
- الجنسية المهنية المزدوجة: إطار قانوني مبتكر يسمح بممارسة المهنة الطبية عبر ضفتي المتوسط، مع تطوير نظم اعتماد متبادلة.
- الشراكات الاستراتيجية الثلاثية: نموذج "Win–Win–Win" متوسطي يحقق مصالح بلدان المنشأ والاستقبال والمهاجرين عبر شبكة C3M والمبادرات المماثلة.

إن الطموح من هذا التحليل ليس مجرد تشخيص الوضع الراهن، بل اقتراح نموذج جديد للحوار الاجتماعي والتعاون الصحي عبر المتوسطي، قادر على تحويل "نزيف الأدمغة" إلى "دورة إنتاجية للمعرفة" تُعزز الأنظمة الصحية على الضفتين، وتؤسس لنموذج مغربي قابل للتعميم على المستويين الإقليمي والعالمي، في إطار رؤية شاملة للتنمية المستدامة والشراكة الاستراتيجية.

1. الهجرة المهنية للكفاءات الصحية : التشخيص والأبعاد

1.1السياق المغربي

شهد المغرب منذ 2020 تحولاً جذرياً في تصوره للمنظومة الصحية، حيث انتقل من منطق الإصلاحات التدريجية إلى مقاربة ثورية تعيد تعريف مفهوم الأمن الصحي الوطني. هذا التحول يتجسد في ثلاثة قوانين مؤسسة تشكل العمود الفقري للرؤية الصحية الجديدة:

❖ الترسانة القانونية الجديدة: رؤية متكاملة

- القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، الذي يروم تعميم التغطية الصحية الإجبارية لتشمل أكثر من 22 مليون مغربي، مع استثمار يفوق 51 مليار درهم.
- القانون رقم 06.22 بشأن الوظيفة الصحية العمومية، الذي يؤسس لنظام جديد قائم على الجاذبية والاستقرار المهني، مع نظام تحفيزي يتضمن تعويضات تصل إلى 100% من الراتب الأساسي للمناطق النائية.
- القانون رقم 08.22 المتعلق بإحداث المجموعات الصحية الترابية(GST) ، والذي يسعى إلى إعادة تنظيم العرض الصحي على أسس ترابية، والانتقال من منطق القطاع إلى منطق الشبكة المترابطة.

❖ الواقع الصحي المغربي: أرقام صادمة وتحديات مركبة

- رغم هذه الإصلاحات الطموحة، تواجه المنظومة الصحية المغربية أزمة حقيقية في الموارد البشرية. فوفق وثيقة "الصحة في أرقام 2023" الصادرة عن وزارة الصحة، لا يتجاوز عدد الأطباء المزاولين في القطاع العمومي 12.034 طبيباً (شاملاً الأطباء العامين والمختصين وأطباء الأسنان)، وهو ما يشكل نسبة تغطية تبقى دون المعايير المعترف بها دولياً والمحددة من طرف منظمة الصحة العالمية في 10 أطباء لكل 10.000 نسمة.

هذا العجز، المعترف به رسمياً من طرف تقرير المجلس الأعلى للحسابات وخطابات رئاسة الحكومة، يترجم إلى نقص حاد خاصة في المناطق القروية والجبلية، مع تفاوتات مجالية حادة.

❖ نزيف الكفاءات: البعد الجيوسياسي للأزمة

تشير دراسة Zehnati (2024) إلى أن المغرب يحتل المرتبة الثانية مغاربياً في نسبة الهجرة الطبية نحو فرنسا بمعدل 18%، مقارنة بالجزائر (25.1%) وتونس (14.2%). هذا الترتيب يعكس ديناميكية إقليمية تتجاوز الخصوصيات الوطنية لتطال المنظومة المغاربية برمتها.

❖ نوايا الهجرة بين الطلبة: مؤشر إنذار مبكر

تكشف دراسة THE EMIGRATION OF MOROCCAN DOCTORS TO EUROPE (2023) عن نتائج مقلقة: 70.1% من طلبة الطب بالمغرب يخططون للهجرة بعد التخرج، مدفوعين بعوامل متعددة:

العوامل الاقتصادية: ضعف الأجور (8.000-12.000 درهم للمبتدئين)

العوامل المهنية: شروط العمل القاسية و آفاق الترقية المحدودة

العوامل الاجتماعية: ضعف التقدير المجتمعي والمكانة الاجتماعية

❖ التكلفة الاقتصادية للهجرة الطبية

تشير تقديرات إلى أن 13.000-15.000 طبيب مغربي يمارسون بالخارج، موزعين بين فرنسا (8.000)، بلجيكا (2.500)، كندا (1.800)، ودول الخليج (2.700). هذا يمثل خسارة اقتصادية تقدر بحوالي 26,9مليار درهم:

1. كلفة التكوين المفقودة: 15 مليار درهم
2. الإيرادات الضريبية الضائعة: 3.2 مليار درهم سنوياً
3. الاستثمار في الصحة العمومية: 8.7 مليار درهم إضافية

2.1 السياق العربي المقارن

لا تقتصر ظاهرة هجرة الكفاءات الصحية على المغرب وحده، بل تشكل تحدياً إقليمياً يطال معظم البلدان العربية، وإن بدرجات متفاوتة وفق السياقات الوطنية المحددة. هذه الظاهرة، التي تتجاوز البعد الكمي لتطال البنية الجيوسياسية للمنطقة، تكشف عن تحولات عميقة في خريطة التوزيع العالمي للكفاءات الطبية.

❖ المغرب العربي: مختبر للتحولات الطبية الإقليمية

التباينات الكمية في الهجرة الطبية المغاربية

تشير دراسة زحناتي (2024) الصادرة في المجلة الأكاديمية البلجيكية "Belgeo" إلى تباينات مهمة في معدلات الهجرة الطبية بين دول المغرب العربي نحو فرنسا:

- ✓ الجزائر: 25,1% من الأطباء الجزائريين المولودين في الجزائر يمارسون في فرنسا
- ✓ المغرب: 18% من الأطباء المغاربة المولودين في المغرب يمارسون في فرنسا
- ✓ تونس: 14,2% من الأطباء التونسيين المولودين في تونس يمارسون في فرنسا

هذه الأرقام تعكس ترتيباً جيوسياسياً يتجاوز البعد الإحصائي ليكشف عن ديناميات مختلفة في العلاقة بين دول المغرب العربي والفضاء الأوروبي، حيث تحتل الجزائر موقع الصدارة في معدل "النزيف الطبي" رغم قدراتها التكوينية الأعلى إقليمياً.

❖ التخصصات الأكثر تضرراً: خريطة النقص الحرج

تتفاوت معدلات الهجرة بشكل كبير حسب التخصصات الطبية، مما يخلق فجوات حرجة في منظومات الصحة الوطنية:

في تونس:

- طب الكلى: 43% معدل هجرة
- التخدير والإنعاش: 42,1% معدل هجرة
- الأشعة التشخيصية: 27,7% معدل هجرة
- الطب النفسي: 27% معدل هجرة

في الجزائر:

- الطب النفسي: 41,6% معدل هجرة
- الأشعة التشخيصية: 27,7% معدل هجرة
- أمراض القلب: 20,5% معدل هجرة

في المغرب:

- الطب النفسي: 15,3% معدل هجرة
- التخدير والإنعاش: 10,6% معدل هجرة

❖ المشرق العربي: أزمات مركبة وتحديات وجودية

○ لبنان: من الأزمة الاقتصادية إلى الانهيار الصحي

يشهد لبنان أزمة صحية غير مسبوقة تتجاوز في حدتها ما تعيشه دول المغرب العربي. فمنذ 2019، هاجر أكثر من 40% من الأطباء اللبنانيين، نتيجة للأزمة الاقتصادية المتفاقمة والانهيار المؤسساتي الذي طال

القطاع الصحي برمته. هذا المعدل الاستثنائي يضع لبنان في مرتبة الطوارئ الإقليمية، حيث تحول النقص من مشكلة كمية إلى تهديد وجودي للمنظومة الصحية.

تتجلى خطورة الوضع اللبناني في:

- إفراغ المستشفيات العمومية من أطرها الطبية المؤهلة
- انهيار الخدمات الطبية المتخصصة في المناطق النائية
- تدهور جودة الرعاية الصحية بشكل عام
- فقدان الثقة في القدرة الوطنية على التعافي
  - سوريا: تداعيات الحرب على النظام الصحي

تواجه سوريا كارثة صحية حقيقية نتيجة أكثر من عقد من الحرب، حيث:

- دُمر أكثر من 60 % من المستشفيات والمراكز الصحية
- هاجر حوالي 70% من الأطباء منذ 2011
- تشرد الآلاف من الكوادر الطبية داخلياً وخارجياً
- انهار نظام التكوين الطبي بشكل شبه كامل
  - العراق: إعادة البناء والتحديات المستمرة

يسعى العراق لإعادة بناء منظومته الصحية وسط تحديات أمنية و اقتصادية، مع:

- نقص حاد في التخصصات الطبية النادرة
- هجرة مستمرة للأطباء نحو دول الخليج وأوروبا
- جهود حكومية لاستعادة الكفاءات المهاجرة
- استثمارات في البنية التحتية الصحية
  - الأردن: المركز الطبي الإقليمي تحت الضغط

رغم مكانة الأردن كمركز طبي إقليمي، يواجه البلد:

- ضغوطاً متزايدة من اللاجئين السوريين
- هجرة متنامية للأطباء نحو دول الخليج
- تحديات في الاستدامة المالية للنظام الصحي
- محاولات للحفاظ على الريادة الإقليمية
  - مصر: القوة الطبية العربية الكبرى

تمثل مصر أكبر مخزون طبي عربي مع:

- أكثر من 200,000 طبيب مسجل

- معدلات هجرة متوسطة لكن بأعداد مطلقة كبيرة
- دور إقليمي متنامي في التكوين الطبي
- استثمارات ضخمة في الصحة الرقمية والذكية

تتجلى خطورة الأوضاع في المشرق العربي في:

- إفراغ المستشفيات العمومية من أطرها الطبية المؤهلة
- انهيار الخدمات الطبية المتخصصة في المناطق النائية
- تدهور جودة الرعاية الصحية بشكل عام
- فقدان الثقة في القدرة الوطنية على التعافي

3.1 العوامل الدافعة للهجرة

تمثل ظاهرة هجرة الكفاءات الصحية انعكاسًا لمجموعة من العوامل المتداخلة التي تجمع بين المحددات الاقتصادية، والظروف المهنية، والعوامل الاجتماعية والنفسية، ناهيك عن السياقات السياسية والمؤسساتية. وقد أظهرت الأدبيات المتخصصة أن قرار الهجرة لدى الأطباء لا يُتخذ غالبًا لأسباب مادية فقط، بل نتيجة تصور شامل للفرص والقيود داخل النظام الصحي الوطني.

✓ أولًا: العوامل الاقتصادية

- ضعف الأجور :يتقاضى الطبيب العام المبتدئ في القطاع العمومي المغربي أجرا هزيلا مقارنةً بأجور مضاعفة في أوروبا والخليج.
- غياب العدالة التحفيزية :لا توجد سياسة واضحة للرفع التدريجي من التعويضات حسب المناطق أو التخصصات النادرة.
- الضغط الضريبي وارتفاع تكاليف المعيشة في المدن الجامعية والطبية الكبرى.

✓ ثانيًا: ظروف العمل المهنية

- الخصاص الحاد في الموارد البشرية يؤدي إلى ضغط عمل مزمن، خصوصًا في أقسام المستعجلات والطب العام.
- البنية التحتية المهترئة في بعض المستشفيات الإقليمية والجهوية، مما يحد من فعالية الطبيب ويقوض جودة الخدمة.
- ندرة التجهيزات الطبية والتقنيات الحديثة، ما يولّد شعورًا بالإحباط المهني لدى الكفاءات الشابة.

- انعدام الترقية الوظيفية السريعة وضعف مسارات البحث العلمي والتكوين المستمر داخل القطاع العمومي.

✓ ثالثًا: العوامل الاجتماعية والنفسية

- ضعف التقدير المجتمعي للطبيب مقارنةً بمكانته الرمزية السابقة.
- الاحتراق المهني (burnout)الناتج عن الإرهاق، والضغط، وغياب الدعم النفسي.
- الإحساس بفقدان الأفق المهني والذاتي، خاصة لدى الخريجين الجدد الذين يرون في الخارج فرصة للانفتاح والاعتراف بكفاءاتهم.

✓ رابعًا: الجاذبية الخارجية والطلب العالمي

- الطلب المتزايد على الأطباء المغاربة في أوروبا (فرنسا، بلجيكا، ألمانيا) بسبب التكوين الفرنكفوني والكفاءة السريرية.
- إجراءات الاعتراف السريع بالشهادات في بعض الدول، وتسهيلات الحصول على التأشيرة المهنية.
- الهجرة العائلية المصاحبة، حيث تشكل فرص التمدرس والتغطية الصحية للأطفال أحد دو افع قرار الرحيل.

✓ خامسًا: فجوة الثقة في النظام الصحي

- ضعف الشفافية في التعيينات والتكوينات المتقدمة
- غياب إشراك حقيقي للكفاءات في تخطيط السياسات الصحية
- غموض الرؤية المستقبلية للمهنة داخل القطاع العمومي

2. من الهجرة إلى المشاركة الفاعلة : الإطار النظري الجديد

لم تعد العودة النهائية هي السبيل الوحيد للاستفادة من الكفاءات. بل برز نموذج جديد يقوم على:

- الحركية الدائرية :(Circular Mobility) تعني إتاحة الفرصة للكفاءات الصحية المقيمة بالخارج للانخراط المؤقت والدوري في أنشطة مهنية داخل الوطن، كالمشاركة في التكوين الطبي، المساهمة في البرامج الصحية العمومية، أو تقديم خدمات علاجية خلال فترات محددة (مثلاً أثناء العطل الصيفية). هذه الحركية تتيح نقل الخبرة دون اشتراط العودة النهائية، وتعزز من الرو ابط المهنية بين الوطن والمهاجر.
- الاستفادة عن بُعد :بفضل التطورات الرقمية، يمكن للكفاءات الصحية المهاجرة أن تساهم عن بُعد في تطوير المنظومة الصحية، من خلال تقديم استشارات طبية عبر تقنيات الطب عن

بعد، المشاركة في منصات التكوين المستمر، الإشراف على الأطروحات الطبية، أو حتى المساهمة في تطوير النظم المعلوماتية الصحية داخل المغرب والدول العربية.

- شراكات مؤسساتية :تقوم على إبرام اتفاقيات تعاون بين المؤسسات الصحية والتعليمية في البلد الأصل ونظيراتها بالخارج. تشمل هذه الشراكات تبادل الأطر والخبرات، تنظيم برامج تكوين مشترك، دعم البحوث السريرية، أو تمويل مشاريع نقل التكنولوجيا الطبية. مثل هذه الشراكات تُمكّن من خلق جسور دائمة بين الداخل والخارج، وتُحول المهاجر من فرد منعزل إلى فاعل مؤسسي.

هذه المقاربة تدعو إلى إعادة تعريف العلاقة بين الوطن وكفاءاته، من علاقة انقطاع إلى علاقة شراكة متجددة، تراعي حرية التنقل والانتماء المزدوج، وتعتمد منطق الربح المتبادل بدلًا من المنطق الأمني أو الانغلاق المؤسساتي.

3. مواقف وتحليلات من داخل المهجر

✓ من الالتزام الفردي إلى التعبئة المؤسساتية

وتُظهر هذه الاستطلاعات أن الطبيبات المهاجرات يُبدين حماسًا أكبر، لا سيما في مجالات صحة الأم والطفل والطب الوقائي، مما يعكس إمكانات نوعية غير مستغلة بعد في التنمية الصحية المحلية. ويكشف تحليل أعمق لدوافع هذا الالتزام عن تنوع في المحركات: فقد أشار 45% إلى شعورهم العميق بالانتماء الوطني، بينما عبّر 35% عن رغبتهم في نقل المعارف والخبرات المكتسبة، وأكد 20% على دافع المسؤولية الاجتماعية تجاه الفئات الهشة .هذا التنوع في الدوافع يفرض اعتماد مقاربات متعددة في استراتيجيات التعبئة، تراعي الفوارق في الأولويات والقدرات والقيود المهنية والشخصية.

✓ مبادرات قائمة تكشف عن طاقات كامنة

تُبرز العديد من التجارب الحالية إمكانيات ملموسة لبناء جسور متينة بين الداخل والخارج. فقد نجحت شبكة الأطباء المغاربة في فرنسا في تنظيم أكثر من 30 قافلة طبية متخصصة خلال خمس سنوات، شملت جراحات دقيقة في تخصصات القلب والعيون والعظام، واستفاد منها أزيد من 18.000 مريض في المناطق النائية. كما ساهم برنامج التوأمة بين مستشفى محمد السادس بالرباط ومستشفى لاريبوازيير (Hôpital Lariboisière) بباريس في تبادل 85 إطارًا طبيًا وتمريضيًا بين المؤسستين، ما عزز القدرات المهنية ونقل الخبرة السريرية.

غير أن معظم هذه المبادرات، رغم أهميتها، تظل محكومة بالجهود الفردية وتفتقر إلى التأطير المؤسساتي. مثال ذلك، في سبتمبر 2023، أقدم الفريق الطبي المغربي بمستشفى الجامعة الدولية الخاصة بالدار البيضاء، تحت إشراف الدكتور محمد العمراني، الجراح المغربي المتدرب بالمملكة المتحدة، على زرع أول جهاز Heart-Mate 3 لتدعيم البطين الأيسر في المغرب، لشخص يبلغ من العمر

68 عامًا، ما شكّل طفرة نوعية في الكفاءة الجراحية الوطنية. وقد أشار الدكتور العمراني إلى أن هذه التكنولوجيا تمكّن المرضى من "استعادة حياة طبيعية" دون الحاجة للهجرة خارج البلاد.

✓ الرقمنة كأداة استراتيجية لتقليص المسافات

يلعب التحول الرقمي دورًا محوريًا في تسهيل هذه الشراكات، حيث أضحى ممكنًا تنظيم دورات تدريبية عن بُعد، وتقديم استشارات افتراضية متخصصة، والمشاركة في أبحاث متعددة المراكز تضم باحثين مغاربة في الداخل والخارج. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، منصة التطبيب عن بُعد التي أطلقها أطباء مغاربة مقيمون في ألمانيا، والتي توفر يوميًا حوالي 25استشارة طبية مجانية لفائدة المرضى في المناطق القروية، خصوصًا في التخصصات النادرة كأمراض الأعصاب والكلى. وقد ساهمت هذه المنصة في تقليص مدة انتظار المواعيد من شهرين إلى أسبوع، وتخفيض تكاليف التنقل بنسبة 70%، مما يبيّن الأثر الملموس للتكنولوجيا على تحسين العدالة الصحية.

✓ نحو سياسة وطنية لتعبئة الكفاءات المهاجرة

كل هذه المعطيات تُبرز الحاجة الملحة إلى الانتقال من منطق المبادرات الفردية المحدودة إلى سياسة وطنية شاملة وواضحة المعالم لتعبئة الكفاءات الصحية المهاجرة. ويتطلب هذا التحول اعتماد مجموعة من الآليات المؤسسية، من بينها:

- تطوير إطار قانوني مبسط ومرن يضمن الاعتراف بالمساهمات الطبية المؤقتة.
- إنشاء منصة رقمية وطنية موحدة لربط العرض والطلب في مجال الخبرات الصحية المتخصصة.
- إحداث صندوق دعم مالي للمشاريع الصحية التي تقودها الكفاءات بالخارج.
- وضع نظام تقييم دوري لقياس الأثر الفعلي لهذه المساهمات على المؤشرات الصحية الوطنية.
- كما ينبغي أن ترتبط هذه المبادرات بشكل وثيق مع الأوراش الكبرى الجارية، وعلى رأسها إصلاح المنظومة الصحية في إطار القانون 08.22، بما يضمن انسجامًا بين أهداف الدولة واستعداد الجالية للمساهمة.

4. مبادرات قائمة : شبكة C3M نموذجًا

1.4 أهداف وتوجهات استراتيجية

تتمثل الأهداف الأساسية لشبكة C3M فيما يلي:

- توفير إطار للتنسيق بين المهنيين الطبيين المغاربة بالخارج في مختلف التخصصات.
- المساهمة في تطوير العرض الصحي الوطني من خلال نقل الخبرات والمعارف.

- دعم التكوين المستمر والبحث الطبي لفائدة الأطباء المقيمين بالمغرب.
- تقوية علاقات التعاون بين المؤسسات الصحية المغربية ونظيراتها بالخارج، وخاصة عبر برامج التوأمة.

وقد حددت الشبكة، ضمن رؤيتها الاستراتيجية، مبدأ "الهجرة الإنتاجية المنظمة "كأساس لعملها، أي الانتقال من مساهمات ظرفية إلى دورهيكلي ومندمج في المنظومة الصحية الوطنية.

2.4 أنشطة ملموسة ومشاريع ميدانية

خلال السنوات الخمس الماضية، نظمت C3M ما يزيد عن:

- 25قافلة طبية متخصصة شملت تخصصات حساسة (جراحة القلب، الأورام، طب العيون) ، واستهدفت مناطق نائية في أقاليم فكيك، بولمان، الحسيمة، وزاكورة.
- أربع دورات تكوينية سنوية لفائدة الأطباء الداخليين والمقيمين تركزت على المهارات السريرية الحديثة، وسبل الولوج إلى المنصات الرقمية للبحث الطبي.
- مؤتمرات علمية مغاربية–أوروبية، منها ملتقى الرباط 2022 الذي جمع أكثر من 300 إطار طبي مغربي من أوروبا، ناقش سبل نقل التكنولوجيا الطبية وتعزيز الابتكار الرقمي في التشخيص والعلاج.

كما أطلقت الشبكة مشروعًا رائدًا تحت اسم "منصة C3M الرقمية"، وهي بو ابة إلكترونية مخصصة لتسهيل التواصل بين المؤسسات الصحية المغربية والأطباء المغاربة بالخارج، وتعرض فرص التعاون، التكوين، والمساهمات التطوعية أو المأجورة حسب الحاجة.

3.4 نقاط قوة وتحديات مؤسساتية

تميزت تجربة C3M بعدة عناصر قوة، من أبرزها:

- الوضوح في الرؤية والرسالة، وارتباطها المباشر بأهداف التنمية الصحية الوطنية.
- القدرة على تعبئة الكفاءات بشكل جماعي ومنظم، بعيدًا عن المقاربات الفردية المحدودة.
- اعتمادها على أدوات رقمية متقدمة، سهلت التنسيق والتخطيط.

غير أن الشبكة لا تزال تواجه بعض التحديات، من بينها:

- غياب شراكة رسمية دائمة مع وزارة الصحة و الحماية الاجتماعية، مما يحد من قدرتها على برمجة تدخلات مندمجة ضمن الخريطة الصحية الوطنية.
- صعوبات في التمويل المستدام، خاصة فيما يتعلق بنقل المعدات الطبية وتنظيم القو افل الجراحية المعقدة.

- ضعف الاعتراف القانوني بمساهمات الكفاءات المهاجرة، مما يعرقل مشاركة بعض الأطباء المرتبطين بأنظمة تراخيص صارمة في بلدان الإقامة.

4.4 دروس استراتيجية وتجربة قابلة للتوسيع

تُعد تجربة C3M نموذجًا واعدًا لما يمكن أن تحققه المقاربات الجماعية والمنظمة لتعبئة الكفاءات المهاجرة. وقد أبانت عن إمكانيات هائلة لخلق جسور مؤسسية بين "المغرب المقيم" و"المغرب المهاجر." إلا أن تعميم هذا النموذج يتطلب:

- إدماج هذه الشبكات في الاستراتيجية الوطنية للصحة، خصوصًا في إطار تفعيل مقتضيات القانون الإطار 08.22 المتعلق بإصلاح المنظومة الصحية.
- إحداث آلية وطنية رسمية لتنسيق مساهمات الكفاءات بالخارج (مثلاً عبر وكالة أو منصة حكومية متعددة القطاعات).
- تشجيع خلق شبكات قطاعية مماثلة في التخصصات الشبه طبية (التمريض، الصيدلة، الهندسة الطبية الحيوية...)، مما يعزز من مقاربة شمولية للهجرة الإنتاجية الصحية.

5.نحو نموذج عربي للهجرة المنتجة : مقترحات استراتيجية

1.5 على المستوى الوطني (المغرب)

✓ إحداث مرصد وطني للهجرة الصحية لرصد الظاهرة و اقتراح السياسات

تقتضي إدارة الهجرة الصحية بشكل فعال توفر جهاز رصد وطني قادر على تتبع ديناميات الكفاءات الصحية في الخارج وتحليل توجهاتها المهنية والمجالية. لا ينبغي أن يقتصر دور هذا المرصد على تجميع المعطيات، بل أن يتجاوز ذلك إلى إنتاج مؤشرات تحليلية دورية، وصياغة مقترحات تستند إلى فهم معمق لحاجيات النظام الصحي وتوجهات الهجرة المتغيرة. كما يشكل هذا المرصد منصة للتنسيق بين مختلف المتدخلين (الصحة، التعليم العالي، الخارجية، الجالية...) من أجل رؤية وطنية موحدة.

✓ تطوير منصة رقمية رسمية لتسجيل الكفاءات بالخارج

تمثل الرقمنة رافعة مركزية في ربط الكفاءات الصحية المهاجرة بوطنها. وتُعد المنصة الرقمية أداة استراتيجية ليس فقط لتسجيل الأطر بالخارج، بل كذلك لتعريفهم بالفرص المتاحة داخل المغرب في مجالات التكوين، البحث، الاستشارة، والتطوع. يجب أن تكون هذه المنصة تفاعلية، متعددة اللغات، وآمنة، بحيث تسمح بتحديث البيانات المهنية باستمرار، وتوفر آليات تواصل مباشر مع المؤسسات الصحية والجامعية المغربية.

✓ دعم برامج العودة المؤقتة للمشاركة في التكوين والتأطير

تشكل العودة المؤقتة خيارًا مرنًا يتيح الاستفادة من الكفاءات دون الحاجة إلى استقرار دائم. ينبغي تأطير هذه البرامج عبر اتفاقيات رسمية تضمن وضوح المهام والمدة والإطار القانوني، مع تقديم تحفيزات ملموسة مثل تغطية الإقامة والتنقل، وتسهيل إجراءات الاعتماد المؤقت. كما يجب أن تُربط هذه البرامج باحتياجات فعلية داخل المؤسسات المستفيدة، لتفادي الطابع الرمزي أو المناسباتي للمساهمات.

✓ منح امتيازات خاصة للمشاريع الصحية التي يقودها مهاجرون

تشجيع استثمارات الكفاءات الصحية بالخارج في البنيات التحتية والخدمات الصحية يتطلب إطارًا تحفيزيًا خاصًا، يشمل تيسير المساطر الإدارية، منح تسهيلات ضريبية، وتوفير فضاءات مهيكلة (مثل مناطق صحية موجهة أو حاضنات). كما يمكن التفكير في آلية "النافذة الواحدة" لفائدة الأطباء والمستثمرين الصحيين من الجالية، بما يضمن المرافقة المؤسساتية الشاملة من الفكرة إلى التنفيذ.

✓ إدراج تعبئة الكفاءات في إطار تنزيل القانون 08.22، من خلال المجموعات الصحية الترابية

تتيح المجموعات الصحية الترابية (GST) أفقًا جديدًا لإدماج الكفاءات ضمن هندسة صحية جهوية. ويمكن تفعيل هذا الدمج عبر استحداث وحدات للتعاون الدولي داخل كل مجموعة، تُعنى بالتنسيق مع الكفاءات الجهوية المقيمة بالخارج، وتعمل على إدراجهم في برامج التكوين، التأطير، والتخطيط الصحي المحلي. هذه المقاربة تجعل من تعبئة الكفاءات جزءًا عضويا من حكامة القطاع الصحي، وليس مجرد ملحق خارجي.

2.5 على المستوى العربي

تشترك الدول العربية في العديد من التحديات البنيوية التي تعيق بناء أنظمة صحية فعالة، على رأسها هجرة الكفاءات نحو الشمال، هشاشة البنيات التحتية، والتفاوتات الإقليمية في العرض الصحي. ضمن هذا السياق، تبرز الحاجة إلى مقاربة إقليمية جماعية، تتجاوز الطابع القطري الضيق، وتؤسس لتعاون منظم، تضامني وذكي في مجال الهجرة الصحية.

✓ إنشاء مرصد عربي للهجرة المهنية في قطاع الصحة

يتطلب فهم أبعاد الهجرة الصحية على المستوى العربي وجود مرصد إقليمي متخصص، يتولى جمع البيانات، وتحليل السياسات المعتمدة، ورصد تحركات الكفاءات بين الدول العربية وخارجها. هذا المرصد، الذي يمكن أن

يندرج ضمن أجهزة جامعة الدول العربية، يشكل منصة لإنتاج المعرفة المشتركة، ودعامة لبناء سياسات مبنية على الأدلة، تُراعي الخصوصيات الوطنية وتوجهات الهجرة الإقليمية.

✓ تفعيل مجلس عربي للكفاءات الصحية للتنسيق بين الدول

من شأن إنشاء مجلس عربي يضم ممثلين عن وزارات الصحة، كليات الطب، وشبكات الكفاءات المهاجرة، أن يوفّر إطارًا رسميًا لتنسيق الجهود، و اقتراح آليات تعبئة جماعية للكفاءات العربية بالخارج. يتولى هذا المجلس تطوير برامج إقليمية في التكوين، البحث، والخبرة، ويساعد في صياغة ميثاق عربي للهجرة الصحية المنتجة يقوم على مبادئ العدالة والشفافية والمصلحة المتبادلة.

✓ دعم مبادرات التعاون جنوب-جنوب في التكوين والخبرة

تمثل المقاربات الجنوب–جنوب ر افعة فعالة لتعزيز القدرات دون الارتهان إلى أنماط التعاون الشمالي التقليدي. ويمكن تفعيل ذلك عبر تبادل الأساتذة الز ائرين، تنظيم دورات تدريبية بينية، و إنشاء برامج للأطباء المقيمين في الدول ذات الموارد المحدودة. هذا النمط من التعاون يعزز الثقة البينية، ويقلّص من فجوة المعرفة داخل الإقليم.

✓ إحداث حاضنات ابتكار صحي عربي يقودها مهاجرون

يمكن للكفاءات العربية المهاجرة أن تضطلع بدور مركزي في تطوير حلول رقمية وتقنية ملائمة لبيئاتها الأصلية. وتشكّل حاضنات الابتكار الصحي فضاءً مفتوحًا أمام المبادرات

الفردية أو الجماعية في مجالات مثل الصحة الرقمية، الذكاء الاصطناعي الطبي، أو إدارة نظم المعلومات الصحية. يشترط لنجاح هذه الحاضنات توفير بيئة تمويل محفّزة، ومسارات إدارية مرنة، ودعم سياسي واضح.

✓ اعتماد نماذج التوأمة بين المستشفيات العربية وشبكات المهنيين بالخارج

تُعد التوأمة آلية ذكية لتحويل العلاقة مع الكفاءات إلى علاقة مؤسسية دائمة. يمكن لمستشفيات عربية (جامعية أو جهوية) أن تبرم اتفاقيات تعاون مباشر مع شبكات من الأطباء أو الباحثين بالخارج، تتناول مجالات التكوين، التشخيص المشترك، البحث التطبيقي، والتقييم الصحي. تسمح هذه النماذج بإدماج الكفاءات المهاجرة في سيرورة التحديث الداخلي للمؤسسات، دون الحاجة إلى عودتهم الدائمة.

3.5 مبادرات مبتكرة : من الاجتهادات الفردية إلى آليات مؤسساتية بديلة

في ظل التحديات المركّبة التي تعيق تعبئة الكفاءات الصحية المهاجرة، تبرز الحاجة إلى حلول إبداعية، تتجاوز الإطار البيروقراطي التقليدي، وتعتمد على أدوات مبتكرة قادرة على التوفيق بين المرونة القانونية، التمكين الرقمي، التحفيز المالي، والتكامل المؤسساتي .إن بناء نموذج مستقبلي للهجرة المنتجة لا يكتمل إلا باعتماد آليات هجينة، مستدامة، وذات قابلية للتنفيذ.

✓ الجنسية المهنية المزدوجة: إطار قانوني جديد للممارسة المرنة

تقترح هذه الآلية الاعتراف بوضع "ثنائي الانتماء المهني" يسمح للممارسين الصحيين المهاجرين بالاحتفاظ بجميع حقوقهم المهنية في بلد الإقامة، مع منحهم وضعًا قانونيًا خاصًا يمكنهم من ممارسة

مؤقتة أو جزئية في بلدهم الأصلي دون فقدان مكتسباتهم الإدارية أو التأمينية. يتطلب هذا النموذج تعديل التشريعات الوطنية بشكل يتيح اعتماد نظام ترخيص مهني مرن، يشمل الاعتراف بالخدمة عن بُعد، والتكوين، والممارسة المؤقتة في مؤسسات محددة.

✓ التطبيب العابر للحدود: من الاستشارة الرقمية إلى المنظومة السحابية الصحية

لم تعد الممارسة الصحية المشروطة بالحضور المادي كافية في عصر التحول الرقمي. يقترح هذا النموذج إنشاء شبكة وطنية للتطبيب العابر للحدود، تتيح للأطباء بالخارج تقديم خدمات تشخيص واستشارة ومرافقة علاجية عن بُعد، عبر منصة رقمية مؤمنة، ومتكاملة مع السجلات الطبية المحلية. ويمكن أن تشمل هذه المبادرة أيضًا وحدات افتراضية للتكوين المستمر، ومحاضرات مشتركة، ومنصات بحث طبي تشاركي تربط الباحثين داخل الوطن وخارجه.

✓ صناديق استثمارية مجتمعية للصحة: تمويل تضامني من الجاليات

بديلاً عن التبرعات الموسمية، يُقترح تأسيس صناديق استثمارية صحية تشاركية تقودها كفاءات مالية وطبية من الجالية، يتم توجيهها نحو مشاريع بنى تحتية مستدامة (مراكز ولادة، وحدات علاج متنقلة، مختبرات رقمية)، أو لتمويل دراسات الجدوى لمشاريع صحية مبتكرة في مناطق الهشاشة. يمكن لهذه الصناديق أن تعمل وفق نموذج الشراكة بين القطاع العام والجالية، وتستفيد من إعفاءات ضريبية تحفيزية.

✓ آلية تحفيز مزدوج: تقاطعات بين الاعتماد، الامتياز، والاعتراف

تتأسس هذه الآلية على مبدأ التبادلية: يُمنح الطبيب الزائر اعتمادًا مهنيًا خاصًا يضمن له ممارسة مرنة ومؤقتة داخل مؤسسة صحية وطنية، في حين تحصل المؤسسة المستقبِلة على امتيازات مشجعة مثل منح الأولوية في التمويل العمومي، نقاط إضافية في الاعتمادات الأكاديمية، أو دعم لوجستي حكومي. كما يمكن خلق علامة اعتماد وطنية (Label)كمكافأة تُمنح للمؤسسات التي تطور شراكات مستمرة مع الكفاءات المهاجرة.

✓ منصة تكاملية للكفاءات الصحية العالمية

يتطلب دمج الجهود تطوير منصة إلكترونية مركزية تتجاوز التسجيل التقليدي، لتوفر فضاءً تفاعليًا متكاملاً يشمل: ربط مباشر بالفرص المؤسسية، تقويم دوري للمهارات، دعم في الترخيص المؤقت، وإمكانية تقديم مساهمات علمية وعلاجية عن بُعد. يجب أن تعمل هذه المنصة كـ"مركز عمليات" ذكي للهجرة المنتجة، بواجهات مخصصة للمهنيين، للمؤسسات، وللمسؤولين عن التخطيط الصحي.

الخاتمـــــــة

لقد أظهرت هذه الورقة أن الهجرة الصحية، وإن كانت في ظاهرها نزيفًا مؤلمًا للموارد البشرية، فإنها تُخفي في باطنها رأسمالاً بشريًا واستراتيجيًا هائلًا، إذا ما أُحسن استثماره. لم يعد من المجدي الاكتفاء بتشخيص الظاهرة وترديد خطاب الخسارة، بل حان الوقت للانتقال إلى هندسة سياسات جديدة، تُحوّل الكفاءات الصحية المهاجرة من "موضوع للمراقبة" إلى "شريك في البناء والإصلاح."

إن بناء نموذج للهجرة المنتجة في المجال الصحي لا يقتصر على الإجراءات التقنية أو الحوافز الظرفية، بل يقتضي تحولًا في الرؤية: من دولة تَخشى هجرة أطرها إلى دولة تسعى إلى توسيع فضائها المهني والاجتماعي ليشمل أبناءها أينما كانوا. ويتطلب هذا التحول إرادة سياسية، عدالة مؤسسية، وجرأة قانونية لابتكار صيغ مرنة تُوازن بين السيادة والانفتاح، وبين الانتماء والممارسة المتعددة.

لقد أثبتت التجارب أن تعبئة الكفاءات لا تتحقق عبر مبادرات رمزية أو مناسباتية، بل من خلال إدماجها المهيكل والدائم في منظومة التخطيط الصحي والبحث العلمي والتكوين الطبي. وهذا يمرّ عبر أدوات ملموسة: منصات ذكية، صناديق استثمارية موجهة، اعتماد مهني مزدوج، توأمات مؤسساتية، ومجالس شراكة فاعلة بين الداخل والخارج.

في السياق المغربي والعربي، تُعدّ الإصلاحات الجارية في القطاع الصحي فرصة نادرة لتضمين الهجرة المنتجة في صلب الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية، لا كـ"ملحق عرضي"، بل كأحد الروافد المركزية لبناء أمن صحي مستدام. ومن هذا المنطلق، فإن الكفاءات الصحية بالخارج ليست فقط "مغتربين"، بل رُسلًا محتملين للمعرفة، والجودة، والعدالة الصحية العابرة للحدود.

المراجع العلمية

استراتيجيات الاستفادة من العقول والكفاءات المغربية والعربية في الخارج

مراجع عربية

1. وزارة الصحة والحماية الاجتماعية (2023). "الصحة في أرقام 2023". المملكة المغربية.

2. المجلس الأعلى للحسابات (2022). "تقرير حول المنظومة الصحية الوطنية: التحديات والآفاق". المملكة المغربية.

3. القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية. الجريدة الرسمية، المملكة المغربية.

4. القانون رقم 06.22 بشأن الوظيفة الصحية العمومية. الجريدة الرسمية، المملكة المغربية.

5. القانون رقم 08.22 المتعلق بإحداث المجموعات الصحية الترابية (GST). الجريدة الرسمية، المملكة المغربية.

6. جامعة الدول العربية (2024). "تقرير التنمية الصحية في الدول العربية". القاهرة.

7. منظمة الصحة العالمية - المكتب الإقليمي للشرق المتوسط (2024). "إحصائيات الموارد البشرية الصحية في المنطقة".

مراجع أجنبية

8. Zehnati, S. (2024). "The Emigration of Moroccan Doctors to Europe: Patterns and Determinants". Belgeo - Revue Belge de Géographie, Vol. 2024.

9. International Organization for Migration (IOM) (2024). "Health and Migration Strategy 2024-2028: Morocco Case Study". Geneva.

10. World Health Organization (WHO) (2023). "Global Health Workforce Statistics". Geneva.

11. World Health Organization (WHO) (2022). "Health Workforce Requirements for Universal Health Coverage: Morocco Country Profile".

12. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2023). "International Migration of Health Workers: Recent Trends from MENA Countries". Paris.

دراسات ميدانية وتقارير

13. شبكة الأطباء المغاربة في فرنسا (M3C) (2023). "باريس". التقرير السنوي للأنشطة والمبادرات.

14. البنك الدولي (2023). "تقرير حول التحديات الديموغرافية في المنظومات الصحية المغاربية". واشنطن.

15. المرصد الوطني للتنمية البشرية (2024). "دراسة حول هجرة الكفاءات المغربية: الأبعاد والآفاق". الرباط.

مقالات علمية متخصصة

16. El Omari, M. et al. (2023). "First Successful Heart-Mate 3 Implantation in Morocco: A Milestone in Cardiac Surgery". Moroccan Journal of Cardiology, 15(2), pp. 145-152.

17. Cherkaoui, I. & Bousetta, H. (2023). "Medical Brain Drain in the Maghreb: A Comparative Analysis of Push and Pull Factors". Journal of North African Studies, 28(4), pp. 678-701.

18. Benali, A. (2024). "Circular Migration as a Solution to Medical Brain Drain: The Case of Moroccan Physicians". Migration and Development Studies, 11(1), pp. 34-58.

19. Touzani, R. et al. (2022). "Intentions to Migrate Among Moroccan Medical Students: A Cross-Sectional Study". BMC Medical Education, 22, Article 387.

20. Abdelghani, N. & Sbai, A. (2024). "Healthcare System Reform in Morocco: Challenges and Opportunities". International Journal of Health Policy and Management, 13(3), pp. 212-225.

تقارير دولية ومؤسساتية

21. United Nations Development Programme (UNDP) (2023). "Arab Human Development Report: Migration and Development". New York.

22. International Labour Organization (ILO) (2024). "Health Workforce Migration in Arab Countries: Trends and Policy Responses". Geneva.

23. European Commission (2023). "Healthcare Workforce Migration from North Africa to Europe: Impact Assessment". Brussels.

24. African Development Bank (2024). "Health Systems Strengthening in North Africa: The Role of Diaspora Engagement". Abidjan.

مصادر إلكترونية ومنصات

25. منصة M3C الرقمية. متاح على: www.m3c-diaspora.org (تاريخ الاطلاع: ديسمبر 2024).

26. (2024) منظمة الهجرة الدولية. "Migration Health Division - Morocco Project Portal". متاح على: www.iom.int/countries/morocco

مراجع منهجية ونظرية

27. Castles, S. & Miller, M.J. (2023). The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World (6th edition). London: Palgrave Macmillan.

28. Docquier, F. & Rapoport, H. (2024). "The Economics of Migrants' Remittances and Brain Circulation". Handbook of the Economics of International Migration, Vol. 2, pp. 1345-1408.

29. Skeldon, R. (2022). "Migration and Development: A Global Perspective". London: Routledge.

30. الأمم المتحدة (2023). "أهداف التنمية المستدامة: الهدف الثالث - الصحة الجيدة والرفاه". نيويورك.

التوصيات

المنبثقة عن المائدة المستديرة

الأستاذ الدكتور رشيد البقالي يتلو توصيات المائدة المستديرة

1. التوصية بضرورة طبع ونشر أعمال المائدة المستديرة نظرا لقيمتها العلمية .
2. ضرورة ربط العقول والكفاءات المغربية بالهوية السوسيو-ثقافية المغربية عبر الروابط التعليمية والدينية من خلال علاقات التعاون .
3. التأكيد على الاستفادة من العقول المغربية بالخارج عبر ربطها بالمجالات والقطاعات الاستراتيجية في مجال البحث العلمي والتعليم العالي ومراكز البحوث والدراسات.
4. الاستفادة من العقول والخبراء والأدمغة في المشاريع التنموية ومشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
5. الدعوة إلى ربط الصلة وأواصر العلاقات بين الكفاءات والعقول المهاجرة والوطن الأم عبر خلق الاستراتيجيات العملية مع كل القطاعات الوصية.
6. بمناسبة اليوم الوطني للمهاجر نثمن كل الكفاءات المغربية بمختلف اختصاصاتها وقدراتها وكفايتها وندعو عبر هاته المائدة المستديرة إلى فتح آفاق الاستفادة منها عبر تشجيع استثماراتها في الوطن (الحماية الاجتماعية أنموذجا).
7. مرافقة الاستثمارات العلمية والطبية المتخصصة للأطباء المهاجرين من أجل الاستفادة كفاياتهم في الرفع من مستوى العرض الصحي الوطني.
8. دعم الثقافة الوطنية بمرجعيتها التاريخية والجغرافية والهوية المغربية المتنوعة.
9. تأسيس مرصد وطني متخصص في تتبع ورصد وتحليل نزيف الأدمغة.
10. إنشاء شبكات قطاعية لذكاء مغربي عالمي في التكنولوجيا، الطاقة، الأمن السيبراني، الاقتصاد الأخضر، الطب... تشتغل كمنصات دائمة للاستشارة، الشراكة والاستثمار.

11. دعوة الجهات المنظمة للوزارات والمؤسسات البحثية إلى الانخراط في عقد مؤتمر دولي حول: استفادة المغرب من عقوله المهاجرة".
12. الدعوة إلى التفكير في إعداد استراتيجية وطنية للاستفادة من العقول المهاجرة.
13. ضرورة المراجعة التشريعية للعلاقة بمختلف فروع القانون باستحضار مغاربة العالم.
14. ضرورة المراجعة المؤسساتية بشكل يسمح بمكانة أوسع ودور أكثر فعالية لمغاربة العالم.

صورة جماعية للمشاركين في هذه المائدة المستديرة

جمعية فاس سايس
Association Fès Saiss

مركز فاس سايس
للدراسات والأبحاث
Fes Saiss centre for
studies and research